

سيناريو الحرب المحتملة على إيران

من الخارج إلى الداخل عمليات عسكرية من نطاق واسع ممتد



ترجمة ومراجعة: عبير البحرين

حصرياً على المنتدى العربي للدفاع والسلاح

## استهلال

عند إلقاء نظرة معمقة على العلاقات الأميركية - الإيرانية نكتشف أن عاصفة بحرية مقبلة لا محالة. منذ أربعة عقود، والعلاقات بين شد وجذب، أو بمعنى آخر أقرب إلى الحرب على مختلف الأصعدة: الحرب الجاسوسية والحرب الاقتصادية والحرب الإلكترونية والسيبرانية والحرب السياسية. أولى هذه الحروب كانت في عهد الرئيس جيمي كارتر عام 1979، عندما اقتحم مجموعة من الثوار الإيرانيين السفارة الأميركية في طهران، واحتجزوا 52 دبلوماسياً أميركياً كرهائن لمدة 444 يوم، أدت إلى اندلاع أزمة حادة وخطيرة بين واشنطن وطهران، ووصفت بأنها حادثة محورية في تاريخ العلاقات الأميركية - الإيرانية. وكانت سبباً في هزيمة الرئيس جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية لولاية ثانية، وفي إيران عززت الأزمة من وضع الخميني في تثبيت أركان نظامه، وكانت الأزمة أيضاً بداية فرض عقوبات اقتصادية أميركية على إيران.

ويبدو أن الرئيس الحالي دونالد ترامب قرأ التاريخ جيداً، فهو على أعتاب الانتخابات الرئاسية لولاية ثانية، وتعلم الدرس من هزيمة جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة لولاية ثانية، ولذلك أصدر أمراً بوقف تنفيذ الضربة العسكرية على إيران - في الوقت الحالي - عقب إسقاط إيران طائرة عسكرية مسيرة أميركية RQ-4، وفضل أن يفرض المزيد من عقوبات مشددة على إيران، وهذه المرة على أعلى قمة هرم السلطة في إيران وهو المرشد والولي الفقيه "علي خامنئي"، في دلالة واضحة بأن هناك نوايا أميركية في تغيير النظام الإيراني برمته، إن لم يعدل من سلوكه.

وبالرغم من إيقاف ترامب الضربة العسكرية على إيران، إلا إن الحرب أو ضربة عسكرية على إيران لم تُلغ من أجندة الساسة الأميركيين وما زالت قائمة. يبدو أن إيران هذه المرة ستكون في عين العاصفة المقبلة، فلا يمكن لأي عقل يفهم بالسياسة الخارجية أو الأمن القومي أن يرى شراكة طويلة الأجل بين أميركا وإيران بنظامه الحالي، باستثناء التحالف الغريب والعجيب والقصير الأمد في

العراق، وأيضاً التقارب إبان فترة رئاسية باراك أوباما، الذي أدى إلى توقيع صفقة نووية مع إيران في عام 2015 ووضعت برنامجها النووي على الجليد لمدة عشر سنوات. وهنا نذكر القارئ، أن بعد عشر سنوات من توقيع الصفقة كان يمكن لإيران توسيع برنامجها النووي ببطء، وفي غضون خمسة عشر عاماً لا توجد قيود على كمية اليورانيوم التي ترغب في إنتاجها، أي أن إيران في عام 2030 دولة نووية وتصنع الأسلحة النووية.

في حين يخشى الكثيرون في الخليج العربي والشرق الأوسط وخارجه تطلعات إيران النووية، إلا أن هذه ليست سوى جزء من تحدي جيواستراتيجي أكبر بكثير. وعند النظر إلى الخريطة نرى مجموعة كاملة من التحديات؛ من اليمن، إلى سوريا، إلى لبنان وعلى المدى الطويل في العراق. من الواضح تماماً أن واشنطن وطهران لديهما العديد من مجالات الخلاف. الحقائق بسيطة: تخوض واشنطن وطهران منافسة جيوسياسية طويلة المدى في جميع أنحاء الشرق الأوسط ستستمر لعقود من الزمن، وهي منافسة مماثلة بطرق عديدة لمعركة واشنطن وبكين من أجل التأثير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي خضم هذه التوترات المتصاعدة مع إيران، تم تعيين "مارك إسبر" وزيراً للدفاع بالوكالة، خلفاً للوزير بالوكالة باتريك شاناهان، وجاء تعيينه في أيام حاسمة يتزايد فيها التصعيد مع إيران في الخليج العربي إلى مستويات خطيرة.

مارك إسبر العسكري الخبير بدهاليز السياسة، ستعزز خبرته السياسية السابقة لتثبيتته في المنصب من جانب مجلس الشيوخ خلال أسابيع، وهي أسابيع حاسمة لـ إسبر. وبالتالي، لحين تثبيته في المنصب لن نرى توجهه الحقيقي وما يحمله من فكر ونهج إزاء الحماقات الإيرانية، وما إذا كانت أميركا ستذهب للحرب ووزير دفاعها هو مارك إسبر، وهل في الأساس إسبر سيدعم الحرب، وما شكل هذه الحرب، هل هي حرب شاملة حتى داخل العمق الإيراني لإسقاط النظام الإيراني أم ستكون ضربة خاطفة.

عُرف عن مارك إسبر بأنه قريب من المؤسسات الفكرية Think Tanks المرموقة، مثل "مؤسسة هيرتيج للتراث Heritage Foundation" و "المجلس الأطلسي Atlantic Council"، و"مركز التقييمات الاستراتيجية والميزانية (CSBA)"، و"معهد بروكينغز Brookings Institution"، وكان ضيف دائم على هذه المؤسسات الفكرية والبحثية لالقاء المحاضرات والندوات. وفي محاضراته وندواته كان لا يتردد في توضيح نهجه العسكري تجاه إيران ووكلائها من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى، ويركز على "مفاهيم ومصطلحات" علقت في ذهني، ولذلك عند سماعي خبر تعيينه وزيراً للدفاع بالوكالة قمت على الفور بالبحث في الملفات المحفوظة في جهاز الحاسوب للاطلاع من جديد على مقولاته والاستماع لمحاضراته وندواته السابقة.

المفاهيم والفرضيات التي كان إسبر يركز عليها ويكررها في محاضراته، وكذلك الأحداث الأخيرة التي شهدتها بحر عُمان ومضيق هرمز، تتوافق وتتطابق مع تقرير أعده مركز التقييمات الإستراتيجية والميزانية CBSA، عن سيناريو كيفية هزيمة إيران، ويكاد أن يتطابق مع ما نشهده حالياً من أحداث في بحر عُمان ومضيق هرمز وطريقة أداء وزارة الدفاع الأميركية من حيث أماكن نشر الأسطول البحري وحاملة الطائرات حيث تتمركزان في بحر عُمان وبحر العرب وليس في داخل الخليج العربي.

والتقرير بعنوان: ((من الخارج إلى الداخل: عمليات عسكرية من نطاق ممتد لهزيمة "المنطقة المحرمة AD – Area Denial/منع الوصول A2 – Anti-Access" الإيرانية))، مؤلف التقرير كبير الباحثين Mark Gunzinger مارك قونزنغر، وهو طيار متقاعد، وخدم في وزارة الدفاع الأميركية وتدرج في الوظائف حتى شغل منصب نائب مساعد وزير الدفاع لتحويل القوات والموارد، وقاد تطوير وثائق متعددة للتخطيط الاستراتيجي التي شكّلت مستقبل هيكل قوة وزارة الدفاع الأميركية والقدرات الأولوية.

وخلال مسيرته في سلاح الجو الأميركي، عمل قونزنقر كطيار مدرب أول للقاذفة B-52، وساعد في قيادة تقييمات متعددة لمتطلبات القدرات المستقبلية كعضو في طاقم مقر القوات الجوية. وبعد ذلك انضم قونزنقر إلى مكتب وزير الدفاع في عام 2004 وتم تعيينه كمدير رئيسي لموظفي مراجعة الدفاع الرباعي لعام 2006 (QDR). وأيضاً عمل في منصب مدير تحويل الدفاع وتخطيط القوة والموارد لموظفي مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض. وهو حاصل على وسام الخدمة المدنية المتميزة التابع لوزارة الدفاع، وميدالية وزير الدفاع عن الخدمة العامة المتميزة، وميدالية الخدمة العليا للدفاع، وميدالية وسام الاستحقاق.

التقرير عدد صفحاته 120 صفحة بصيغة PDF وينقسم إلى 4 أقسام، وشديد الأهمية نظراً لما تحتويه من فرضيات لسيناريو الحرب المتوقعة على إيران، وكيفية إدارة هذه الحرب لهزيمة إيران، وتوصيات لوزارة الدفاع الأميركية. لقد قرأت التقرير عشرات المرات، وكلما قرأته أصبت بالصدمة والذهول أمام مدى تطابق أطروحات التقرير مع ما تشهده الساحة الإقليمية وبالتحديد ما يجري حالياً في بحر عُمان ومضيق هرمز والمياه القريبة منها، وأيضاً مدى تطابقه مع مقولات مارك إسبر التي كان يرددتها في المحاضرات والندوات.

والنقطة الجوهرية، أن هذا التقرير رسم سيناريو الحرب على إيران عبر حملة عسكرية على "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" التي أنشأتها إيران، وستكون الحرب في الإطار الزمني خلال الأعوام من 2020 إلى 2025، حيث يفترض التقرير أن إيران قد تطورت من حيث القدرات العسكرية بحلول هذه الفترة (2020 - 2025). وبالتالي، يتوقع أن حرباً أميركية على إيران ستكون خلال هذه الأعوام أو قبلها بقليل ويرسم السيناريو لهذه الحرب.

### منهجية التقرير

يبدأ التقرير بتقييم فرضية أن المصلحة الحيوية للولايات المتحدة الحفاظ على الولوج إلى الخليج العربي، وأن إيران أنشأت استراتيجية "منع الولوج A2" التي ستحد من إمكانات وصول القوة

العسكرية الأميركية إلى قواعدها في المنطقة، وهي حالة تشبه الحالة الصينية في الولوج إلى بحر الصين الجنوبي ومياه أخرى في شرق آسيا. وتمثل مجموعة فريدة من التحديات التي تتطلب تطوير مفاهيم عملياتية جديدة لتمكين الجيش الأميركي من نشر القوة العسكرية في مسرح العمليات. ويركز التقرير على "مفهوم تمكين العملياتية" لكيفية التصدي للتهديد العسكري الإيراني المتزايد، ويرسم سيناريو للحرب على إيران وهزيمتها.

يذكر التقرير أن؛ على غرار الصين التي أنشأت شبكة معركة "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD"، إيران أيضاً أنشأت هذه الإستراتيجية ولكن بالخصائص الفارسية، وتتبنى هذه الإستراتيجية اللامتماثلة عبر مليشياتها ووكلائها. وعناصر إستراتيجية "المنطقة المحرمة/منع الولوج" هي: الألغام البحرية؛ الصواريخ الباليستية والصواريخ الجوالة (كروز)؛ أسلحة G-RAMM؛ الطائرات المسيّرة؛ الغواصات؛ الأسلحة الإلكترونية والسيبرانية؛ أنظمة القيادة والسيطرة C2 وأنظمة C4ISR؛ أسلحة الدمار الشامل؛ والوكلاء والمليشيات.

ويركز التقرير على أن المفاهيم العملياتية الحالية للجيش الأميركي والوضعية الأمامية للقوات الأميركية في منطقة الخليج العربي تعكس حقبة عابرة عندما كانت قدرة أميركا على نشر القوات إلى الأمام دون منازع على نحو فعال، وأن هذه المفاهيم والاستراتيجيات القديمة للقوات الأميركية لم تعد تنفع مع حروب اليوم، فقد أتيحت لإيران فرصة كبيرة على مدار تقريباً ثلاثة عقود (منذ حرب الخليج 1990) لدراسة "الطريقة الأميركية للحرب" والاستنتاج بأن السماح للولايات المتحدة وحلفائها بتجميع وتجمع القوة القتالية الساحقة على حدودها هي بمثابة الهزيمة لها. لذلك، تتبع إيران إجراءات لمنع الجيش الأميركي من الولوج أو الوصول إلى القواعد القريبة وجعل عمليات قبضة القوة التقليدية الأميركية في الخليج العربي ممكنة فقط بتكلفة باهظة جداً.

التقرير يقيّم أولاً؛ كيف يمكن أن تخطط إيران للاستفادة من السمات الفريدة للخليج العربي، بالإضافة إلى التقنيات المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية لمنع الولايات المتحدة من نشر قواتها في المنطقة بمستويات مقبولة من المخاطر. ثم يقترح عناصر لمفهوم تمكين العملياتية للحفاظ على حرية التصرف اللازمة للولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها الأمنية والقيام بعمليات فعّالة عبر شن حرب قد

تكون شاملة وواسعة تصل لحد تغيير النظام الإيراني، وهزيمة إستراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية.

ويستعرض التقرير، أن إيران بدأت في الاستثمار في القدرات اللازمة لتنفيذ استراتيجية الحرب اللامتناهية "الهجينة" التي ركيزتها المجمع العسكري "المنطقة المحرّمة/منع الولوج (A2/AD)" الإيراني، ويمكن أن تستمر في تحسين هذه الاستراتيجية بشكل كبير خلال الفترة الزمنية 2020 - 2025، ولذلك مؤلف التقرير يتوقع أن حرب أميركية على إيران قد تندلع في هذه الفترة الزمنية. وفي ضوء ذلك، يركز التقرير على أن الجيش الأميركي عليه تطوير مفهوم عملياتي جديد للطوارئ المستقبلية في الخليج العربي، وهو أن القواعد التي تقع في "داخل حوض الخليج العربي" في دول الخليج العربي قد لا تكون متاحة، وسيتم المباشرة والتحدي على جميع مجالات العمليات، وقد يكون التهديد الإيراني عبر هجمات إرهابية وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية، لردع ومنع التدخل العسكري الأميركي الناجح في الخليج العربي.

ولذلك، بحسب التقرير، الحرب القادمة في منطقة الخليج العربي لن تكون مثل الحروب السابقة التي شهدتها، ستكون مختلفة ومن نطاق خارج "حوض الخليج العربي"، وواسع وممتد، بدءاً من بحر عُمان وبحر العرب والهند ومالديف حتى جنوباً إلى جيبوتي ثم شمالاً من مصر والسودان إلى تركيا والبحر الأسود والقوقاز وجورجيا وأذربيجان حتى أوروبا الشرقية المجر وبلغاريا ورومانيا وجنوب أوكرانيا ووصولاً لجنوب أوروبا إيطاليا وقبرص واليونان، فضلاً عن دول أخرى كثيرة ذكره التقرير. وكل هذه المناطق هي النطاق الواسع الممتد ومسرح العمليات التي ستشن منها القوات الأميركية الحرب المحتملة على إيران. وبالتالي لن تقوم الولايات المتحدة بنشر مئات الآلاف من الجنود في منطقة الخليج العربي كما كان عليه الوضع في الحروب السابقة (حرب الخليج 1991 و 2003)، وإنما يتم نشر القوات الأميركية في هذا النطاق الواسع الممتد.

وبتحديد الافتراضات الرئيسية التي وضعها التقرير للمساعدة في ربط نمط وشكل الحرب المحتملة بين الولايات المتحدة وإيران. تحدد الخطوط الرئيسية للعمليات الأميركية المصممة للتغلب على

إستراتيجية إيران الناشئة "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD". ويختتم بإيجاز العمليات التي يمكن أن تكون جزءاً أساسياً من حملة أوسع ضد إيران إذا تم تنفيذ مفهوم التمكين بنجاح.

وستشمل هذه الحملة الأوسع عمليات تدمير مجمع أسلحة الدمار الشامل الإيراني؛ تحييد وكلاء إيران الذين تم تدريبهم وتجهيزهم لارتكاب أعمال إرهابية؛ إنزال برمائي على الجزر الاستراتيجية الهامة مثل جزيرة أبو موسى وجزيرة سري وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى والاستيلاء عليها؛ الإنزال البرمائي على السواحل الإيرانية والاستيلاء عليها؛ الحرب غير التقليدية للمساعدة في وضع الشروط لإسقاط النظام الإيراني. ويختتم التقرير بأفكار حول القدرات ومبادرات الموقف الإقليمي التي قد تكون ضرورية لتنفيذ مفهوم تمكين العمليات.

ويشرح التقرير عملية دخول المسرح المشترك (الجوي والبحري) والتي تهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الإيرانية على طول الساحل الشمالي لمضيق هرمز، والجزر الرئيسية المحيطة بالمضيق، وبحر عُمان، وهذا الاستيلاء سيكون بمثابة "الاستيادات"، وسترکز هذه الاستيادات على قمع التهديدات ضد السفن العاملة في مضيق هرمز وبحر عُمان، بدلاً من إنشاء قواعد عملياتية أمامية تمهيداً لغزو بري واسع النطاق لداخل عمق إيران.

ما ورد أعلاه هو مجرد عينة صغيرة جداً من تقرير خطير وممتاز، لكنه مرعب ومخيف. يستحق مركز التقييمات الاستراتيجية والميزانية (CSBA) ومؤلفه مارك قونز نقر كل الشكر والتقدير لإظهاره نمط وشكل الحرب المحتملة على إيران.

يجب على كل من يعمل في وزارة الدفاع أو أجهزة الأمن القومي بدول الخليج العربي والدول العربية، وكل مهتم بشؤون الدفاع أو الأمن القومي، أن يخصص وقت لقراءة التقرير ليس لمرة واحدة بل أكثر من مرة ليغطيه تغطية كاملة، ويمكن للمرء أن يتوصل بسهولة إلى استنتاج مفاده أن إيران عند مواجهتها بالقرب من شواطئها لن يتم إخضاعها بسهولة. ما يشار إليه عادة باسم "طغيان المسافة"، بالإضافة إلى إمكانيات طهران المتنامية في استراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" يخلق تحدياً مثيراً للاهتمام لرجال الحرب الأميركيين إذا اندلعت الحرب، ويبدو بأنها ستندلع إن لم تكن في عهد ترامب فستكون في عهد غير ترامب. كما يقول أستاذ الجيوستراتيجي في

جامعة هارفارد، غراهام أليسون: "إن القصة الكلاسيكية لكيفية لقاء قوة صاعدة مع القوة الراسخة، الحرب في كثير من الأحيان هي النتيجة الأكثر شيوعاً".

أترككم مع التقرير،

وأتمنى لكم قراءة ممتعة ومفيدة ومناقشة مثرية وغنية

عبير البحرين

سيناريو الحرب المحتملة على إيران

من الخارج إلى الداخل: عمليات عسكرية من نطاق واسع ممتد

ترجمة ومراجعة: عبير البحرين



## ملخص تنفيذي

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبح الجيش الأميركي قادراً على إبراز القوة في ما وراء البحار مع بعض التحديات الخطيرة لتقييد حريته في العمل. هذا "العصر الذهبي" لقوة الولايات المتحدة قد يقترب بسرعة من نهايته. كما هو موضح في التحليلات السابقة التي أجراها مركز التقييمات الاستراتيجية والميزانية (CSBA)، تعمل جمهورية الصين الشعبية على تطوير شبكة قتال "المنطقة المحرمة" (AD – Area Denial) "منع الولوج" (A2 – Anti-Access) يمكن أن تقيّد قدرة الجيش الأميركي على المناورة في المجالات العملياتية الجوية، البحرية، تحت سطح البحر، الفضاء، والفضاء السبراني. خلال السنوات القادمة، سيُسمح انتشار التقنيات العسكرية المتقدمة للدول الأخرى باتباع استراتيجية "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" المصممة وفقاً للخصائص والسمات الجغرافية والجيواستراتيجية الفريدة لمناطقها.

إيران، على وجه الخصوص، تستثمر في قدرات جديدة يمكن استخدامها للردع أو تأخير أو منع العمليات العسكرية الأميركية الفعّالة في منطقة الخليج العربي. إن امتلاك إيران لأسلحة يمكن أن تستخدمها لتطبيق استراتيجية "منع الولوج" إلى الخليج العربي، والسيطرة على تدفق النفط والغاز من المنطقة، وممارسة أعمال العدوان أو الإكراه والإجبار، يشكّل مصدر قلق بالغ لدى الولايات المتحدة وشركائها الأمنيين.

**نقطة المرور البحري الأكثر هشاشة في العالم:** يتدفق أكثر من 30% من النفط المنقول بجرّاً عبر مضيق هرمز، أهم نقطة بحرية في العالم وأكثرها هشاشة وضعف. وفي أضيق نقطة من المضيق الذي يربط الخليج العربي مع بحر العرب، يبلغ عرضه 34 ميل بحري الأميال فقط. تقتصر حركة المرور في وقت السلم التي تخرج من المضيق، والتي تضم في المتوسط 13 ناقلة نفط خام يومياً، على استخدام قناة واحدة لحركة المرور الداخلية وقناة ثانية للسفن المتجهة للخارج، يبلغ طول كل

منها حوالي 2 ميل بحري. تقع إيران على حدود المضيق وتدعي بالسيادة على العديد من الجزر، بما في ذلك جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى، التي تقع في مقابل غرب المضيق (انظر الشكل 1).

FIGURE 1. STRAIT OF HORMUZ



مثلما تقوم الولايات المتحدة إعادة نشر قواتها من العراق وأفغانستان، فإن لديها الفرصة لتطوير مفهوم عملياتي جديد لتنبأ القوة التي يمكن أن تعوّض القوة العسكرية الإيرانية المتنامية. سيتطلب ذلك من وزارة الدفاع تغيير الافتراضات التي انتشرت قبل أكثر من ثلاثين عاماً، عندما دفع التهديد السوفيتي بالعدوان إلى تخطيط الجيش الأميركي للطوارئ في الخليج العربي. يفترض إطار التخطيط هذا أن تتمتع الولايات المتحدة بوصول غير مقيد إلى القواعد القريبة، وأن شبكات المعارك الأميركية ستبقى سليمة وآمنة، ولن يشكّل الاتحاد السوفيتي ولا قوة إقليمية تهديداً خطيراً لخطوط الاتصالات الجوية أو البحرية. مع مرور الوقت، أدت هذه الافتراضات إلى قرارات ميزانية الدفاع التي تفضل الأنظمة والقدرات التي تناسب العمليات داخل البيئات المتسامحة والأمنة.

في ضوء سعي إيران للحصول على قدرات "المنطقة المحرّمة" (AD – Area Denial) / "منع الولوج" (A2 – Anti-Access)، يبدو من غير المرجح أن تظل افتراضات التخطيط القديم للجيش الأميركي سارية. أتاحت لإيران فرصة كبيرة على مدار أكثر من عقدين (منذ حرب الخليج 1990 - 1991) لدراسة "الطريقة الأميركية للحرب" والاستنتاج بأن السماح للولايات المتحدة وحلفائها بتجميع وتجمع القوة القتالية الساحقة على حدودها هي بمثابة الهزيمة لها. لذلك، تتبع إيران إجراءات لمنع الجيش الأميركي من الولوج أو الوصول إلى القواعد القريبة وجعل عمليات قبضة القوة الأميركية التقليدية في الخليج العربي ممكنة فقط بتكلفة باهظة جداً.

مجمع إيران العسكري: تشكّل القوة العسكرية الإيرانية المتنامية، والتي تشمل مجموعة متنوعة من الأسلحة التي يمكن استخدامها لمنع الولوج إلى الخليج العربي، مصدر قلق بالغ للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الأمنيين. في أواخر عام 2007 قال وزير الدفاع السابق روبرت غيتس: "لا يمكن أن يكون هناك شك في أن سياسات إيران المزعزعة للاستقرار تشكّل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ولمصالح كل بلد في الشرق الأوسط، وعلى مصالح جميع البلدان في نطاق الصواريخ الباليستية التي تطورها إيران"

تتضمن ترسانة إيران صواريخ باليستية يمكنها الوصول إلى أهداف في جميع أنحاء منطقة الخليج العربي. هدد القادة الإيرانيون مراراً باستخدام صواريخ كروز المضادة للسفن، والألغام الذكية، والزوارق الهجومية السريعة، وغيرها من الأسلحة المتقدمة لممارسة سيطرتهم على مضيق هرمز وممرات الشحن في الخليج العربي. علاوة على ذلك، تواصل إيران رعاية وتسليح مجموعة من الوكلاء التي تهدد الاستقرار الإقليمي.

في غياب تغيير ثوري لحكمها الداخلي وطموحاتها، من المحتمل جداً أن تستمر إيران في طريقها الحالي نحو إنشاء ترسانة من الأسلحة المتقدمة وشبكة من مجموعات الوكلاء لتحدي المصالح الأميركية في جميع أنحاء جنوب غرب آسيا.

## استراتيجية المنطقة المحرّمة (AD - Area Denial)/منع الولوج (A2 - Anti-Access) بـ "الخصائص الفارسية"

تشير الخصائص الفريدة لمنطقة الخليج العربي، إلى جانب ضعف إيران في المنافسة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة، إلى أن إيران ستتبع استراتيجية اللامتاثلة "الهجينة" المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD تمزج بين التكنولوجيا المتقدمة وتكتيكات حرب العصابات لمنع القوات الأميركية من الوصول إلى قواعدهم ومنع القوات البحرية حرية المناورة.

حيثما كان ذلك ممكناً، ستسعى إيران إلى تجنب المواجهة المباشرة مع الجيش الأميركي، وبدلاً من ذلك ستقوم بإجبار أو إكراه الدول الخليجية الأضعف نسبياً وربما الأقل عزماً على حرمان الولايات المتحدة من اعطائها الإذن بالقيام بعمليات من القاعدة العسكرية. وعلى الجانب الآخر، يتركز تجمع السكان ومقار الحكومات والكثير من ثروات المنطقة بشكل ملحوظ في حفنة من المناطق الحضرية التي تقع داخل مديات مجموعة من الصواريخ الباليستية الإيرانية. على الرغم من أن الضربات القوية ضد مدن الخليج العربي قد لا يكون لها فائدة عسكرية مباشرة، إلا أن تأثيرها النفسي والسياسي على الحكومات الإقليمية قد يكون كبيراً، خاصة إذا أظهرت إيران القدرة على تسليح صواريخها

برؤوس حربية كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية. ويمكن لإيران أيضاً حشد شبكتها من مجموعات الوكلاء "البروكسي" الإرهابية التي يغلب عليها من طائفة الشيعة والموجودة في أنحاء جنوب غرب آسيا (منطقة الخليج العربي وبلاد الشام) للقيام بأعمال إرهابية وإثارة التمرد في الدول التي لا تزال متحالفة مع الولايات المتحدة. وقد يصبح وكلاء إيران أكثر خطورة إذا قامت إيران بتسليحهم بأسلحة G-RAMM (وهي: قذائق صاروخية موجهة ومدفعية وهواوين وصواريخ غير موجهة). ويمكن أن تقوم مجموعات أخرى، مثل حزب الله اللبناني، بحملة إرهابية تهدف إلى توسيع نطاق الأزمة وتعريض المناطق الخلفية للولايات المتحدة - وحتى أراضي الولايات المتحدة نفسها - للخطر.

بالنظر إلى أن هذا النهج غير المباشر قد لا ينجح، بيد أن يمكن لإيران استخدام صواريخها الباليستية وقواتها بالوكالة لمهاجمة القواعد والقوات الأميركية في الخليج العربي مباشرة. وستستمر إستراتيجية إيران "الهجينة" في البحر، حيث ستخترق قواتها البحرية في هجمات "اضرب واهرب" باستخدام ذخائر موجهة متطورة، في المناطق الساحلية الضيقة والمزدحمة بمضيق هرمز وربما إلى خليج عُمان. يمكن لإيران أن تنسق هذه الهجمات مع عدة دفعات من صواريخ كروز المضادة للسفن وأسراب من الطائرات بدون طيار تطلقها إما من الشاطئ الإيراني أو من الجزر التي تحرس مدخل الخليج العربي.

بدأت إيران في الاستثمار في القدرات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية الهجينة "المنطقة المحرمة/منع الولوج (A2/AD)" ويمكن أن تستمر في تحسينها بشكل كبير على مدى العقد القادم. في ضوء ذلك، يجب على الجيش الأميركي تطوير مفهوم عملياتي جديد للطوارئ المستقبلية في الخليج العربي، وهو مفهوم يفترض أن القواعد التي في الداخل "داخل حوض الخليج العربي" قد لا تكون متاحة، وسيتم التنافس على جميع مجالات العمليات، وقد يكون التهديد الإيراني عبر هجمات إرهابية وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية، لردع ومنع التدخل العسكري الأميركي الناجح في الخليج العربي.

## مفهوم من الخارج إلى الداخل "Outside-in" لتمكين العمليات

يقترح هذا التقرير ثلاثة خطوط عملياتية لمنع نجاح استراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج" الإيرانية، واستعادة الجيش الأميركي حرية التصرف والعمل:

< تهيئة الظروف لردع أو هزيمة العدوان الإيراني، وسياسة الإكراه الإيرانية، مع نشر قوات أميركية لدعم العمليات الأولية ضد إيران من خارج تهديداتها لمنع الولوج؛

< العمليات من نطاق خارجي لتقليل فعالية مجمع "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيراني، من خلال إضعاف قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، وتقليل كثافة المنظومات الهجومية والدفاعية الإيرانية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية، وقدرات الإقصاء البحري، وشبكة الدفاع الجوي؛ و

< إرساء تفوق جوي وبحري محلي عند الاقتضاء، وحيثما تطلب الأمر ذلك، بما في ذلك التحكم البحري عبر مضيق هرمز، لدعم نشر القوة اللاحقة ومسرح عمليات الحملة.

تم تصميم خطوط العمليات هذه، لاستغلال قدرة الجيش الأميركي على القتال من نطاقات ممتدة لمواجهة إستراتيجية "المنطقة المحرّمة" (AD – Area Denial) / "منع الولوج" (A2 – Anti-Access) الإيرانية الناشئة، والحفاظ على إمكانية الولوج إلى الخليج العربي. وفقاً لذلك، فإن هذا المفهوم التمكيني يدعو إلى إعادة تموضع الأصول الجوية والبحرية الأميركية من مواقعها الحالية (داخل حوض الخليج العربي) بالقرب من إيران إلى قواعد بعيدة ومناطق عمليات بحرية خارج نطاق الأصول الإيرانية المهاجمة. من مزايا هذا السيناريو، يمكن للجيش الأميركي بعد ذلك تقليل كثافة مجمع (المنطقة محرّمة/منع الولوج A2/AD) الإيراني واستعادة حرية التصرف اللازمة لإجراء عمليات المتابعة.

يجب أن يكون الجيش الأميركي مستعداً أيضاً للقيام بمهامه في خطوط العمليات الأخرى كجزء من مسرح الحملة الشاملة. يمكن أن تشمل هذه العمليات:

< ردع إيران عن نقل أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، ويجب أن يفشل الردع الإيراني، ويمنع استخدامها ويقلل من تأثير الضربة النووية الإيرانية؛

< مواجهة مجموعات الوكلاء الإيرانية، التي تعمل بالوكالة، والمزودة بأسلحة (G-RAMM) قذائق صاروخية موجهة ومدفعية وهواوين وصواريخ غير موجهة، بما في ذلك منع إيران من إعادة تزويد الجماعات الإرهابية الموجودة في جنوب غرب آسيا؛

< فرض تكاليف باهظة على طهران من خلال مهاجمة البنية التحتية للطاقة الإيرانية وغيرها من الأهداف الأساسية اللازمة للحفاظ على المجهود الحربي؛ و

< شن حرب غير تقليدية يمكن أن تضع الشروط لتغيير النظام من الداخل، إذا أصبح ذلك ضرورياً.

### مبادرات القدرة والوضعية الأمامية

لتنفيذ مفهوم تمكين العملياتية، ستحتاج وزارة الدفاع إلى تطوير قدرات جديدة ووضعية أمامية متنوعة، وحالياً لا يمثل جزء من سجل برنامجها. ولتحقيق ذلك، وفي ضوء ميزانية محدودة بشكل متزايد، سيتطلب أن يتخذ مخططي الدفاع قرارات صعبة؛ لا تستطيع الولايات المتحدة مواجهة التحديات التي قد تفرضها إيران على مصالحها الحيوية في الخليج العربي فقط بمجرد زيادة في الإنفاق وإضافة للقدرة وقدرات جديدة.

في ضوء حقائق الموازنة الحالية، قد تحتاج وزارة الدفاع إلى إعادة توازن محفظتها عن طريق الحد من تركيزها على القدرات المستخدمة في البيئات المتسامحة والأمنة، والتي تم المبالغة في تحسينها، من أجل إعطاء الأولوية للقدرة اللازمة لمجموعة من العمليات في البيئات التي ستكون بطبيعتها غير آمنة وغير متسامحة بشكل متزايد.

ومن المثير للاهتمام، أن القدرات اللازمة لدعم مفهوم عمليات "معارك الجو والبحر Air Sea Battle" لغرب المحيط الهادئ، ومفهوم تمكين العمليات "من الخارج إلى الداخل Outside-In"

لمنطقة الخليج العربي لديهما قدر كبير من التداخل. على سبيل المثال، يؤكد كلاهما (منطقة غرب المحيط الهادئ ومنطقة الخليج العربي) على الحاجة إلى تطوير أنظمة جديدة بعيدة المدى مثل القاذفات والطائرات بدون طيار للاختراق والعاملة على حاملة الطائرات؛ زيادة مخزون البحرية الأميركية من ذخائر المواجهة من بعد standoff؛ تحسين الدفاعات الجوية والصاروخية؛ ومتابعة مبادرات الوضعية الأمامية التي من شأنها تعقيد التخطيط العملياتي لقوة العدو.

يوصي هذا التقرير بالمبادرات التالية لدعم مفهوم التمكين العملياتي للخليج العربي.

**القدرات الاستطلاعية والهجومية:** يجب على الجيش الأميركي تصميم مجموعة جديدة من عائلة الأنظمة الهجومية البعيدة المدى للعمل في بيئات الاتصالات المتدهورة أو المرفوضة، وشراء القدرات غير الحركية، بما في ذلك أنظمة الحرب الإلكترونية والحرب السيبرانية وأنظمة الطاقة الموجهة، لتعطيل، إيقاف، أو تدمير تهديدات المنطقة المحرمة/منع الوصول الإيرانية. ويجب أن تتضمن، هذه المجموعة، طائرات الاختراق للبحرية بدون طيار، المُنطلقة من على متن حاملات الطائرات Unmanned Carrier-Launched Airborne Surveillance and Strike UCLASS، هذا من شأنه أن يمدد المدى وثبات الأجنحة الجوية التابعة لسلح البحرية الأمريكية والتي تعمل في البيئات العملياتي شديدة الخطورة. يتعين على البحرية الأميركية أيضاً دمج وحدات الحمولة النافعة في غواصات المستقبل الهجومية من فئة فرجينيا عبر إجراء عكسي جزئياً على التخفيضات المخطط لها في قدرتها على تنفيذ هجمات بصواريخ كروز المواجهة من بعد standoff، وتطوير مركبة كبيرة بدون طيار تحت سطح الماء يمكنها تمديد شبكة المراقبة تحت البحر.

**القدرات البحرية:** لمواجهة قدرات البحرية الإيرانية الرامية لإقصاء البحريات الأخرى، يجب على وزارة الدفاع وضع حقل ليزر صلب قائم على السفن للدفاع ضد حشد من الزوارق ودفعات من

صواريخ كروز المضادة للسفن، وتجهيز قاذفة قنابل جديدة طويلة المدى لنشر الصواريخ المضادة للسفن والألغام. للمساعدة في الوفاء بمتطلبات الحملة المستقبلية، يتعين على وزارة البحرية إرسال مركبة قتالية برمائية جديدة تم تحسينها للاضطلاع بمهام قتالية برية، الحفاظ على قدرة النقل البرمائي كافية لدعم مسرح العمليات المشتركة.

**دفاعات الصواريخ وأسلحة (G-RAMM):** يجب على الجيش الأميركي تطوير صواريخ اعتراضية يمكنها اعتراض الصواريخ الباليستية في مرحلة تعزيزها، بالإضافة إلى الاستثمار في تقنيات الطاقة الموجهة الواحدة التي يمكن أن تحسن الدفاعات ضد الصواريخ الباليستية والجوالة (الكروز) بتكلفة طفيفة للغاية لا تذكر مقارنة بالصواريخ المعترضة الحركية الحالية. يجب أن تتابع وزارة الدفاع أيضاً الألغام المتقدمة والقدرات غير القتالة التي يمكن أن تخلق حواجز مادية أمام هجمات أسلحة G-RAMM الإرهابية ضد القوات الأميركية ومواقع العمليات الأمامية.

**النقل الاستراتيجي:** قبل الإغلاق المزمع لخط الإنتاج لطائرة C-17، قد يكون من الحكمة أن تقوم وزارة الدفاع بتقييم متطلبات النقل الاستراتيجي المستقبلي، مع افتراض أن إيران ستكون قادرة على التحكم في خطوط الاتصال البحرية عبر مضيق هرمز والخليج العربي في بداية مراحل الصراع.

**إعادة تنظيم الوضعية:** على الجيش الأميركي التنوع في قواعده في الخليج العربي والتشديد حولها، لتعقيد عملية استهداف الصواريخ الباليستية الإيرانية، مع إنشاء شبكة موسعة من مواقع الوصول المشتركة البعيدة لدعم العمليات الأميركية الأولية لقبضة القوة من خارج نطاق تهديدات منع الولوج الإيرانية. ينبغي السعي للحد من البصمة الإجمالية للوضعية المستقبلية على الأرض للجيش الأميركي في الخليج العربي، مع دعم مهام مثل الدفاع الصاروخي، وبناء قدرات الشركاء، ومكافحة الإرهاب التي من شأنها أن تساعد الشركاء الإقليميين على مقاومة العدوان الإيراني ووكلائه. ويجب أن تتضمن أولويات بناء قدرات الشركاء الإقليميين لإنشاء شبكة مضادة لاستراتيجية "المنطقة

المحرّمة/منع الولوج A2/AD "الإيرانية مزودة برادارات الإنذار المبكر، وقدرات الصواريخ الباليستية والدفاع الجوي، والصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى، والفرقاطات والكورفيتات أو الفريققات.

باختصار، افتراضات الثلاثين سنة الماضية قد لا توفر أفضل إطار للتخطيط للعمليات في الخليج العربي ضد خصم قام بتصميم استراتيجيته لمواجهة الطريقة الأميركية في الحرب. إن امتلاك إيران أسلحة "المنطقة المحرّمة" (AD – Area Denial / منع الولوج "A2 – Anti-Access") وغيرها من القدرات اللامتماثلة المصممة لتحدي الجيش الأميركي عبر جميع المجالات القتالية، يشير بقوة إلى أنه يجب على وزارة الدفاع تطوير مفاهيم عملياتية مبتكرة لحالات الطوارئ الجديدة في الخليج العربي.

يمكن أن توفر هذه المفاهيم العملياتية أيضاً النسيج الضام بين استراتيجية وخطط ومتطلبات القدرة العسكرية للجيش الأميركي، وتساعد على اتخاذ القرارات بشأن أولويات الاستثمار في عصر الميزانيات الدفاعية المحدودة أو المتراجعة.

## ماذا يجب أن يفعل مفهوم التمكين؟

إن الغرض من مفهوم تمكين عملياتي متقدم، توفير وسيلة لتحديد وإزاحة تطور إيران لشبكة معركة "المنطقة المحرّمة/منع الوصول A2/AD". يركز مفهوم التمكين المقترح في هذا التقرير بشكل أساسي على المستوى العملياتي للحرب. وبالتالي، فهي ليست استراتيجية "فوز الحرب" في حد ذاتها وإنما لتمكين عملياتي، وللغرض في الحرب سيتضمن التقرير سيناريو خطة شاملة لمسارح الحملة للعمليات المشتركة.

ولمفهوم عملياتي متماسك ينبغي القيام بما يلي:

**المستوى الاستراتيجي:** أولاً وقبل كل شيء، مفهوم التمكين يجب أن يدعم الإستراتيجية الأميركية الأوسع للخليج العربي. على الرغم من أن مناقشة تفصيلية للاستراتيجية تتجاوز نطاق هذا التقرير، فمن المرجح أن تتضمن أهداف الإستراتيجية الأميركية الدائمة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي؛ طمأنة الشركاء الإقليميين؛ حماية خطوط الاتصالات البحرية؛ ردع العدوان من قبل الجهات الإقليمية الفاعلة؛ ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تنطلق من هذه المنطقة. في حالة وجود نزاع فعلي، يمكن اشتقاق مكونات استراتيجية الحرب من هذه الأهداف الأوسع، مثل ضمان التدفق الحر لحركة الملاحة البحرية عبر الخليج العربي؛ ردع إيران عن استخدام الأسلحة النووية؛ الدفاع عن القوات الأميركية والقوات الشريكة ودعم البنية التحتية ضد الهجمات؛ حرمان إيران من الوصول إلى المواد اللازمة لدعم جهودها العسكرية؛ ومن المحتمل، شن حرب غير تقليدية لوضع الشروط لتغيير النظام الحاكم في إيران من الداخل.

**المستوى العملياتي:** للحفاظ على توازن عسكري مستقر ومواتٍ في الخليج العربي، يجب أن يتصدى مفهوم تمكين العملياتية لأكبر التحديات للإستراتيجية الإيرانية الناشئة "المنطقة المحرّمة/منع الوصول A2/AD"، فهذا من شأنه أن يشكّل خطر على قوة الاستجابة الأميركية للأزمات المستقبلية. على وجه التحديد، يجب تناول كيف يمكن للولايات المتحدة أن تقلل من الضعف المتزايد لقواعدها

الأمامية في الخليج العربي ومواقع القوات الأميركية من تهديدات المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيرانية. يجب أن يتناول المفهوم أيضاً إذا ما فشل الردع، كيف يمكن للجيش الأميركي استغلال نقاط ضعف إيران وتحييد قوتها لاستعادة حرية التصرف اللازمة لتمكين خطة شاملة لمسرح الحملة.

## خريطة الطريق

يستخدم هذا التقرير النهج التالي في تطوير مفهوم عملياتي مقترح لتمكين عمليات الوجود الأميركي الأمامي، والاستجابة العملياتية للأزمات في الخليج العربي وذلك رداً على الجهود الإيرانية المستمرة لتحويل التوازن العسكري الإقليمي بشكل كبير لصالحه.

أولاً، "من الانتشار السريع إلى الوجود الدائم"، يشرح أصل الوضعية الحالية للجيش الأميركي في الخليج العربي، وكيف أثر إطار الافتراضات التي طورتها واستخدمتها وزارة الدفاع على مدار الثلاثين عاماً الماضية في مفاهيمها العملياتية وقراراتها على القوة المنتشرة في المنطقة.

ثانياً، يلخص استراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج ذات الخصائص الفارسية"، القدرات العسكرية لإيران، ويصف بشكل خاص كيف تقوم إيران بتطوير إستراتيجية A2/AD ذات خصائص وطنية (فارسية) فريدة، بدلاً من المحاكاة المباشرة للنموذج والاستثمار العسكري الصيني في هذا المجال. ثم يقدم وصف لكيف يمكن لإيران استخدام هذه القدرات في حملة مصممة لمهاجمة القوات الأميركية الموجودة بالفعل في المنطقة، ومنع وصول القوات الأميركية إلى القواعد الأمامية لمتابعة القوات الجوية والبرية الأميركية، وإغلاق العبور البحري أمام القوات الأميركية، وإغلاق العبور البحري إلى الخليج العربي بوجه عام عبر مضيق هرمز، وبذلك الفعل فإنها تشتري الوقت الكافي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة.

ثالثاً، سيناريو ضربة عسكرية على إيران، وفق "عناصر مفهوم تمكين العملياتية من الخارج إلى الداخل"، واقتراح إطار جديد من الافتراضات لمعرفة تطوير المفاهيم العملياتية للعمليات العسكرية الأميركية المستقبلية في الخليج العربي. ثم وصف عناصر مفهوم التمكين المرشح. وذلك لتحقيق

هدف هذا التقرير، الذي يستعرض سيناريو "من الخارج إلى الداخل" Outside-In، لمفهوم العمليات من الخارج إلى الداخل ومن نطاق واسع وممتد، ولتمكين القدرة الأميركية على القتال من مسارح متدرجة التي تكون خارج نطاق قدرات إيران الهجومية وذلك لمواجهة المجمع الإيراني الناشئ "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD"، والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة والشركاء في الخليج العربي.

رابعاً، "مبادرات لدعم مفهوم تمكين العملياتية"، ويختتم التقرير من خلال تحديد القدرات الرئيسية، ومبادرات لبناء وتجهيز مسرح العمليات اللازمة لدعم مفهوم تمكين العملياتية.

## أولاً : من الانتشار السريع إلى الوجود الدائم

قوة الطوارئ اليوم ليست مناسبة لمجابهة العديد من المشكلات التي من المحتمل أن تواجهها. [من دراسة عام 1979 لوزارة الدفاع عن عمليات الطوارئ المحتملة في الخليج العربي].

قبل أن نتناول التحديات التي ينبغي أن تشكل مفهوم تمكين جديد لنشر القوة العسكرية داخل منطقة الخليج العربي، من المهم فهم الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها إطار وزارة الدفاع الحالي لإدارة وقيادة العمليات التقليدية في المنطقة.

يبدأ هذا القسم بتقييم جذور الوضعية العسكرية الأميركية في الخليج العربي. يستعرض إطار عمليات الطوارئ غير النووية، التي طورها مخططي وزارة الدفاع في أعقاب الحرب الفيتنامية، والذي كان يقوم على افتراض أن القوات الأميركية ستكون قادرة على الانتشار السريع وتعمل من القواعد تقريباً بدون عقاب، وهذه القواعد على مقربة من منطقة المعتدي.

دفع هذا الافتراض دفع إلى تطوير مفاهيم العمليات ووضعية القاعدة المتقدمة التي ردعت عدوان الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة وأثبتت نجاحها في حربين مع عراق صدام حسين. تشير الوضعية الحالية لوزارة الدفاع الأميركية في الخليج العربي واستثماراتها في القدرات بأنها الأكثر ملائمة للبيئات المتساهلة والمتسامحة ضمن هذا الإطار، على الرغم من تراثه في الحرب الباردة، يظل الأساس لعمليات نشر القوة المحتملة في المنطقة. سوف تتناول الأقسام التالية التحديات العسكرية الناشئة التي تهدد استقرار الخليج العربي، وتقدم إطاراً جديداً من الافتراضات التي يمكن أن تدعم مفهوماً تمكينياً للعمل في بيئة ستصبح بطبيعتها غير متساهلة ومتسامحة.

## كسر الماضي

في العقد الذي تلا الحرب الفيتنامية مباشرة، كان هناك وعي متزايد بأن وزارة الدفاع عليها أن تحوّل التركيز الأساسي لتخطيط الحرب التقليدية والاستثمارات من "متطلبات خوض حرب تتركز في أوروبا" إلى الاستعداد لمجموعة واسعة من الحالات الطارئة في المسارح الأخرى، بما في ذلك الخليج العربي. أدت سلسلة من الأزمات في جنوب غرب آسيا - عام 1973 كان الحظر العربي للنفط، والثورة الإيرانية عام 1978، وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام 1979، واندلاع الحرب الإيرانية العراقية عام 1980 - إلى زيادة الوعي الأميركي إزاء اللاستقرار المتنامي في المنطقة والتهديد الذي يمثله للاقتصاد العالمي. في يونيو 1979، أكملت وزارة الدفاع تقييماً داخلياً لقدرة الجيش الأميركي على ردع الأزمات والاستجابة في الخليج العربي؛ هذا التقييم وغيره من التحليلات المعاصرة برعاية مكتب وزير الدفاع والأركان المشتركة ساعدت على تأسيس مبرر استراتيجي لتحسين استعدادات وزارة الدفاع لانتشار القوة العسكرية بسرعة في جنوب غرب آسيا. مما لا يثير الدهشة، أن التوصيات الصادرة عن هذه التقييمات، تكشف أن وجهة نظر وزارة الدفاع، حول طبيعة الحالات الطارئة المحتملة في الخليج العربي، تأثرت في المقام الأول بالأولويات الاستراتيجية لأميركا في الحرب الباردة، أي حماية واستعادة تدفق النفط في حالة حدوث توغل عسكري سوفيتي في المنطقة وتقليل النفوذ السوفيتي على الدول المنتجة للنفط، ومنع النزاعات الإقليمية من التصعيد إلى مواجهات القوى العظمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. على الرغم من أن الأولويات الأخرى شملت التأثير على الدول العربية لتبني سياسات مواتية تجاه الغرب ومنع القوى الإقليمية المتطرفة من الإكراه أو الإطاحة بحكومات أكثر اعتدالاً، فقد تم تصور مواجهة الغزو السوفيتي لإيران باعتبارها السيناريو الأكثر تشدداً الذي قد يتطلب رد عسكري أميركي واسع النطاق.

خطوة أولى نحو إنشاء إطار جديد للتعامل مع الأزمات في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، أوصت تقييمات وزارة الدفاع بشدة بالتخلي عن افتراض أساسي كان يدعم ما كان يُعرف آنذاك باستراتيجية "حروب تقليدية - واحدة ونصف". منذ عام 1969، رأت وزارة الدفاع أنها ستكون مستعدة بشكل كافٍ لعمليات الطوارئ غير النووية إذا كانت لديها القدرة على دعم حرب

كبرى في وقت واحد مع حلف وارسو في أوروبا وحالة طوارئ ثانوية ثانية - أو "نصف حرب" - في منطقة أخرى.

كما قال وزير الدفاع هارولد براون أمام الكونغرس في عام 1980، افترضت هذه الاستراتيجية أن الولايات المتحدة ستعتمد "بشكل أساسي على حلفائها لإدارة خطوط الدفاع الأمامية في وقت السلم" للحفاظ على وضعية رادعة موثوق بها، وإذا فشل الردع، سيتطلب الوقت اللازم لنشر قوة عسكرية حاسمة في مسرح العمليات. وفي ضوء فقدان إيران كشريك أمني لأميركا، في عام 1979، اعتبر هذا الافتراض غير معقول لقوات الحملة التي تستعد لمواجهة الغزو السوفيتي في الخليج العربي. وكما قال بول وولفويتز:

"عندما تم التخطيط لهذه الدراسة لأول مرة، تم وضع العديد من الافتراضات حول إيران: ستظل حليفة للولايات المتحدة؛ ستشارك في التخطيط الدفاعي المشترك مع الولايات المتحدة؛ ستوفر الدعم اللوجستي الفعال للدولة المضيفة؛ وستشارك قواته المسلحة بفعالية إذا حدث غزو. لقد غيرت الثورة الإيرانية الظروف جذرياً، ولم تعد أي من هذه الافتراضات معقولة الآن".

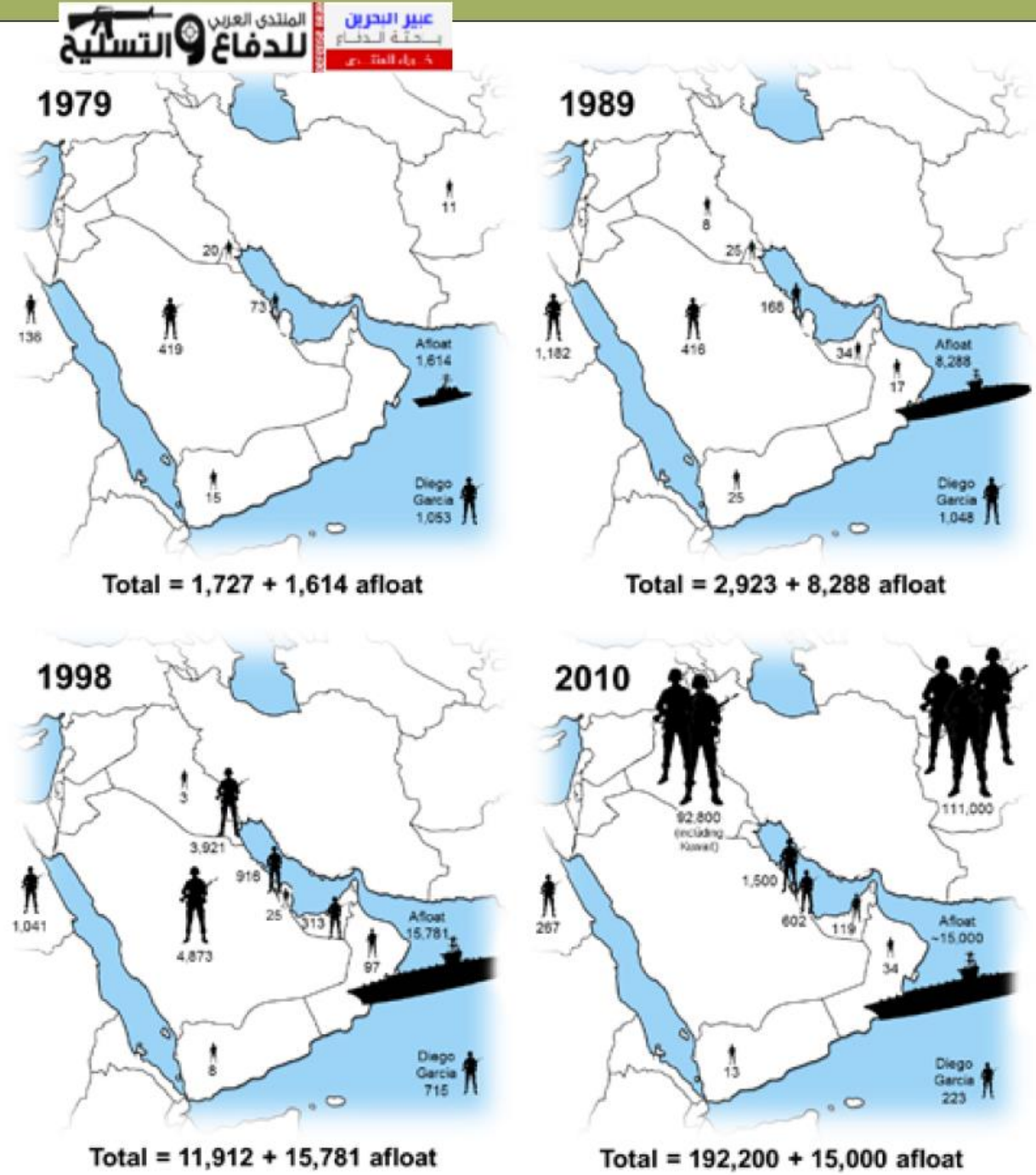
بناءً على تقييماتهم لبيئة التهديدات المستجدة، أوصى مخططي الدفاع بخلق وجود عسكري أميركي أكثر وضوحاً ودائماً في جنوب غرب آسيا. تشمل الخيارات الرئيسية لهذه الوضعية الجديدة، المعدات العسكرية والمواد الاستهلاكية لدعم النشر السريع لقوات الحملة و "التواجد على مدار العام لفريق مهام الحاملة و / أو مجموعة الاستعداد البرمائي" في المنطقة. على مدار العقد التي تلت هذه التقييمات، أصبحت هذه التوصيات حقيقة واقعة.

## تطور الوجود الأميركي في الخليج العربي

على الرغم من أن إدارة كارتر أقرت بضرورة ترقية استعدادات الجيش الأميركي للاستجابة للآزمات في جنوب غرب آسيا، إلا أنها لم تغَيّر من ميزان القوى في المنطقة بشكل كبير. من بين 2،802 من موظفي وزارة الدفاع الذين تم نشرهم في الخليج العربي والدول المحيطة به في عام 1975، تمركز حوالي 63% في المملكة العربية السعودية وإيران لدعم استراتيجية "الركائز

المزدوجة" التي اعتمدت على القوات العسكرية المحلية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي. أعلن كارتر عن نيته تطبيق مفهوم "قوة الانتشار السريع" لتعزيز استعداد وزارة الدفاع لخوض حرب كبرى في أوروبا والقيام في نفس الوقت عمليات عسكرية تقليدية في الشرق الأوسط أو كوريا. على الرغم من إنشاء وزارة الدفاع لاحقاً لمقر فرقة العمل المشتركة للنشر السريع، وذلك قبل بدء الحرب بين إيران والعراق، فإن الإجراءات لتطبيق مفهوم قوة الانتشار السريع لم تتضمن تغييرات مهمة على القوات الأميركية التي تمركزت بشكل دائم أو بالتناوب في الشرق الأوسط. بين عامي 1975 و 1979، زاد الوجود الأمريكي في المنطقة بأقل من 1000 شخص (انظر الشكل 2).

FIGURE 2. EVOLUTION OF THE U.S. MILITARY'S POSTURE



بدأت الولايات المتحدة في توسيع وجودها العسكري الدائم بشكل كبير في جنوب غرب آسيا في أعقاب اندلاع الحرب الإيرانية العراقية في سبتمبر 1980. بحلول عام 1989، ضاعفت وزارة الدفاع من الوجود العسكري في المنطقة ما يقارب من ثلاثة أضعاف، مجهزة مع أنظمة الإنذار والتحكم المحمولة جواً (AWACS) والطائرات المتمركزة في المملكة العربية السعودية لدعم مهام

الدفاع الجوي، والوحدات البحرية الرئيسية، بما في ذلك حاملة الطائرات، المتموضعة لضمان حرية الملاحة عبر الخليج العربي ومضيق هرمز.

أدت حرب الخليج الأولى في عام 1991 وما تلتها من عمليات عسكرية إلى زيادة هائلة أخرى في عدد أفراد وزارة الدفاع الذين تم نشرهم بشكل مستمر في جنوب غرب آسيا في أعقاب نجاح عملية عاصفة الصحراء، واصلت القوات الجوية الأمريكية المتمركزة على الأرض والقوات الجوية العمل في الخليج العربي لفرض مناطق حظر الطيران الموازي شمال خط العرض 36 وجنوب خط العرض 32 في العراق، وإجراء عمليات الحظر البحري التي تحظر الواردات العراقية الانتقائية، في عام 1998، ظل أكثر من 27000 من موظفي الخدمة الأميركيين واقفين في الخليج العربي وعلى الشاطئ في قواعد في الكويت والسعودية شبه الجزيرة العربية والإمارات العربية المتحدة.

بحلول نهاية عام 2010، كان أكثر من 2900 من الأفراد العسكريين الأميركيين يدعمون مهمات في منطقة الخليج العربي، مع 189000 من أفراد الخدمة الآخرين الذين يخدمون في العراق وأفغانستان. في عام 2003، انتقل الأفراد العسكريين الأميركيين المتمركزين في المملكة العربية السعودية إلى قواعد في قطر ومنشآت إقليمية أخرى.

اليوم ، يحتفظ سلاح الجو بالقيادة الجوية المشتركة في قاعدة العديد الجوية في قطر ، وتعمل طائرات الشحن والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع من مدرج القاعدة الذي يبلغ طوله 12303 قدماً وهو أحد أطول الممرات في الخليج العربي. القوات البحرية الأميركية في المنطقة تتموضع في مقر أسطولها الخامس مع القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية في المنامة، العاصمة البحرينية. في المتوسط، يقود قائد الأسطول الخامس/القيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية ما يقرب من 15000 شخصاً ذو كفاءة، و 1500 يتموضعون على الشاطئ، وما يصل إلى أربعين سفينة بحرية مكونة في مجموعات الحاملات الضاربة، مجموعات البرمائيات الجاهزة و / أو مجموعات الهجمات الاستكشافية. أعلنت وزارة الدفاع عن خطة لاستثمار 580 مليون دولار لمضاعفة حجم هذه المنشأة. يوجد أفراد وطائرات عسكرية أميركية أخرى في قاعدة الظفرة الجوية في الإمارات العربية المتحدة وفي منشآت في قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

## إطار عمل لنشر القوة

على الرغم من التركيز المتزايد على حالات الطوارئ في الخليج العربي التي بدأت خلال إدارة كارتر، إلا أنه من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الإطار الأساسي لتمييز القوة العسكرية التي حددتها وزارة الدفاع في عام 1979 "قدرات طوارئ محدودة في الخليج العربي"، وهي دراسة توضح في كثير من النواحي بأنها تشبه العقيدة المعاصرة لمواجهة الغزو السوفيتي لأوروبا الغربية. في المرحلة الأولى لمثل هذا النزاع، يتصور هذا الإطار استخدام وحدات "الوجود" الأمامية كقوة قتال أولية لإبطاء قوات العدو الغازية وخلق الوقت للوصول التعزيزات الأميركية إلى المسرح. سيتم زيادة هذه الوحدات في مكانها بواسطة مجموعة كبيرة من المقاتلات والقاذفات التكتيكية الأميركية التي ستنتشر بسرعة في مسرح القواعد خلال الأيام الأولى للنزاع. كما وصلت التعزيزات الأرضية الثقيلة في الولايات المتحدة إلى المسرح عن طريق البحر والجو، وبإعادة تموضع المعدات ستستعد للعمليات الهجومية. أخيراً، مع وجود "قوة حاسمة" في المكان، ستشرع الولايات المتحدة وشركاؤها في شن هجوم مضاد في الزمان والمكان وفقاً لاختيارهم.

تم اعتماد هذا الإطار للحرب التقليدية، لعمليات الطوارئ في الخليج العربي، من خلال عدد من الافتراضات الرئيسية. لحماية خطوط الاتصال البحرية عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، على سبيل المثال، كان من المفترض أن القواعد الأمامية القريبة ستكون كافية لدعم العمليات الجوية والبحرية واللوجستية. أيضاً كان هناك اعتقاد أن حاملات الطائرات "ستكون قادرة على الدفاع عن نفسها" ويمكنها القيام بعمليات ضربة عن قرب بفعالية في الخليج العربي، على الرغم من أنها ستكون في خطر ما، بسبب تهديدات محتملة من طائرات العدو. في حالة غزو سوفيتي لدولة في الخليج العربي، قرر مخططو وزارة الدفاع أن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى الاعتماد على ميزتها الإجمالية في المقاتلات التكتيكية لـ "التعويض عن التباينات المبكرة في القوات البرية". من الواضح أنه كان من المفترض أن المقاتلات الأميركية، التي تعمل من قواعد في الخليج العربي، ستكون قادرة على تحقيق التفوق الجوي اللازم لتمكين العمليات الجوية والبحرية والأرضية المشتركة بشكل فعال، وسيكون لديها مجموعة كافية - مدعومة بالدعم الجوي للتزود بالوقود - للوصول إلى المناطق المستهدفة. وهذا مبني على افتراض بأن القواعد الأميركية القريبة ستتمتع

بشبه ملاذ آمن من هجوم ممتد بشكل واضح ليشمل القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والمراقبة والاستخبارات والاستطلاع (C4ISR) والشبكات اللوجستية اللازمة لدعم عمليات قتالية عالية السرعة.

## العودة إلى المستقبل؟

"أظهر تحليلنا أنه يمكننا الحفاظ على القدرة على القتال والفوز في نزاعين إقليميين رئيسيين وما زلنا نقوم بإجراء تخفيضات حكيمة في الهيكل العام لقوتنا - طالما أننا نطبق سلسلة من تحسينات القوة الحاسمة لتحسين قدرة استراتيجيتنا المتحركة وتعزيز قدرة وصولنا المبكر ضد الدروع، واتخاذ خطوات أخرى لضمان قدرتنا على وقف العدوان الإقليمي بسرعة". — تقرير وزارة الدفاع حول المراجعة التصاعدية من الأسفل إلى الأعلى، 1993.

المراجعة التصاعدية (من الأسفل إلى الأعلى) لعام 1993، أول مراجعة إستراتيجية رئيسية لوزارة الدفاع بعد الحرب الباردة، خلقت إطاراً للعمليات التقليدية التي كررت بشكل أساسي المفاهيم التي حددتها دراسة "بول ولفويتز في عام 1979". في الأساس، حددت المراجعة التصاعدية أولويات لتوجيه وزارة الدفاع للتحضير للحرب في "نزاعين إقليميين رئيسيين" في مسارح منفصلة وفي وقت واحد تقريباً. [ المراجعة ركزت في المقام الأول على سيناريوهين توضيحيين اثنين لحربين إقليميين رئيسيين: "العدوان من جانب العراق المسلح ضد الكويت والسعودية، وكوريا الشمالية ضد جمهورية كوريا" ].

أوضح تقرير "المراجعة من الأسفل إلى الأعلى" تصور لسيناريوهات عمليات "حربين إقليميين رئيسيين" قد تتجلى في أربع مراحل. في المرحلة الأولى: "وقف الغزو"، سوف ينتشر المقاتلون الأميركيون المتواجدون على الأرض في القواعد، والقاذفات بعيدة المدى والأصول الجوية المهاجمة بالاشتراك مع القوات البرية المضادة للدروع وسوف تنتشر بسرعة لزيادة وحدات التواجد إلى الأمام والمساعدة في تحقيق "توقف سريع" للقوات الغازية للعدو. المرحلة الثانية: "بناء القوة القتالية

الأميركية في المسرح مع تقليل قدرة العدو"، ستجد الولايات المتحدة تستخدم العديد من القدرات من المرحلة الأولى لطحن العدو مع الاستمرار في نشر القوات في منطقة العمليات. بمجرد الانتهاء من البناء، المرحلة الثالثة: "هزيمة العدو بشكل حاسم". ستبدأ العمليات الهجومية المضادة. الختام الناجح للمرحلة الثالثة سوف يتبعه بالمرحلة الرابعة عمليات "توفير الاستقرار بعد الحرب" لمنع الأزمات اللاحقة وإنفاذ اتفاقيات إنهاء الحرب.

مع الاختلافات، هذا النموذج وصف للعمليات الأميركية خلال حرب الخليج الأولى ضد العراق في عام 1991، وتنبأ الإطار الأساسي لعمليات حرب الخليج الثانية (2003) والتي اندلعت بعد 12 سنة من حرب الخليج الأولى. تميز النزاعان بعمليات تدريجية نشرت وحدات قتالية رئيسية في قواعد تقع على أطراف دولة معادية؛ استخدام الضربة الأرضية البرية والبحرية لتقليل تهديدات العدو قبل بدء القتال الأرضي الوثيق؛ وشن هجمات جماعية واسعة النطاق ضد قوة تقليدية أظهرت أدنى مستوى من الناحية الفنية.

بطبيعة الحال، اختلفت حملتا حرب الخليج (الأولى 1991 والثانية 2003) بعدة أوجه؛ في الحرب الأولى، القوات العراقية تم طردها من الكويت بينما في الحرب الثانية أدت إلى تغيير النظام و عملية استقرار طويلة الأمد. على الرغم من الاختلافات بينهما، تم التقاط العناصر الأساسية في كلتا الحملتين بشكل جيد في ملاحظة عام 1996 التي أدلى بها الجنرال "تشاك هورنر"، قائد القوات الجوية للتحالف خلال حرب الخليج الأولى، أن "الولايات المتحدة تعتمد استراتيجية القتال على نشر المقاتلات قصيرة المدى والقوات البرية في مسرح المعركة بقواعد أجنبية الموجودة - مجازياً - في الفناء الخلفي للخصم".

يمكن القول إن هذا القالب يستمر في وصف المفاهيم العملية لوزارة الدفاع لمواجهة أعمال عدوانية في منطقة الخليج العربي. على سبيل المثال، أفاد تقييم "البيئة الاستراتيجية" الذي أصدرته القوات الجوية في مارس 2011 أن: اليوم العمليات الجوية للولايات المتحدة الأميركية تتوقع: (1) تأمين قواعد دائمة أو قواعد الانتشار بالقرب من مسرح العمليات، من أجل توليد طلعات جوية كافية؛ (2) قدرات فعالة منخفضة البصمة (أو "شبحية") لاختراق أنظمة الدفاع الجوي؛ (3) تراكم للقوة الطويلة في المسرح لدعم أقصى عمليات مستدامة؛ (4) خطوط اتصال آمنة للوقود واللوجستيات الأخرى؛

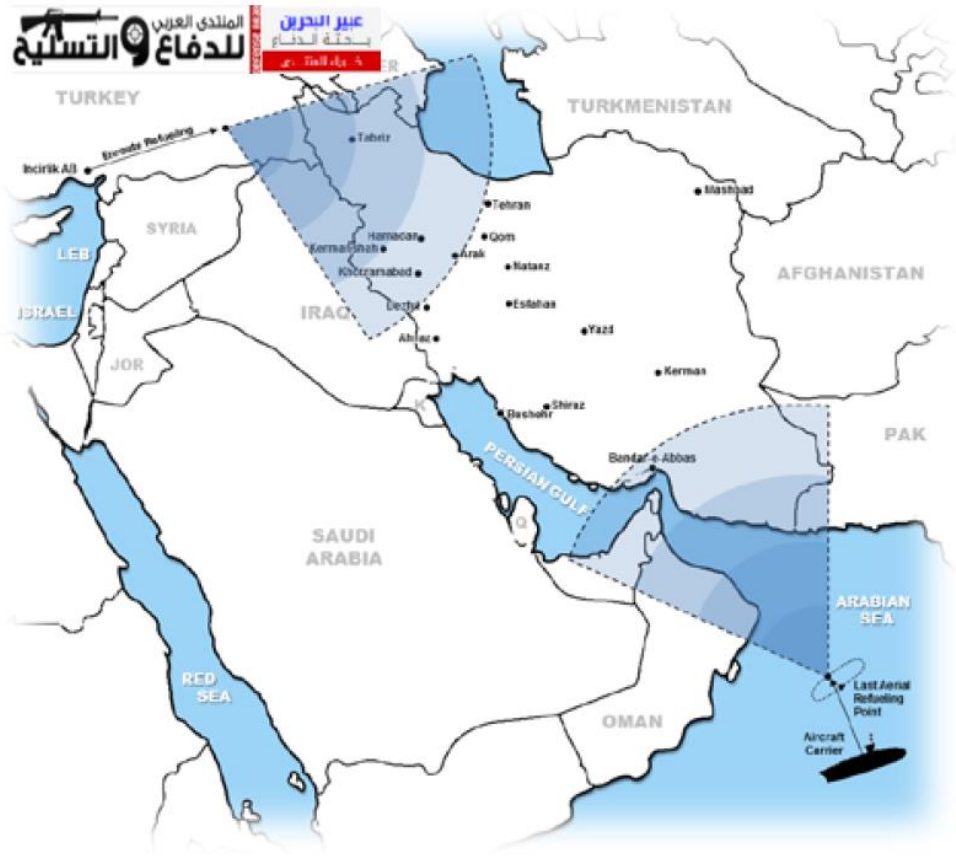
(5) فعّالية صواريخ جو خلف مدى الرؤية أو خارج مدى الرؤية البصرية؛ و (6) دعم كافي لناقلات التزود بالوقود "التانكرز".

بشكل مناسب، يتساءل تقييم القوة الجوية "ما إذا كان يمكن للقوات الجوية الأميركية الاعتماد على أي من عوامل التمكين الأساسية للقوة الجوية في المستقبل، ويرجع ذلك أساساً إلى التحديات المتزايدة المرتبطة باستراتيجيات المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD والقدرات التمكينية." في حين أن هذا سؤال مهم للغاية، تشير أولويات القدرة المستقبلية لوزارة الدفاع إلى وجود تحرك حقيقي ضئيل بعيداً عن افتراضات التخطيط القديمة.

على سبيل المثال، من بين 95 برنامج استحواذ رئيسي مُدرج في أحدث "تقارير الاستحواذ المختارة" لوزارة الدفاع، والتي يبلغ مجموعها 1.8 تريليون دولار من الاستثمارات المخطط لها، 27% من التمويل المستقبلي مخصص لطائرات F/A-18 و F-22 و F-35. تمثل طائرة F-35 وحدها 19% من إجمالي التكاليف المبلغ عنها في "تقارير الاستحواذ المختارة". وبإمكاننا أن نحفر أعمق قليلاً، نجد أن أكثر من 70% من ميزانية سلاح الجو للطائرات الجديدة على مدى هذا العقد ولربما العقد المقبل - بما في ذلك قاذفة جديدة - سوف تذهب نحو برنامجين فقط F-35A وناقلة بديلة للتزود بالوقود جواً.

مما لا شك فيه، أن هذه الاستثمارات ستؤدي إلى قوة جوية مقاتلة أكثر قدرة على البقاء على الحياة في المناطق المرفوضة وغير المتسامحة. ومع ذلك، ستظل هذه القوة المقاتلة تعتمد اعتماداً كبيراً على قواعد قريبة أو حاملات الطائرات، وكذلك على طائرات التزود بالوقود. بدون هذا الدعم الأساسي أو القدرة على تشغيل الحاملات في المياه القريبة من إيران في خطر، قد لا تتمكن المقاتلات الأميركية تغطية أجزاء كبيرة من ساحة القتال في الخليج العربي (أنظر الشكل 3)

FIGURE 3. NOTIONAL FIGHTER COVERAGE WITHOUT PERSIAN GULF ACCESS



إن بيئة القتال في الخليج العربي التي أصبحت بيئة غير متساحة بشكل متزايد بل وعدائية سوف تفرض قيوداً تشغيلية مماثلة على القدرات الأخرى التي تنوي وزارة الدفاع شراؤها. على مدى العقد الماضي، وسعت وزارة الدفاع بسرعة أسطولها من أنظمة الطائرات بدون طيار للقيام بمجموعة من مهام المراقبة وال ضربات الخفيفة. تقوم القوات الجوية وحدها بإرسال ما يكفي من الطائرات بدون طيار الموجهة عن بعد مثل طائرات MQ-1 بريدا تور و MQ-9 ريبير للحفاظ على 65 "دورية جوية قتالية CAPS" ولتوفير فيديو متحرك وإمكانية الضربة الخفيفة لدعم العمليات التي تقع في المقام الأول في منطقة مسؤولية القيادة المركزية. على مدى الخمس سنوات المقبلة سيشتري الجيش MQ-1C "غراي إيجل" المستندة على البريداتور بمبلغ يقدر بنحو 4 مليارات دولار.

بينما كان هناك حاجة لتحول الخدمات نحو القدرات غير المأهولة لدعم عمليات اليوم، إلا أن الأنظمة الثلاثة غير المأهولة تقتصر على التشغيل في مناطق ذات بيئة غير عدائية ومتسامحة نسبياً. في

الواقع، من بين 36.9 مليار دولار، الذي يقدره مكتب ميزانية الكونغرس، أن وزارة الدفاع سوف تنفقها على الطائرات بدون طيار حتى عام 2020، وسيتم تخصيص الغالبية العظمى من التمويل لشراء الأنظمة التي تتطلب بيانات تهديد متسامحة نسبياً.

## التطلع قديماً

باختصار، إن "الحكمة التقليدية" التي كانت مستخدمة في الماضي قد لا توفر أفضل قالب للعمليات العسكرية في المستقبل ضد أعداء لا يشبهون تلك التي واجهتهم الولايات المتحدة في العقود الأخيرة. الافتراضات والمفاهيم العملية للطوارئ التقليدية التي تم تطويرها خلال حقبة كانت فيها الغزوات البرية عبر الحدود من قبل وحدات المدرعات الثقيلة والتي كانت تمثل أكبر تهديد للسلام والاستقرار في الخليج العربي قد لا تكون الأنسب لبيئة تهديد مستجدة مليئة بالصواريخ الباليستية والقذائف الجوالة الموجهة، وتكتيكات حشود الزوارق البحرية، وقوات عسكرية غير نظامية تعمل بالوكالة ومجهزة بأسلحة G-RAMM (قذائق صاروخية موجهة ومدفعية وهواوين وصواريخ غير موجهة)، والتهديد بهجمات كيميائية، بيولوجية، إشعاعية، أو نووية.

لقد لاحظ الأعداء المحتملون نجاح طريقة الحرب الأميركية على مدار العقدين الماضيين، ويقومون بتطوير قدراتهم لتعويض المزايا الاستراتيجية والعملياتية للجيش الأميركي. انتشار أنظمة الأسلحة لاستراتيجية "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" وغيرها من القدرات اللامتماثلة التي تهدف إلى تحدي حرية الجيش الأميركي في العمل عبر جميع مجالات القتال، يشير بقوة إلى أن الجيش الأميركي يحتاج إلى تسريع المنافسة من خلال تطوير مفاهيم مبتكرة لمعالجة حالات الطوارئ الجديدة في الخليج العربي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يفترض أن معتدي المستقبل من غير المرجح أن يرتكب نفس الخطأ الذي ارتكبه صدام حسين - مرتين - عندما سمح للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بحشد قوة عسكرية كبيرة وحاسمة على حدود العراق. في ضوء هذه العوامل، من

الواضح أن الوقت قد حان لدائرة وزارة الدفاع لإعادة تقييم صحة الافتراضات القديمة للتخطيط،  
والمفاهيم العملية، والوضعية العسكرية في القواعد الأمامية.

الرجاء مراجعة: عبد الباقى

## ثانياً: المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD بالخصائص الفارسية

من عاصفة الصحراء إلى الوقت الحاضر، تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الحصول الحصري نسبياً على تقنيات الضربات الدقيقة المتطورة. خلال العقد القادم أو العقدين القادمين، ستصبح هذه التقنيات تمتلكها بشكل متزايد دول أخرى. إن انتشار تقنية الضربة الدقيقة سيكون له تأثير تراكمي. سوف تُمكن استراتيجيات المنطقة المحرّمة/منع الولوج، مما يخلق تحديات لقدرتنا على نشر القوة في مناطق غير ودية من العالم. - نائب وزير الدفاع وليام ج. لين ، الثالث، منتدى الأمن العالمي الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS، يونيو 2011.

تناولنا في "أولاً" التاريخ الحديث لوجود الجيش الأميركي في الخليج العربي وكيف تشكّل لمجابهة التهديدات التقليدية للاتحاد السوفيتي والعراق. اليوم، يبدو أن المفاهيم العملياتية التقليدية وافتراسات التخطيط قديمة ولم تعد ذا صلة. فقد لاحظ الأعداء المحتملون لأميركا إن نجاح عمليات نشر القوة الأميركية على مدار العقدين الماضيين، وتعلموا أن محاولة أي مواجهة مع الجيش الأميركي بشكل متماثل أو "وجهاً لوجه" هي وصفة للهزيمة، خاصةً إذا سُمحت للولايات المتحدة بنشر قواتها القتالية الساحقة في مسرح العمليات.

إيران، على وجه الخصوص، تقوم بتطوير إستراتيجية غير متماثلة لتقييد العمليات الأميركية في الخليج العربي. هذه الاستراتيجية تمزج بين التكتيكات غير النظامية والأسلحة البدائية مع قدرات تقنية متقدمة لمنع أو تقييد الجيش الأميركي من الوصول إلى قواعده القريبة وتقييد حريته في المناورة، عبر مضيق هرمز. يمكن للإستراتيجية الإيرانية "الهجينة"، المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD، استغلال السمات الجغرافية والسياسية لمنطقة الخليج العربي لتقليل فعالية العمليات العسكرية الأميركية، قد لا يكون هذا النهج في حد ذاته إستراتيجية مربحة لإيران، إلا أنه قد يؤدي إلى رفع التكاليف أو تمديد الجداول الزمنية للتدخل العسكري الأميركي بشكل كبير. ومع ذلك، سوف تفتح نافذة فرصة لإيران بالبدا في عمل عدائي أو قسري لتحقيق أهدافها.

أيضاً في هذا القسم من التقرير، سوف نقوم بتقييم للمجمع العسكري الإيراني الناشئ "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" باعتباره "تهديداً متسارعاً" لمنطقة الخليج العربي، وكيف أن تطوير إيران لإستراتيجيتها "الهجينة" (المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD) قد يبطل العديد من "افتراضات التخطيط لمواجهة الحالات الطارئة" الذي أعدته وزارة الدفاع. وسنلقي الضوء بإيجاز على كيف أن تطوير إيران لقدرات المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD يختلف عن تطوير الصين. وسوف نستمر في العرض من خلال توضيح الخصائص الرئيسية لمنطقة الخليج العربي التي يمكن أن تؤثر على عمليات إيران والولايات المتحدة في الصراع. بعد ذلك، سنقدم وصف للقدرات العسكرية الإيرانية الحالية، وكذلك النظم العسكرية التي من المعقول أن تحصل عليها. بناءً على هذه التقييمات، يفترض هذا القسم من التقرير، كيف يمكن لإيران أن تستخدم شبكة قتال المستقبل "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" لمنع الولايات المتحدة من التدخل بفعالية في الخليج العربي.

## المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD ذات الخصائص الفارسية

ربما أفضل توضيح وشرح عن نسخة المجمع العسكري الإيراني "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" أن يتم مقارنته باستراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" في جمهورية الصين الشعبية.

تعكف جمهورية الصين الشعبية على تطوير قدرات متقدمة لمجمعها العسكري "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD"، تشتمل على ذخائر دقيقة التوجيه طويلة المدى (PGM)، وشبكات المعارك لدعم المجمع، بغرض منع الولايات المتحدة من تنفيذ عمليات فعّالة لنشر القوة في غرب المحيط الهادئ. وتستثمر الصين بكثافة في الصواريخ الباليستية، وصواريخ الكروز للهجوم الأرضي، والطائرات المهاجمة لمنع الولايات المتحدة من الولوج إلى قواعدها في المنطقة، لتصبح هذه القواعد في خطر. أيضاً تقوم جمهورية الصين الشعبية بإنشاء شبكة استطلاع بحري كثيفة الطبقات تضم أنظمة الاستشعار فوق الأفق، وطائرات هجومية مسلحة بصواريخ كروز المضادة للسفن، وغواصات مسلحة بصواريخ مضادة للسفن، وطوربيدات متقدمة، وصواريخ باليستية مضادة

للسفن قادرة على ضرب الأهداف البحرية المتحركة في نطاقات تتجاوز 1000 ميل بحري. وقامت الصين بتغطية كثيفة لحدودها الشرقية وسواحلها بأنظمة الدفاع الجوي المتكامل، تشمل أنظمة صاروخ أرض - أرض متطورة وطائرات مقاتلة من الجيل الرابع ومحتمل الجيل الخامس، وشبكات متطورة ومصددة للقيادة والسيطرة، ومصممة لمقاومة الجهود المبذولة في مجالات الاختراق والانقطاع والاستغلال. كما تعمل جمهورية الصين الشعبية على تطوير قدرات الأسلحة المضادة للأقمار الاصطناعية وشبكات الحاسوب لتقليل قدرة الولايات المتحدة على الإستشعار والتواصل عبر مسافات طويلة - وهو عنصر أساسي في شبكة المعارك العسكرية للجيش الأمريكي.

يتطلب مجمع "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" طويل المدى لجمهورية الصين الشعبية خبرات وموارد تقنية وفنية كبيرة للتطوير والتشغيل والصيانة. يشير إلى أن الذخائر الموجهة بدقة يمكن أن تحقق الدقة بشكل مستقل عن المدى، لكن المدى لا يزال يعتمد اعتماداً كبيراً على التكلفة. على الرغم من أن إيران تفتقر للوسائل اللازمة لنشر قدرات متقدمة لـ "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" مماثلة لتلك القدرات في جمهورية الصين الشعبية، إلا أنها قد تتبع استراتيجية لـ "المنطقة المحرمة/منع الولوج" تتناسب مع مواردها المتواضعة نسبياً والسمات الجغرافية والجيوسراتيجية لمنطقة الخليج العربي. على سبيل المثال، على عكس مجمع المعركة والاستطلاع البحري طويل المدى الصيني والذي يجب أن يغطي مساحات شاسعة من المحيط الهادئ، فإن إيران تستطيع التركيز على قدراتها في "الإقصاء البحري" بمنطقة الخليج العربي التي هي أصغر بكثير من منطقة غرب آسيا، وكذلك يمكنها ذلك في نقطة الاختناق المروري في مضيق هرمز الحيوي. علاوة على ذلك، في حالة وجود نزاع مع الولايات المتحدة، من المحتمل أن تسعى إيران إلى إجبار جيرانها على حرمان العسكريين الأمريكيين من الوصول إلى مواقع التشغيل القريبة بدلاً من اعتمادها فقط على فعالية هجماتها العسكرية المباشرة ضد القواعد الأميركية في دول الإقليم.

ومع ذلك، هناك تشابه واحد مهم بين استراتيجيات "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الصينية والإيرانية: كلاهما يسعى إلى فرض تكاليف على الجيش الأمريكي باستخدام نهج متعدد الطبقات، يبدأ بضربات هجومية على مدى طويل ويتوج بدفاعات تزيد شدتها مع اقتراب القوات الأميركية من الأراضي التي تنطلق منها الضربات الهجومية العدائية. في حالة إيران، تتوافق هذه

الاستراتيجية مع مفهوم إيران "الدفاع عن الفسيفساء": بمعنى أنها تدافع عن عمق الوطن وتنتهج نهج المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، وستسعى إيران لفرض تكلفة عالية على الغزاة (أي الولايات المتحدة)، إيران ستصورها على أنها "دفاعاً عن الفسيفساء" وحرباً عقائدياً، يتمثل في تعرّض الغزاة الأميركيين لتهديدات متعددة الأشكال في كل خطوة على الطريق إلى طهران.

## أهداف "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية

أعلنت طهران مراراً وتكراراً أن الوجود العسكري الأميركي في الخليج العربي يهدد طبيعة النظم الحاكمة للمنطقة. تعكس مثل هذه التصريحات الجهود الإيرانية طويلة المدى لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط من خلال تقديم نفسها بأنها القطب الشيعي المضاد للأنظمة السنية المدعومة من الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن الهدف المحتمل لاستراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية هو قلب الأنظمة السياسية الحالية في منطقة الخليج العربي، وترسيخ نفسها كقوة إقليمية مهيمنة، وربما على نطاق أوسع ليشمل الشرق الأوسط، والدول العربية بأكملها. تأمل إيران في تحقيق ذلك عن طريق ردع أو منع الولايات المتحدة من التدخل بفعالية في أي أزمة في الخليج العربي، مما يزيد من قدرة طهران على إجبار دول إقليمية أخرى للانحياز إلى إيران بمجرد إدراكها أن الضمانات الأمنية من الولايات المتحدة لم تعد ذات مصداقية.

إذا اختارت الولايات المتحدة التدخل على الرغم من قدرات المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيرانية، فمن المرجح أن تأمل إيران في إلحاق خسائر كبيرة بالقوات الأميركية المنتشرة في المواقع الأمامية عند بدأ النزاع، مع منع الجيش الأميركي من تعزيز تلك القوات عن طريق البحر والجو. قد يساعد هذا في توفير الوقت والمساحة اللازمة لإيران لتعزيز مكاسبها وإجبار الولايات المتحدة على الاختيار بين القتال في الخليج العربي على طريقتهما وبتكلفة كبيرة وبدعم ضئيل من دول المنطقة، أو قبول توازن القوى الإقليمي الجديد والذي هو من مصلحة إيران.

وتأمل طهران أن الولايات المتحدة، التي من المحتمل أن تواجه حملة طويلة ومكلفة لإعادة فتح الخليج العربي، قد ترفض في نهاية المطاف الدفاع عن الأنظمة الخليجية غير الديمقراطية والتي لا تحظى بشعبية من قبل الشعب الأميركي على وجه الخصوص.

يلخص الجزأين التاليين سمات منطقة الخليج العربي، وكيف يمكن لإيران أن تستغلها كجزء من فرض استراتيجية "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" بالإكراه وبتكلفة باهظة الأثمان.

### العوامل الجغرافية الرئيسية

يمكن لإيران أن تستغل الخصائص الجغرافية التالية لتقييد أو منع القوات الأميركية من القيام بالعديد من المهام التقليدية الضرورية لنجاح العمليات. وفي المقابل، يجب أن يسعى التخطيط العسكري للجيش الأميركي لتحييد وإزاحة قدرة إيران على الاستفادة من هذه الميزات:

< بالمقارنة مع منطقة غرب المحيط الهادئ، فإن منطقة الخليج العربي مضغوطة ومتراصة بالمراكز السكانية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي والقواعد العسكرية، التي تقع بشكل قريب ضمن نطاق الأصول الهجومية القصيرة والمتوسطة المدى الإيرانية؛

< المياه الضيقة لمضيق هرمز وهي بمثابة نقطة مرور للملاحة البحرية؛

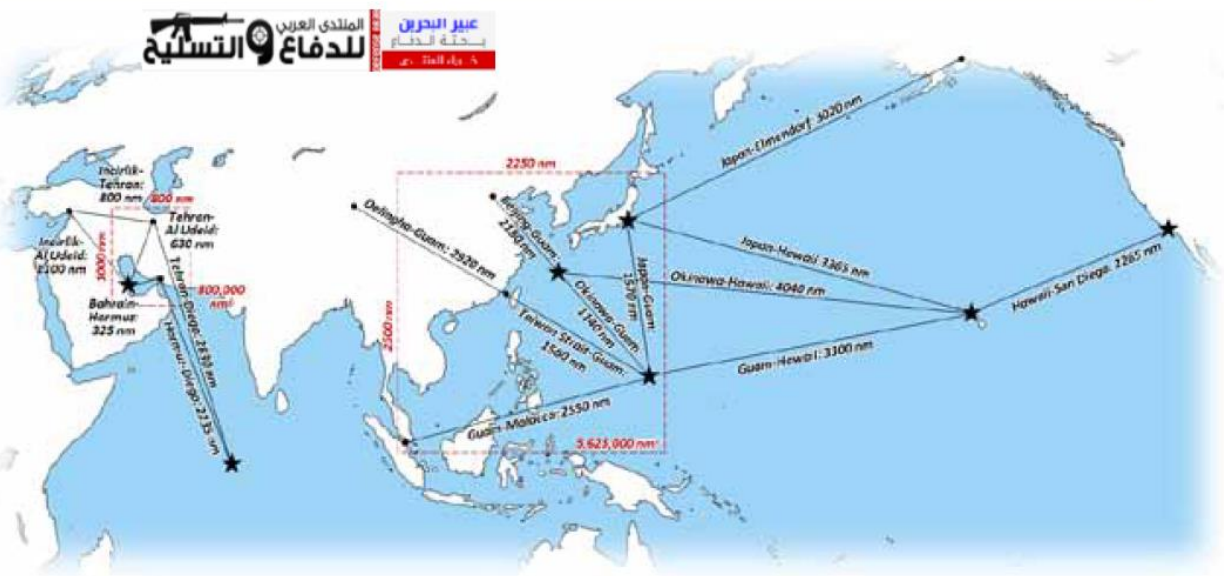
< الظروف الصوتية/السمعية الصعبة في الخليج العربي وتقاربه تُعقد عمليات الحرب المضادة للغواصات (ASW)؛ و

< عدد كبير من السكان في دول الخليج العربي يقيمون على مقربة من إيران، مما قد يزيد من تعرضهم للمخاطر أو للإجراءات القسرية والقهرية.

## المسافات في منطقة الخليج العربي

الأبعاد الملموسة لمنطقة العمليات في الخليج العربي منظمة بحجم أصغر من جغرافية غرب المحيط الهادئ (انظر الشكل 4).

#### FIGURE 4. ILLUSTRATIVE DISTANCES



هذه الأبعاد تساعد في التخفيف من أوجه القصور الإيرانية في قدرات الضربة التقليدية بعيدة المدى. علاوة على ذلك، فإن العديد من القوات الأميركية المنتشرة في المنطقة تدعمها قواعد بالقرب من إيران. بالإضافة إلى المرافق الأميركية في موانئ المنامة، والبحرية الأميركية ترسو باستمرار في جبل على بالقرب من دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعمل القيادة المركزية للقوات الجوية للولايات المتحدة (USCENTAF) من عدد من المواقع في المنطقة، بما في ذلك قاعدة العديد الجوية في قطر وقاعدة الظفرة الجوية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تستضيف قاعدة العديد مركز العمليات الجوية المشتركة للقيادة المركزية للقوات الجوية

الأميركية، وهي العُقدة المهمة للقيادة والسيطرة للعمليات الجوية والفضائية الأميركية في جميع أنحاء القيادة المركزية.

هذه المواقع وغيرها من المواقع العملياتية الأمامية للولايات المتحدة في متناول العديد من أنظمة الضربات الإيرانية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى، التي يمكن إطلاقها من المناطق الساحلية الإيرانية (انظر الشكل 5).

الشكل 5 يوضح المدة الزمنية لطيران الصواريخ الباليستية الإيرانية للوصول إلى أهدافها

FIGURE 5. ILLUSTRATIVE BALLISTIC MISSILE FLIGHT TIMES



ويمكن لإيران أيضاً الاستفادة من القدرة على استغلال خطوط عملياتها الداخلية لنشر بطاريات صواريخ باليستية متحركة وتحريكها بشكل متكرر لتعقيد الضربات المضادة الأميركية، بالإضافة إلى إنشاء شبكة إمداد موزعة ومقاومة ضد الهجوم.

## التجمعات السكانية

من الملاحظ، أن الكثافة السكانية في معظم دول الخليج العربي تتجمع في الحضر. يوجد حوالي 96% من سكان قطر في المناطق الحضرية، في حين يعيش غالبية المواطنين البحرينيين في المنامة وضواحيها. أما الإمارات والكويت فلديهما أنماط مماثلة، حيث يتركز سكانها بنسبة 84 و 98% على التوالي في المناطق الحضرية الساحلية الصغيرة. على الرغم من أن المملكة العربية السعودية أكبر جغرافياً من البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، فإن 82% من سكانها يقيمون في الرياض وجدة ومكة والمدينة المنورة.

هذه التركيبة السكانية تزيد من خطورة تعرّض دول الخليج العربي للهجمات الصاروخية الباليستية الإيرانية ضد الأهداف القيّمة. على الرغم من أن الترسانة الإيرانية الكبيرة من الصواريخ والقذائف متوسطة وقصيرة المدى تفتقر حالياً إلى دقة الذخائر الصينية الموجهة الحديثة من عائلة PGM، إلا أنه لا يزال من المحتمل أن تستخدم إيران صواريخها كأسلحة إرهابية فعّالة ضد المناطق الحضرية في جميع أنحاء منطقة الخليج العربي. ستزداد احتمالات هذه التهديدات بشكل كبير إذا أظهرت إيران قدرتها على تسليحها بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية.

## تأثير الجغرافيا على العمليات البحرية

على عكس الطرق البحرية المفتوحة في تايوان غرب المحيط الهادئ، يتسم مضيق هرمز بمدخل ضيقاً جداً في الخليج العربي. إذ يبلغ طول المضيق حوالي 98 ميلاً بحرياً، ويبلغ عرضه 30 ميلاً فقط عند أضيق نقطة له، تشكل طبيعياً نقطة اختناق تقلل من حرية المناورة للسفن الحربية الأميركية الكبيرة. وهناك نقطة أخرى بالغة الأهمية، الظروف الصوتية/السمعية الصعبة في مضيق هرمز

والخليج العربي تشكل تحديات كبيرة للولايات المتحدة ضد الغواصات الإيرانية والغواصات الصغيرة. ولذلك، الحرب المضادة للغواصات ستكون صعبة للغاية بالنسبة للغواصات الإيرانية، لكن من المرجح أن تكمن مهمتها الأساسية في زرع الألغام أو غرق السفن السطحية بدلاً من الحرب ضد الغواصات.

بينما تشكل الخليج العربي ومضيق هرمز مجموعة صعبة من التحديات للبحرية الأميركية، فإن البحرية الإيرانية وقوات الحرس الثوري الإيراني من المحتمل أن يقوموا باستغلال سماتهما. أولاً، ستستفيد أساطيل طهران من خطوط الاتصال القصيرة جداً، مما يجعل إعادة الإمداد وإعادة التسلح والإصلاح والصيانة أقل صعوبة مقارنة بالوحدات البحرية الأميركية، التي قد تحتاج إلى الانسحاب لمسافات طويلة للقيام ببعض من هذه المهام. قرب مضيق هرمز من مرافق الموانئ الإيرانية الرئيسية، مثل بندر عباس، من شأنه أن يسمح لإيران بمخزون كبير من الزوارق الصغيرة والزوارق الهجومية السريعة وسفن زرع الألغام للانخراط أو الانسحاب بسرعة من عمليات "الاقصاء البحري" التي من ضمن استراتيجيتها إيران.

علاوة على ذلك، فإن جغرافية المضيق تخلق فرصاً لإيران لاستخدام الألغام الذكية، وهجمات حشد من الزوارق الصغيرة، والمركبات الجوية غير المأهولة قصيرة المدى، وصواريخ كروز المضادة للسفن المتمركزة على الشاطئ لمنع مرور السفن العسكرية والمدنية بأمان. وأخيراً، فإن معرفة إيران بالمناطق البحرية وخط مرور السفن والأصول البحرية التي تعبر المنطقة ستقوم باستغلال هذه السفن في مهام لصالحها مثل تلك التي يجيدها الحرس الثوري الإيراني، "للاختباء" بين السفن المدنية واستغلال هذه السفن كمصادر غير تقليدية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

### العوامل الجيوستراتيجية الرئيسية

يمكن أن تؤثر العوامل الجيوستراتيجية التالية على إستراتيجية "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية والاستثمارات العسكرية:

< إن الاعتماد على موارد الطاقة التي تتدفق عبر مضيق هرمز سيؤثر على جميع الجهات الفاعلة في النزاع الخليجي، بما في ذلك الدول المستوردة والمصدرة للنفط؛ و

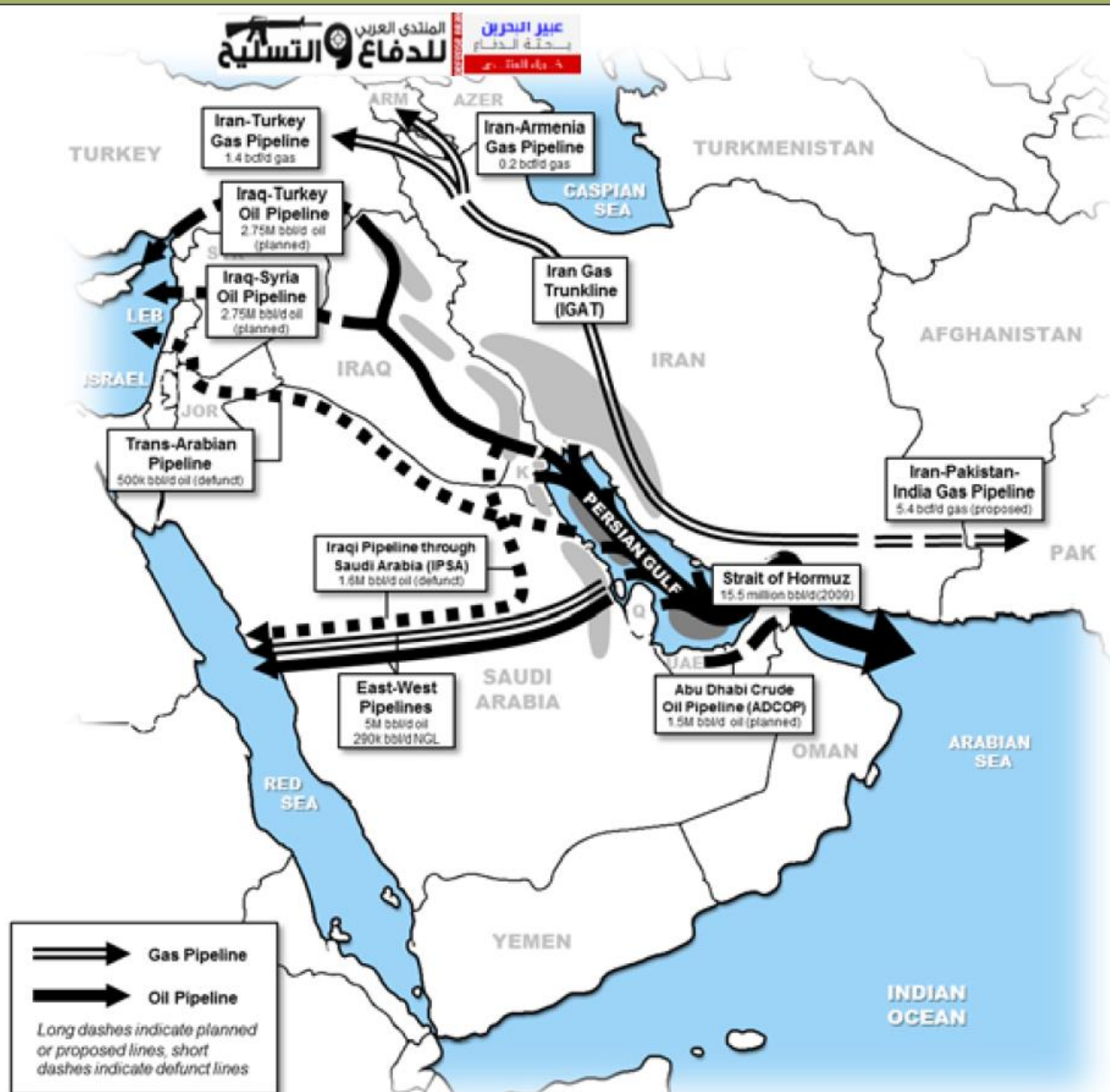
< وجود الشيعة في الشرق الأوسط يخلق فرصاً لإيران لشن حرب بالوكالة.

### موارد الطاقة في الخليج العربي

يعتمد الاقتصاد العالمي على موارد النفط والغاز في الخليج العربي، وشحن هذه الموارد عبر مضيق هرمز هو الطريقة الأكثر فعالية لضخها في الأسواق العالمية. مجتمعة، تمتلك دول الخليج العربي أكثر من نصف احتياطات العالم المؤكدة من النفط الخام وأكثر بقليل من ثلث الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي. تعد منطقة الخليج هي المصدر لحوالي 35% من صادرات العالم من النفط الخام وما يقرب من 88% من هذا المجموع يغادر الخليج العربي على متن ناقلات عبر مضيق هرمز. كل يوم، يعبر مضيق هرمز ما يقرب من 13 ناقلة نفط خام حاملين حوالي خمسة عشر مليون ونصف المليون برميل من النفط، أو 33% من جميع النفط المنقول بحراً و 17% من جميع أنواع النفط المتداولة في جميع أنحاء العالم. إذا تم إغلاق مضيق هرمز، فإن خطوط الأنابيب البرية النشطة في المنطقة لا يمكن أن تحمل سوى ثلث الإنتاج اليومي للمضيق (انظر الشكل 6). خطوط الأنابيب مخططة، مثل خط أنابيب حبشان - الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة، أو خطوط الأنابيب المعطلة مثل خط الأنابيب العراقي عبر المملكة العربية السعودية، يمكن أن تزيد هذه النسبة إلى حوالي 40%.

الشكل 6. مسارات الطاقة للخليج العربي

FIGURE 6. PERSIAN GULF ENERGY ROUTES



يضيف حقل غاز جنوب بارس / حقل الشمال، الذي يقع أسفل الخليج العربي بين قطر وإيران، درجة أخرى من التعقيد إلى ديناميكيات الطاقة والأمن في المنطقة. إن حقل الغاز الطبيعي المشترك والدور الحاسم الذي يلعبه الغاز الطبيعي في الاقتصاد القطري يمنح الحكومة القطرية مصلحة راسخة في الحفاظ على العلاقات الودية مع إيران.

لطالما كانت قطر تتمتع بعلاقات أوثق مع إيران أكثر من غيرها من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وقد فضلت المفاوضات والمشاركة مع إيران لحل القضايا الإقليمية. رغبة قطر في تحقيق توازن بين علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وعلاقاتها التجارية مع إيران قد تؤثر على استعدادها للسماح للقوات الأميركية بالعمل من القواعد القطرية. كما عبر أمير قطر (السابق الشيخ حمد بن خليفة) عن ملاحظته:

"نحن دولة صغيرة ويمكننا العيش مع أي شيء من حولنا. لن نكون أعداء لأي شخص، لكن بالطبع لن نسمح لأي شخص باستخدامنا ضد الآخرين. لن نقف، على سبيل المثال، مع أمريكا ضد إيران ... إيران لم تزعجنا أبداً، ولم تخلق أبداً مشكلة لنا ... سيكون من الصعب على دول الخليج أن تكون مع إيران ضد الولايات المتحدة. وأعتقد أن إيران تعرف ذلك".

الاعتماد على الطاقة سلاح ذو حدين: بقدر استمرار العالم في الاعتماد على النفط والغاز المستورد من الخليج العربي، فإن اقتصادات الخليج العربي تعتمد بشكل كبير على صادراتها من الطاقة. على سبيل المثال، يمثل إنتاج النفط حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية، وهو مصدر ما بين 80 إلى 90% من إيراداتها الحكومية. وبالمثل، فإن قطاع النفط الإيراني هو مصدر ما بين 10 إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي، و 40 إلى 70% من إيراداته الحكومية، وحوالي 80% من إيرادات صادراته. إيران لديها اعتماد آخر، يضاف على ما تم ذكره، حيث أنه يجب أن تعتمد على المنتجات النفطية المكررة المستوردة، وخاصة البنزين، لأن قدرتها التكريرية تخلفت عن الاستهلاك المحلي. وقد أدى ذلك إلى نقص مزمن في البنزين وحاولت الحكومة الإيرانية تخفيفه من خلال التقنين والتدابير الأخرى. تشير هذه التبعيات المزدوجة للاعتماد على الطاقة إلى أنه إذا تم إغلاق الممرات البحرية لمناطق الطاقة في الخليج العربي ومضيق هرمز لفترة طويلة من

الزمن، فإن إيران مع وضعها الاقتصاد و قدرتها على الحفاظ على وتيرة عالية من العمليات العسكرية قد تعاني بشكل كبير.

## وكلاء إيران

تعد قدرة إيران على الاستفادة من السكان الشيعة لتطوير شبكة واسعة النطاق من مجموعات الوكلاء في جميع أنحاء الشرق الأوسط عاملاً آخر من المحتمل أن يؤثر على إستراتيجية المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيرانية. في عام 2009، ادعى دبلوماسي إيراني سابق أن إيران طورت خلايا نائمة في أوساط السكان الشيعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. على الرغم من أن مثل هذه التصريحات قد تكون للاستهلاك الاعلامي تهدف إلى ردع الهجمات ضد إيران، إلا أن من الواضح أن وكالات الاستخبارات الإيرانية، بما في ذلك جناح الحرب غير التقليدي التابع لقوات الحرس الثوري الإيراني، قامت بتمويل وتدريب الجماعات الإرهابية التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين.

في حين أن حزب الله اللبناني قد يكون الوكيل الإيراني الأكثر شهرة، فقد دعمت إيران مجموعات إرهابية مماثلة في البحرين والسعودية والعراق واليمن. اتهمت حكومة البحرين كلاً من إيران وحزب الله اللبناني بالتورط في الاحتجاجات الشيعية ضد الحكومة البحرينية في ربيع عام 2011. وقد اتهم حزب الله السعودي المدعوم من إيران بارتكاب الهجوم الإرهابي في عام 1996 ضد أبراج الخبر (منشأة إسكان عسكرية أميركية) والتي أسفرت عن مقتل 19 وجرح 373 من أفراد الخدمة الأميركية. كما أن الجماعات المتمردة المدعومة من إيران متورطة في هجمات ضد القوات الأميركية في العراق، وتستخدم هذه المجموعات على نحو متزايد العبوات الناسفة الخارقة أو مقذوفات انفجارية (EFP)، والتي تكون قادرة على اختراق دروع المركبات المقاومة للألغام والمحمية من الكمائن (MRAP). وفقاً لوزارة الدفاع: مات خمسة عشر أميركياً في العراق في يونيو 2011، معظمهم قتلوا على أيدي متطرفين عراقيين تلقوا أسلحة وتدريباً من إيران. الأسلحة التي تقتل هذه القوات هي قذائف هاون بدائية الصنع والعبوات الناسفة الخارقة صُممت خصيصاً لخرق الدروع. تم تتبع كلا النوعين من الأسلحة وثبت أنها تعود مباشرة لفيلق القدس الإيراني.

وكلاء إيران خارج الخليج العربي يتجاوزون حزب الله، على سبيل المثال، وفقاً للعديد من المصادر فإن إيران تقدم المساعدة إلى مليشيات الحوثيين الشيعة في شمال اليمن. على الرغم من أن معظم عملاء إيران في الخارج ينتمون إلى الطائفة الشيعية، إلا أنه من المعروف أن إيران تتعاون مع الجماعات غير الشيعية. ومن الثابت أن إيران لديها رغبة جامحة في استخدام وكلائها لضرب أهداف حتى أبعد من الشرق الأوسط.

### استنتاجات حول تأثير سمات الخليج العربي

باختصار، الخصائص الجغرافية والجيوستراتيجية للخليج العربي من المحتمل جداً أن تشكّل إستراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية معصلة لحملة عسكرية، وتضع القوات الأميركية أمام مجموعة فريدة من التحديات:

< تحد المياه الضيقة في مضيق هرمز والخليج العربي من حرية المناورة للسفن الأميركية، وتضعها في نطاق قدرات "الاقصاء البحري" القصير المدى الإيراني، مثل صواريخ كروز المضادة للسفن ASCM و FAC والألغام والغواصات الصغيرة.

< قد تؤدي الظروف السمعية/الصوتية الصعبة في الخليج العربي إلى تدهور العمليات الأميركية في الحرب المضادة للغواصات.

< تباين النطاق البحري الخليجي واللامتماثل يلقي بظلاله على مسرح العمليات الجوية. القواعد الأميركية الأمامية في الخليج العربي تقع في نطاق العديد من الصواريخ الباليستية الإيرانية، في حين أن المناطق المستهدفة داخل إيران تقع خارج المجموعة غير المزودة بالوقود من الطائرات المقاتلة الأميركية التي تنطلق من تلك القواعد.

< إن التجمع السكاني المركز، والبنية التحتية الحكومية، في معظم دول الخليج العربي قد يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر والإكراه. قد تهدد إيران بإطلاق الصواريخ الباليستية على المدن الإقليمية الكبرى مع التهديد الضمني لهجمات أسلحة الدمار الشامل المحتملة. يمكن لإيران أن تطلق العنان

لقواتها بالوكالة لارتكاب أعمال إرهابية ومهاجمة البنية التحتية الحيوية مثل النفط والغاز الطبيعي ومحطات تحلية المياه.

< بعض الدول الخليجية العربية قد تقف مع إيران وتمنع عمليات القوة ونشر القوات الأميركية.

## قدرات "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية

يمكن تصنيف قدرات "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2 /AD" الإيرانية إلى أربع فئات عريضة: الصواريخ الباليستية، التي قد يكون بعضها مسلحة برؤوس أسلحة الدمار الشامل؛ الحرب غير التقليدية والإرهاب بالوكالة وربما جعلها أكثر فتكاً بتزويد الوكلاء بأسلحة G-RAMM؛ أنظمة الإقصاء البحري مثل الألغام البحرية وأسلحة الدمار الشامل والزوارق الهجومية السريعة الانتحارية؛ والطائرات المسيّرة؛ والدفاعات الجوية. في هذا الجزء سوف نقدم شرح ووصف موجز لكل من هذه القدرات.

## الصواريخ الباليستية الإيرانية وأسلحة الدمار الشامل

"تعتمد إستراتيجية عدونا على العمليات الجوية والبحرية، ستكون استراتيجيتهم الرئيسية العمليات الجوية، سواءً عن طريق الصواريخ طويلة المدى أو الطائرات المقاتلة. ونحن في مواجهة الغارات الجوية أو الهجوم الصاروخي، اعتمدنا استراتيجية استخدام الصواريخ بعيدة المدى أو أرض-أرض". تصريح لقائد الحرس الثوري الإيراني.

منذ الحرب الإيرانية العراقية، كانت الصواريخ الباليستية هي الوسائل التقليدية الأساسية لإيران في ضرب الأهداف على المدى الطويل. على الرغم من أن إيران تمتلك قوة جوية كبيرة من الناحية الاسمية، إلا أنها تعاني من أنظمة قديمة ونقص حاد في قطع الغيار والذخائر والفنيين المهرة، والطيارين. وبدلاً من الاعتماد على الطائرات الضاربة، استثمرت إيران بكثافة في الحصول على ترسانة كبيرة من الصواريخ الباليستية وقاعدة بحثية وصناعية لدعم إنتاجها. في هذا الجزء يلخص أنظمة الصواريخ الباليستية الإيرانية من حيث المدى من الأقصر إلى الأطول، ويختتم بتقييم موجز لكيفية نضج ترسانة الصواريخ الباليستية الإيرانية مع مرور الوقت، بما في ذلك إمكانية أنها قد تُسلّح برؤوس أسلحة الدمار الشامل.

### الصواريخ الباليستية الإيرانية

< توندار - 69 : هو الاسم الإيراني للصواريخ الباليستية قصيرة المدى CSS-8/M-7 التي اشترتها إيران من جمهورية الصين الشعبية في التسعينيات. وصاروخ CSS-8 يعد أساساً نظام صاروخ أرض جو SA-2 التوجيهي (SAM) الذي تم تعديله للاستخدام كصاروخ أرض - أرض. ويبلغ مداه حوالي 81 ميل بحري برأس حربي قياسي يبلغ 200 كيلو غرام ولديه دفع على مرحلتين يتكون من معزز صاروخي صلب ومرحلة رئيسية تعمل بالوقود السائل. تشير التقديرات إلى أن إيران ربما حصلت على حوالي 200 من هذا الصاروخ.

< فتح A110 : من المحتمل أن يكون صاروخ فتح A110 بمثابة تطور لصاروخ زلزال-2 الذي بحسب التقارير أن إيران زودته لحزب الله، عن طريق إضافة نظام توجيه وتثبيت الزعانف إلى زلزال غير الموجه، وتقليل حجم رأسه الحربي، وبذلك إيران ابتكرت صاروخاً باليستياً قصير المدى يمكنها إنتاجه محلياً. يستخدم فتح A110 محركات صاروخية تعمل بالوقود الصلب ويبلغ مداه التقريبي 108 ميل بحري بينما يحمل رأساً حريباً 500 كيلو غرام. تختلف تقديرات دقة فتح A110 على نطاق واسع. تشير بعض المصادر أن من المحتمل حدوث هامش خطأ دائري (CEP) حوالي 100 متر في حالة قيام إيران بتزويده بمزيج من بيانات التوجيه الذاتي ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS). ومع ذلك، مصادر أخرى تدعي أنه "لا يمكن للمرء تصنيف Fateh-110A كصاروخ

مؤجه، "مما يعني أنه أقرب إلى صاروخ مدفعي غير مؤجه. إذا قامت إيران بتحسين دقة صاروخ Fateh-110A، فإن الرشاقة الممنوحة من صغر حجمها ومحركات الوقود الصلب يمكن أن تجعلها نظام هجومي قصير المدى فعال وقادر على البقاء نسبياً.

< شهاب 1 : هي النسخة الإيرانية من نسخة كورية شمالية من الصاروخ السوفيتي سكود بي Scud-B الباليستي قصير المدى ويعمل بالوقود السائل. يحمل شهاب 1 رأساً حربياً يبلغ وزنه 1000 كيلوغرام، ويبلغ مداه 162 ميل بحري، ويبلغ هامش خطأ دائري محتمل (CEP) حوالي 1000 متر.

< شهاب 2 : هي النسخة الإيرانية من نسخة كورية شمالية من الصاروخ السوفيتي سكود سي Scud-C قصير المدى ويعمل بالوقود السائل. تم توسيع مدى شهاب 2 عن طريق تخفيض وزن الرأس الحربي إلى حوالي 700-750 كيلوغرام وزيادة كمية الوقود التي يحملها، وكذلك طول الفترة الزمنية التي يحترق فيها وقود الصاروخ بعد الإطلاق. ويبلغ مدى شهاب 2 حوالي 270 ميل بحري، لكنه أقل دقة من شهاب 1، ولديه هامش الخطأ الدائري المحتمل CEP تقريباً 1500 متر.

< شهاب 3 : هي النسخة الإيرانية من الصاروخ الباليستي الكوري الشمالي نو-دونغ متوسط المدى، وهو في حد ذاته مُعدّل بشدة من صاروخ سكود. يتراوح مدى صاروخ شهاب 3 الذي يعمل بالوقود السائل ما بين 540 و 700 ميل بحري وذلك حسب حجم الرأس الحربي. يتطلب المدى الأطول رأساً حربياً يبلغ 750 كيلوغراماً أو أقل، بينما الرؤوس الحربية التي يبلغ وزنها حوالي 1000 كيلوغرام يصل الصاروخ بمدى أقصر. الحدود العليا لمديات صاروخ شهاب 3 مهمة، نظراً لأن الحد الأدنى لمسافة الإطلاق من إيران إلى جدة 715 ميل بحري، والمسافة إلى إسرائيل هو تقريباً 520 ميل بحري. ضرب الأهداف في إسرائيل باستخدام صاروخ شهاب 3 سيكون صعباً إلا في حال كانت إيران مستعدة لإطلاق الصاروخ من حدودها مع العراق. دقة صاروخ نو-دونغ الكورية الشمالية التي يعتمد عليها شهاب 3 ضعيفة للغاية، حيث يقدر هامش الخطأ الدائري المحتمل حوالي 2500 متر. من الممكن أن تحسّن إيران من ذلك؛ باكستان لديها صاروخ بنظام No-Dong يسمى غوري، والذي قد يكون لديه نظام توجيه تمت ترقيته بمساعدة من الصين.

< قدر 1 : أيضاً يشار إليه بأنه شهاب M3: وهذا الصاروخ مثله مثل صاروخ شهاب 3، فهو مستمد من صاروخ نو دونغ لكوريا الشمالية. زادت إيران من مدى صاروخ قدر 1 إلى 850 ميل بحري أو أكثر عن طريق مد جسم الصاروخ شهاب 3، وذلك باستخدام الألمنيوم لتقليل وزن هيكل الصاروخ، وبتركيب رأس حربي أصغر على شكل "زجاجة الرضاعة". ولعل الجانب الأكثر جدارة بالملاحظة في صاروخ قدر 1 هو أن إيران قد طورت هذه التعديلات محلياً. وهذا يشير إلى أن إيران تمتلك ما يكفي لترقية صواريخها الحالية وحتى تطوير تكنولوجيات صاروخية جديدة، بدلاً من الاعتماد فقط على موردين أجانب مثل كوريا الشمالية.

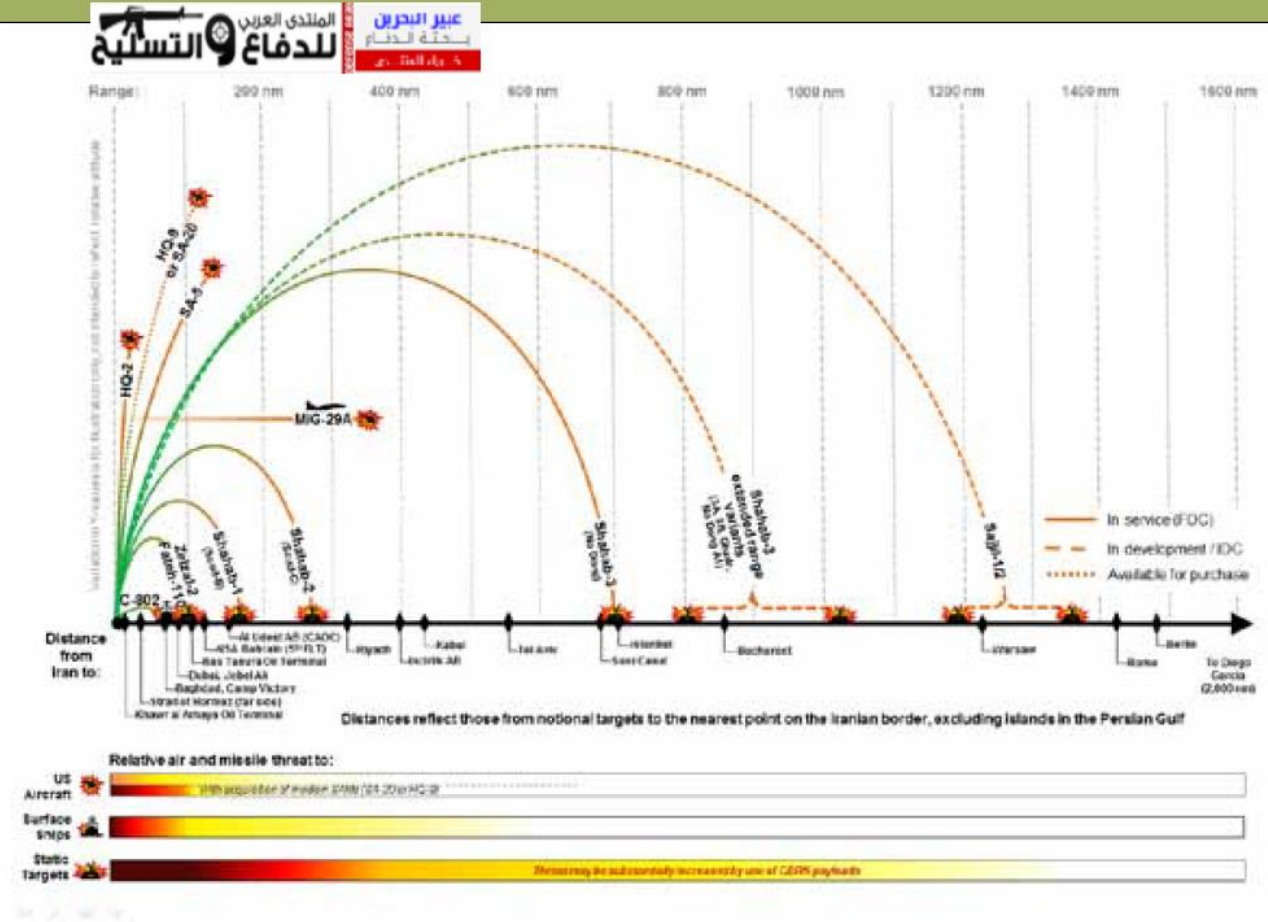
< سجل 2 : وهو صاروخ باليستي متوسط المدى يعمل بالوقود الصلب مع مدى يتراوح ما بين حوالي 1,080 - 1,190 ميل بحري، بينما يحمل رأس حربي 750 كيلوغرام. يبدو أن الصاروخ سجل 2 إلى حد كبير بأنه تصميم وبناء إيراني، بما في ذلك محركات الوقود الصلب المعقدة، على الرغم من أن إيران ربما تلقت مساعدة تقنية أجنبية من جمهورية الصين الشعبية وربما من كوريا الشمالية. تُظهر صور سجل بعض أوجه التشابه في التصميم مع صاروخ قدر، بما في ذلك حجم وشكل الرأس الحربي وقطر الجسم الصاروخي، مما قد يسمح للصاروخين باستخدام نفس منصات وحدة النقل والنصب والقذف (TEL). كما هو الحال مع صاروخ قدر، فإن هامش الخطأ CEP لصاروخ سجل 2 غير معروف ويعتمد على مدى حصول إيران على أنظمة التوجيه الأجنبية المتقدمة. بالنظر إلى درجة التعاون التقني بين إيران والصين، فقد تتمكن إيران من تحسين دقة سجل على مدى العقد المقبل.

### تقييم الصواريخ الباليستية الإيرانية

لقد حققت الاستثمارات الإيرانية في مجال تقنيات الصواريخ أرباحاً لإيران على شكل ترسانة كبيرة من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، وعدد متزايد من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى المتطورة، والقدرة على إنتاج صواريخ محلية مثل فاتح 110 و قدر 1 و سجل 2 (انظر الشكل 7) هذه الاستثمارات سمحت لإيران أيضاً بإجراء البحوث والتطوير ومحاولات في الفضاء والقمر الصناعي.

## الشكل 7. الأنظمة الجوية والصاروخية الإيرانية

FIGURE 7. IRANIAN AIR AND MISSILE SYSTEMS



على الرغم من هذا التقدم، فإن الصواريخ الباليستية الإيرانية لديها نقص وعيوب في القدرات والتي يمكن أن تقلل من فعاليتها العملية. وفقاً لمعظم المصادر المفتوحة، فإن الصواريخ الباليستية الإيرانية غير دقيقة. مع هامش الخطأ الدائري المحتمل CEP بالكيلومترات لمعظم صواريخها، ومن المحتمل ألا تتمكن إيران من توجيه ضربات دقيقة مباشرة ضد قواعد الولايات المتحدة أو الشركاء في المنطقة. في تقرير حديث صدر مؤخراً حول تقييم الصواريخ الإيرانية أوضح بأنها غير دقيقة وقد تشكل تهديداً ضئيلاً للبنية التحتية للنفط في الخليج العربي.

وفقاً للتقييم، خلص إلى أن الهجوم ضد منشأة كبرى، مثل محطة بقيق لتركيز النفط الخام، سيتطلب أكثر من 1300 صاروخ من طراز شهاب للحصول على فرصة بنسبة 75% لتدمير برج واحد فقط

من الأبراج الثمانية عشر المثبتة في محطة بقيق. على المدى القريب، قد يؤدي عدم دقة الصواريخ الباليستية الإيرانية إلى إدراجها للاستخدام ضد أهداف من المرتبة الثانية من بنك الأهداف الإيرانية وذلك عبر استخدامها كأسلحة إرهابية قسرية ضد المراكز السكانية، تماماً كما حصل خلال "حرب المدن" بين إيران والعراق. علاوة على ذلك، في حين يعتقد أن لدى إيران ما يتراوح بين 200 إلى 600 صاروخ شهاب 1 وشهاب 2، قد تمتلك فقط حوالي 100 قاذفة لكل ترسانة الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى الخاصة بها (مثل توندار 69 و فاتح A100 وشهاب 1 وشهاب 2). وبالتالي، بالنظر إلى النسبة المتبادلة بين الصواريخ الباليستية القصيرة المدى ومنصات وحدة النقل والنصب والقذف فإنه من المرجح جداً أن تحد من قدرة إيران على شن هجمات صاروخية فعّالة وإطلاق دفعة صواريخ على أهداف متعددة وفي آن واحد.

على المدى القريب، من الممكن أن تسعى إيران للتغلب على هذه العيوب من خلال تسليح الصواريخ الباليستية بالذخائر الصغيرة التقليدية. استبدال رأس حربي أحادي شديد الانفجار بالذخائر الصغيرة الفرعية المتعددة التي يمكن إطلاقه عبر مناطق واسعة يزيد من احتمال أن الصاروخ أقل دقة لن يحقق تأثيرات على الهدف. إلا أن الذخائر الصغيرة لا تخلو من عيوبها، معظمها فعّالة بشكل عام في التضاريس المفتوحة ضد الأفراد والمركبات المصنوعة من هياكل رخوة مثل السيارات والشاحنات والطائرات، ولكنها غير فعّالة ضد الأهداف الصلبة أو المدفونة.

### قدرات إيران الكيميائية، البيولوجية، أو الإشعاعية

الرؤوس الحربية الكيميائية، البيولوجية، أو الإشعاعية (CBR) هي وسيلة أخرى قد تختارها إيران للتعويض عن عدم دقة صواريخها الباليستية. رغم أنها من الدول الموقعة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام 1972، إلا أن يُعتقد أن إيران لديها القدرة على تطوير وتسليح العوامل البيولوجية والكيميائية. علاوة على ذلك، أن برامج إيران النووية يمكن أن تنتج مواد كافية لصنع أسلحة إشعاعية.

على الرغم من أن الاستهداف الدقيق ليس مطلوباً لتحقيق تأثيرات كبيرة باستخدام رأس حربي يتضمن أسلحة الدمار الشامل، فإن الدقة الحالية للصواريخ البالستية الإيرانية المقترنة بقيود الحمولة والتفجير ستحد من قدرة إيران على رش العوامل الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية على أهداف متعددة. القوة العسكرية القادرة على تحمل وضعية وقائية والمواصلة في العمليات - وإن كان في وتيرة أبطأ - من شأنه أن يخفف من فعالية الهجمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. ومع ذلك، فإن الصواريخ البالستية المزودة برؤوس حربية كيميائية، أو بيولوجية، أو إشعاعية يمكن أن تكون أسلحة إرهابية فعالة للغاية ضد أهداف مدنية كبيرة غير محمية. قد يكون التهديد بمثل هذه الهجمات كافياً لإجبار بعض دول مجلس التعاون الخليجي على منع القوات الأميركية من الولوج إلى قواعدها.

### الرؤوس الحربية النووية

على الرغم من أن غالباً ما يتم جمع الأسلحة النووية مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، إلا أنها أكثر تدميراً وتستحق النظر فيها بشكل منفصل. معظم الصواريخ الإيرانية قادرة على حمل رأس حربي نووي، ومن المحتمل على حساب مدى أقصر إلى حد ما إذا كان لدى تصميم الرؤوس الحربية كتلة أكبر من الذخيرة التقليدية.

ومع ذلك يبقى التساؤل، ما إذا كانت إيران ستستخدم الأسلحة النووية بالفعل في حرب مع الولايات المتحدة. يبدو أن الاستراتيجيين العسكريين الإيرانيين يفهمون الفائدة المحدودة للأسلحة النووية، لأن "البيانات الصحفية والكتابات في المجالات العسكرية وغيرها من التلميحات والإشارات عن التفكير الإيراني حول هذه المسألة يبدو أنها تدعم الاستنتاج القائل بأن طهران تعتبر الأسلحة النووية بمثابة أصول نفسية قوية لكنها أدوات قتال بائسة". إذا امتلكت إيران أسلحة نووية وأصبحت مُشغلة للسلاح النووي، فمن المحتمل جداً أنها ستكون إضافة إلى القدرات الأخرى، التي ستستخدمها في حملة قهرية وليست بديلاً لها.

## نحو المستقبل

خلاصة القول، إن الصواريخ الباليستية تمنح إيران القدرة على الضربة التي ستكون مكلفة وباهظة الثمن للقوات الأميركية لمكافحتها. إلا أن بالرغم من إمكاناتها كأسلحة إرهابية، فإن صواريخ إيران تفنقر إلى الدقة، وعدم توافر أنظمة فعّالة مثل وحدة النقل والنصب والقذف TEL بأعداد كافية لدعم دفعة هجمات صاروخية في آن واحد ضد الأهداف العسكرية. على مدار العشر سنوات القادمة، من الممكن أن تحقق إيران تقدماً نحو معالجة هذه النواقص. إن تطوير إيران لصواريخ قدر وسجل يوحى بأنها تسعى إلى توسيع مدى صواريخها. في الوقت نفسه، تُظهر هذه البرامج أن إيران تتنّج وتنمو قدرتها المحلية على تصميم وتطوير وتصنيع الأنظمة اللازمة لتحديث ترسانتها الصاروخية.

## حرب غير تقليدية

قام الحرس الثوري الإيراني وجناحه العسكري غير التقليدي، قوة فيلق القدس، بتطوير العلاقات مع جماعات شيعية مسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. إذا زودت إيران هذه المجموعات بأسلحة G-RAMM، فقد يكون لذلك تأثير كبير على العمليات العسكرية الأميركية في الخليج العربي في المستقبل. ومن المحتمل أن تكون الحرب بالوكالة عنصراً أساسياً في الجهد الإيراني لإجبار دول الخليج العربي على حرمان القوات الأميركية من الوصول إلى القواعد الإقليمية. أثبتت إيران رغبتها في استخدام الهجمات الإرهابية ضد دول الخليج العربي التي تعاونت مع الولايات المتحدة. وحتى تهديد التمرد المسلح من قبل الجماعات الشيعية في البحرين الموالية لإيران قد يؤدي إلى حرمان الحكومة البحرينية الولايات المتحدة من الاستخدام الكامل للمنشآت البحرية في المنامة. كانت انتفاضات الشيعة في البحرين خلال ربيع عام 2011 بمثابة تهديد كافٍ للبحرين وقد عبرت القوات السعودية الجسر الذي يربط بين البلدين للتدخل وانهاء الأزمة، ويعيش الكثير من الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية في المنطقة الشرقية. على الرغم من أن صواريخ إيران الباليستية قد تكون غير دقيقة للغاية لمهاجمة هذه المنشآت بفعالية في الوقت الحاضر، فإن الجماعات الإرهابية المسلحة بأسلحة G-RAMM أو حتى المتفجرات البسيطة قد تكون قادرة على فعل ذلك بشكل أكثر فعالية.

يمكن لوكلاء إيران "القوات غير التقليدية" المجهزين بأسلحة G-RAMM تأثير كبير على القوات الأميركية ومواقع العمليات الأمامية. باستخدام صور علوية يتم الحصول عليها تجارياً، ويمكن للقوات غير التقليدية الحصول على إحداثيات منشآت موانئ الخليج العربي والمطارات ومستودعات الوقود لشن الهجمات بالقذائف والصواريخ الموجهة.

كما يمكن للقوات غير التقليدية أن تستخدم أيضاً أنظمة دفاع جوي محمولة (MANPADS) متطور، مثل SA-24 الروسية الصنع لمهاجمة الطائرات الأميركية العابرة للمجال الجوي المفترض أنه متسامح، واستخدام صواريخ كروز المضادة للسفن أو الألغام المضادة للسفن أو العبوات الناسفة البحرية ضد السفن في قناة السويس ومضيق هرمز وموانئ الخليج العربي.

### قدرات الإقصاء البحري

يرى العديد من الاستراتيجيين العسكريين أن أزمة مضيق تايوان في عام 1996 هي اللحظة التي قررت فيها قيادة جمهورية الصين الشعبية اتباع استراتيجية المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD، وقد تركز جزئياً على حرمان ناقلات الطائرات الأميركية من القدرة على الإقتراب ضمن نطاق أجنحتها الجوية. لقد كانت قدرة الولايات المتحدة على ضرب أهداف برية باستخدام سلاح الجو المنقول بحراً والمستقلة تقريباً عن قواعد المسرح بمثابة قدرة مهمة على نشر القوة بالنسبة للولايات المتحدة. أظهر تدخل مجموعتين ضاربتين من حاملات الطائرات الأميركية في مضيق تايوان في عام 1996 هذه القدرة بشكل واضح إلى حد ما. وبالتالي، سعت الصين إلى تقويض هذه الميزة الأميركية من خلال الاستثمار بكثافة في أسلحة مثل صواريخ دونغ فونغ ( Dong Feng 21D ASBM) المصممة لمنع الحاملات الأميركية من الانتشار بالقرب من الصين لتوظيف مقاتلاتها بشكل فعال.

كانت لإيران تجارب مماثلة خلال "حرب الناقلات" 1987-1988 وعملية فرس النبي في أبريل 1988 التي كانت بمثابة نقطة تحول. أرسلت البحرية الأميركية رسالة حاسمة للقوات البحرية الإيرانية التقليدية، وعلى ضوءها اقتنعت القيادة الإيرانية بأن يمكنها مواجهة البحرية الأميركية في

الخليج العربي فقط عبر النهج اللامتناه، ونتيجة لذلك، بدأت إيران في الحصول على أعداد كبيرة من الزوارق الصغيرة الهجومية السريعة، والصواريخ المضادة للسفن، والألغام، والغواصات، والطائرات بدون طيار. تلخص الفقرات التالية هذه القدرات بإيجاز.

**سفن سطح القتالية:** حصلت إيران على العديد من السفن السطحية الصغيرة على مدار العشرين عاماً الماضية. العديد من هذه السفن، مثل فئة عاشوراء وفئة طارق، عبارة عن زوارق سريعة صغيرة مزودة بمدافع رشاشة أو صواريخ غير موجهة، على الرغم من أن بعضها قد تم تعديلها للقيام بعمليات زراعة الألغام. وعادة ما تحمل السفن الإيرانية الأصغر منظومات الدفاع الجوي المحمولة للدفاع ضد الهجمات الجوية بواسطة الطائرات ذات الأجنحة الدوارة. خلال المناورات في الخليج، أطلقت هذه السفن الصغيرة عدداً كبيراً من الصواريخ على أمل وجود دفاعات ساحقة أو صرف انتباهها عن إشراف الصواريخ المضادة للسفن أو الزوارق الصاروخية مثل فئة أذرخش وفئة توندار أو الزورق الكوري الشمالي IPS-16 وزوارق طوربيدات IPS-18.

**الحرب تحت الماء:** طورت إيران قدرات حرب بحرية مصممة خصيصاً لمنع حرية المناورة العملياتية للقوات البحرية الأجنبية والشحن المدني في الخليج العربي وخليج عُمان. اشترت إيران ثلاث غواصات من فئة كيلو EKM Kilo877 من روسيا. هذه الغواصات، التي تتخذ من بندر عباس مقراً لها، هي أحدث القطع في أسطول إيران البحري، ولديها القدرة على حمل طوربيدات، ألغام، وربما الصواريخ المضادة للسفن. إيران تجري تمرينات بغواصاتها الكيلو في خليج عُمان، حيث تدرب وتعد الغواصات ليكونوا الدفاع الأول ضد البحرية الأميركية. بالإضافة إلى غواصات كيلو، تحتفظ إيران بأسطول من الغواصات الصغيرة و "القزمية"، بما في ذلك قوارب من فئة غدير ونانغ. على الرغم من أن هذه الغواصات الصغيرة قادرة على حمل طوربيدات، إلا أن إيران من المرجح أن تستخدمها في عمليات زرع الألغام أو العمليات الخاصة. وقد حصلت إيران أيضاً على مجموعة متنوعة من طوربيدات لأسطولها تحت سطح البحر، بما في ذلك طوربيدات سريعة الإيقاع وربما طوربيد فائق السرعة، سريع للغاية يسمى الحوت، وتزعم أنه نسخة من Shkval الروسية.

**حرب الألغام:** استثمرت إيران بكثافة في الألغام ومنصات زراعة الألغام لحرمان الوحدات البحرية الأميركية من حرية المناورة في الخليج العربي ومضيق هرمز. يُعتقد أن إيران تمتلك ما بين 2000 إلى 3000 لغم، رغم أن هذا العدد قد ينمو على مدار العشرين عاماً القادمة. تتضمن هذه الترسانة ألغام عائمة وراسية ولاصقة، فضلاً عن ألغام ذات تأثير سفلي أكثر تطوراً مثل ألغام MDM-6 الروسي الصنع وألغام EM-52 الصيني. من المحتمل أن تقوم التيارات القوية في مضيق هرمز حمل جميع الألغام الراسية بقوة إلى خليج عُمان. قد تكون الألغام السفلية مثل MDM-6 و EM-52 (مع أقصى عمق فعال لكل منهما 120 متراً و 80 متراً) ذات فعالية محدودة في الأجزاء الأعمق من مضيق هرمز. سيتم تخفيض تلك الأعماق الفعالة. تماشياً مع إستراتيجية "حرب العصابات البحرية" ، قامت إيران بتجهيز عدد لا يحصى من المنصات لنشر الألغام، بما في ذلك العديد من سفنها السطحية والغواصات والسفن "التجارية" في عمليات زرع الألغام السرية. على الرغم من أن إيران تمتلك أيضاً ثلاث مروحيات طراز آر ايش RH-53D القادرة على زرع الألغام وتم تطويرها عن "سي إتش-53 أ" لنقل الألغام جواً، إلا أن من غير المرجح أن تظل تعمل على مدى العقدين المقبلين.

**الصواريخ المضادة للسفن:** بالإضافة إلى صواريخ كروز المضادة للسفن التي تطلق من السفن، استحوذت إيران على عدد كبير من صواريخ كروز المضادة للسفن التي تنتشرها في البطاريات على طول ساحلها وعلى جزر مثل جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى وجزيرة قشم. تتكون ترسانة صواريخ كروز المضادة للسفن الإيرانية من مجموعة واسعة من الصواريخ، العديد منها المستوردة من الصين أو مشتقة من الصواريخ الصينية. وتشمل هذه الصواريخ الإيرانية الصينية الصنع صاروخ سيلك وورم CSS-N-2 Silkworm وصاروخ CSSC-3 Seersucker C-201 وصاروخ CSS-N-4 Sardine C-801 وصاروخ CSS-N-802 Saccade C-802، تبني إيران أشكالاً مختلفة من صاروخ سيلك وورم Silkworm وصاروخ ساكاد Saccade، والتي تطلق عليهم إيران إسم صاروخ رعد وصاروخ نور على التوالي.

كما أنها تمتلك عدة أنواع أصغر من صواريخ مضادة للسفن: كوثر، سجيل، ونصر، والتي يُزعم أنها تعتمد على صواريخ صينية خفيفة مثل FL-6 و FL-10. جميع صواريخ إيران المضادة للسفن هي دون سرعة الصوت وقصيرة المدى نسبياً. تبلغ قدرة الصاروخ الأكثر قدرة صاروخ Saccade /

C-802 ومدى 65 ميل بحري، قد يكون الحد الأقصى لمدى فعالية صواريخ إيران المضادة للسفن محدوداً بواسطة رادارات الاستحواذ المستهدفة الخاصة بهم أكثر من قدرتهم على الوقود على متن السفينة. تماشياً مع استراتيجيتها البحرية غير المتماثلة، يمكن لإيران أيضاً استخدام البيانات المستهدفة من الغواصات والسفن العسكرية والمدنية الصغيرة والطائرات بدون طيار، بشرط أن تكون هذه المنصات مزودة بأنظمة ملاحية دقيقة وقدرة على التواصل مع بطاريات الصواريخ المضادة للسفن القائمة على الشاطئ.

**الطيران البحري:** تشغل إيران عدداً صغيراً من الطائرات المسلحة بالصواريخ المضادة للسفن مثل Su-24 و Su-25 و Embraer Tucano والطائرة المتقدمة F-4 فانقوم. إذا بقيت هذه الطائرات تعمل على مدى العقد القادم، فمن غير المحتمل أن تستمر لفترة طويلة في حملة ضد القوات الأميركية. خلال الحرب الإيرانية العراقية، نجحت إيران في استخدام الطائرات بدون طيار "كاميكازي" التي كانت تعمل أساساً كطائرات بدون طيار عن بعد. ساعدت هذه التجربة، جنباً إلى جنب مع انتشار تقنيات الطائرات بدون طيار، في تحفيز تطوير إيران لطائرات بدون طيار مثل أبابيل ومهاجر وشاهد وغيرها. كما هو الحال مع الطائرات الإيرانية القديمة، فإنه من غير المرجح أن تنجو الطائرات بدون طيار من الاشتباك مع الدفاعات الجوية المتفوقة تقنياً للولايات المتحدة، إلا في حالة واحدة إذا تم نشرها بأعداد كبيرة بما يكفي لافلات البعض منهم من الدفاعات الجوية. إيران قد تستخدمهم في أسراب الكاميكازي بهدف غزو دفاعات السفن الأميركية الساحقة.

## القدرات المستقبلية لإستراتيجية المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD

### الإيرانية

يوضح الجزء التالي كيف يمكن لإيران تحسين قدرات استراتيجيتها "المنطقة المحرّمة/منع الولوج" بمرور الوقت، وخلال الأعوام ما بين 2020 إلى 2025 ستكون هذه الاستراتيجية في أوج قوتها.

**الصواريخ الباليستية:** قد تقوم إيران بتحديث قدراتها الصاروخية متوسطة المدى مع تحسين التوجيهات والذخائر الصغيرة لمهاجمة المطارات وغيرها من الأهداف العسكرية الكبيرة. على الرغم من هذه التحسينات، يمكن أن تستمر الصواريخ الباليستية الإيرانية في عدم دقتها ومع هامش الخطأ الدائري CEP التي تحد من فعاليتها ضد أهداف النقاط العسكرية. يمكن لإيران أيضاً زيادة مخزون وحدة النقل والنصب والقذف TEL وبناء مواقع إطلاق مسبقة مع "مواقع إخفاء وإعادة تحميل" ومواقع صلبة ومخفية، بالإضافة إلى عدد كبير من مواقع إطلاق الصواريخ لتعقيد استهداف الصواريخ المضادة للولايات المتحدة. هذه الإجراءات مجتمعة، ستعمل على تحسين قدرة إيران على القيام بمهام "إطلاق وانطلاق بسرعة" والحفاظ على قاذفاتها لهجمات متتالية.

**أسلحة الدمار الشامل:** يمكن لإيران تطوير أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية العاملة، ونشرها على الصواريخ الباليستية.

**الوكلاء:** يمكن لإيران توسيع وتعميق شبكتها من القوات بالوكالة وتسليحهم بأسلحة G-RAMM ولربما بأسلحة أخرى أكثر فتكاً. يمكن أن تتدرب هذه القوات غير النظامية بالوكالة مع الحرس الثوري وحزب الله اللبناني، للتخطيط والاستعراض لشن هجمات ضد المنشآت العسكرية الأميركية والشريكة في منطقة الخليج العربي. يمكن لحزب الله اللبناني أو غيره من الوكلاء الاستعداد لشن هجمات إرهابية في الولايات المتحدة ودول الناتو الأخرى. قد تقوم إيران أيضاً بتطوير علاقات مع "الهاكرز"، مما يمنحهم القدرة على القيام بهجمات إلكترونية بالوكالة.

**قدرات الاستبعاد أو الإقصاء البحري:** لتحسين قدرتها على حظر السفن التي تدخل وتعمل في الخليج العربي، يمكن لإيران أن تزيد من نطاق أجهزة استشعارها وتكاملها، وترقية منصات الحرب السطحية الخاصة بها، وتوسع من حجم قوتها في الألغام تحت سطح البحر، وجرّد الألغام المتقدمة، والحصول على مزيد من التقدم في صواريخ الكروز المضادة للسفن. لدعم الهجمات على السفن السطحية في مديات طويلة، يمكن لإيران بناء رادارات في الأفق تواجه خليج عُمان وبحر العرب. يمكن لإيران أيضاً تحسين الطائرات بدون طيار البحرية وشبكتها، مما يسمح لها بالعمل كمستشعرات عن بُعد من أجل الصواريخ الكروز المضادة للأرضية والبحرية. يمكن لإيران أن تزيد أسرابها من الهجوم السريع باستخدام زوارق من طراز الهوبي من الطراز الصيني مسلحة ب-YJ

ASCM C-803 / 83 الأسرع من الصوت أو نوع مشابه من FAC المتقدمة والتي انتشرت خلال العقد الماضي. ،ويمكن ترقيّة المستشعرات على أسطولها السطحي - المدى الفعال للعديد من صواريخ أرض-أرض مقيدة بنطاق رادارات الاستحواذ المستهدفة الخاصة بهم - والحصول على أنظمة متطورة مثل Klub-K. ولتحسين قدراتها في مجال حرب الألغام، قد تزيد إيران من حجم أسطولها من الغواصات الصغيرة وكذلك السفن لزرع الألغام السرية.

**الدفاعات الجوية:** يمكن لإيران إحراز تقدم كبير نحو تطوير شبكة دفاع جوي أكثر قوة. ويمكن الحصول على بطاريات HQ-9 SAM - أي ما يعادل تقريباً الصينية من S-300 PMU-2 - التي تضم ثمانى قاذفات مع أربعة أنابيب الإطلاق والرادارات والمركبات والصواريخ الاحتياطية، بالإضافة إلى صواريخ S-300 الروسية. قد تقوم أيضاً ببناء شبكة ألياف ضوئية صلبة ومدفونة لربط دفاعاتها الجوية وتقديم صورة عملياتية مشتركة. من حيث الدفاعات السلبية، من المحتمل أن تواصل إيران دفن وتصلب الأصول عالية القيمة مثل المنشآت النووية، ومواقع تصنيع وتخزين الصواريخ، والبنية التحتية للقيادة والسيطرة C2. قد تبني إيران أيضاً العديد من الأفخاخ للأنظمة الرئيسية مثل قاذفات صواريخ باليستية وصواريخ كروز. قد تختار إيران أيضاً المشاركة في تحديد موقع العديد من أهدافها ذات القيمة العالية في المناطق المدنية الحساسة على أمل ردع الغارات الجوية الأميركية.

توضيح عن المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيرانية: سوف تكتمل استراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج" الإيرانية في الإطار الزمني 2020 - 2025. ويُفترض أن إيران ستبدأ بالأعمال القتالية دون سابق إنذار أو بدون أي تحذير.

## المجالات الرئيسية للتحدي والمبارزة

العديد من التحديات العملياتية والمبارزة والمنافسة التي قد تتغير من شكل العمليات العسكرية الأميركية المستقبلية في الخليج العربي. وبما يتوافق مع إستراتيجية "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية، فإن مجالات التحدي هذه غير متماثلة في طبيعتها.

## شبكة الاتصالات ضد الشبكة المضادة

من المحتمل أن تكون عمليات الشبكة والشبكة المضادة أحد المجالات الرئيسية للتحدي في سيناريو "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" لمنطقة غرب المحيط الهادئ. إلا أن إيران، بخلاف جمهورية الصين الشعبية، قد لا تكون قادرة على مواجهة الولايات المتحدة في منافسة متناظرة تضم أنظمة استشعار طويلة المدى وذخائر دقيقة التوجيه.

قد تصمم إيران عمليات "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" وفق خصائصها وسماتها، لتجنب تلك المنافسة إلى حد كبير، من خلال شن ضربات قسرية ضد أهداف ثابتة معروفة؛ مهاجمة في شكل حشد من الزوارق. الاستفادة من التدابير السلبية مثل التصلب والدفن العميق؛ وتعبئة الأنظمة العسكرية الرئيسية لإحباط الاستهداف الدقيق للولايات المتحدة. ويمكن لإيران أيضاً أن تهاجم البنية التحتية لشبكة القيادة والسيطرة والاتصالات والحواشيب، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع C4ISR للولايات المتحدة بشكل غير متماثل، باستخدام الهجمات الإلكترونية، أو الضربات الإرهابية بالوكالة ضد منشآت الشبكات الحيوية مثل محطات التحكم الأرضية للأقمار الصناعية.

بدلاً من الاعتماد فقط على الهجمات الحركية وغير الحركية ضد شبكات C4ISR الأميركية الخاصة بالمعركة، من المرجح أن تستخدم إيران الخداع وأعداد كبيرة من الأفخاخ على أمل أن تنفق القوات الأميركية أعداداً كبيرة من الذخائر الموجهة بدقة (PGM) ضد أهداف مزيفة. في القطاع البحري، سيشمل ذلك سفن التشغيل والطائرات بدون طيار تطلق من نقاط السواحل المزدحمة للحد من احتمال الكشف عنها. ومن المرجح أن تستخدم إيران السفن "المدمية" لزرع طبقات من الألغام، وأصول

الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR) وربما حتى منصات صواريخ سرية. هذا قد يؤدي إلى مزيد من الإرباك لجهود الهدف الأميركي بالنظر إلى رغبة الجيش الأميركي في تقليل الأضرار الجانبية.

## تحدي صواريخ الهجوم ضد صواريخ الدفاع

في الوقت الحاضر، تتمتع الصواريخ الباليستية بميزة واضحة عن الصواريخ الاعتراضية الحركية من حيث فعاليتها وتكلفتها. في سيناريو معركة الجو والبحر في غرب المحيط الهادئ (الذي قدمناه سابقاً في دراسة لمركز CBSA)، قد تكون الصواريخ الباليستية الصينية، وصواريخ الكروز القادرة على ضرب أهداف ثابتة ومتحركة بدقة، أكبر تهديد يواجه الجيش الأميركي الذي يدافع عن حفنة من القواعد الأمامية مع اعتراضات حركية. وفي المقابل، في حين أن إيران قد تستهدف القواعد الأميركية والقوات العسكرية بالصواريخ الباليستية، فإنها قد تكون أكثر عرضة لاستخدامها بهدف إجبار وإكراه دول الخليج العربي على حرمان الولايات المتحدة من القدرة على استخدام القواعد القريبة.

هذا التركيز على الإكراه من شأنه أن يضع ضغوطاً مختلفة على القوات الأميركية بدلاً من حملة تستند في المقام الأول على الدفاع ضد الهجمات الصاروخية المباشرة. من المحتمل أن يكون الدفاع عن المراكز السكانية والبنية التحتية النفطية المهمة لشركائنا في الخليج العربي الرئيسيين مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر مكلفاً للغاية على القيادة المركزية بأن تفعل ذلك بمفردها، نظراً للمساحات الكبيرة التي تحتاج إلى التغطية وتكلفة عالية للدفاعات الصاروخية الاعتراضية لصد الصواريخ الباليستية. إذا نجحت إيران في رفع مستوى دقة صواريخها الباليستية في الإطار الزمني لهذا التقييم لسيناريو الحرب المحتملة خلال السنوات 2020 - 2025، فإن الجيش الأميركي سيواجه التحدي المزدوج المتمثل في الدفاع عن نقاط مستهدفة وكذلك منطقة كبيرة مستهدفة. علاوة على ذلك، فإن التهديد بشن ضربة صاروخية لأسلحة الدمار الشامل، خاصة إذا كان القطاع النووي الإيراني يصنع الرؤوس النووية، فإن القيادة المركزية ستحتاج إلى شن حملة هجومية مضادة لقمع الصواريخ الإيرانية قبل إطلاقها. هذا يمكن أن يجبر إيران على تبني معضلة كلاسيكية "أستخدمهم أم

أفقدهم"، الأمر الذي قد يشكل معضلة من نوع مختلف بالنسبة للولايات المتحدة. تصبح مشكلة المخططين الأميركيين أكثر حدة حيث من المرجح أن إيران تمتلك صواريخ باليستية أكثر بكثير من الرؤوس النووية. هذا يعني أن الجيش الأميركي سيتعين عليه التعامل مع كل صاروخ إيراني يُطلق على أنه يحمل حمولة نووية. هذا من شأنه أن يؤدي الضغط والاجهاد، وربما استنزاف الدفاعات الصاروخية الأميركية. الطريقة الوحيدة لمنع ذلك هي أن تدمر الولايات المتحدة أكبر عدد ممكن من الصواريخ الإيرانية قبل إطلاقها.

بالطبع، يمكن للجيش الأميركي أيضاً أن يستخدم الصواريخ الباليستية لصالحه. بصفتها إيران دولة موقعة على معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى، تمنع الولايات المتحدة من الناحية القانونية من امتلاك صواريخ بالستية أو صواريخ كروز تطلق من الأرض وتتراوح ما بين 500 و 5500 كيلومتر (270 و 2,970 ميل بحري، على التوالي). أنظمة صواريخ أرض - أرض مثل نظام الصواريخ التكتيكية MGM-140 التابع للجيش (ATACMS) أقل من عتبة 270 ميل بحري. تم نشره في مواقع موزعة في جميع أنحاء منطقة الخليج العربي - يتم تشغيله إما من قبل الولايات المتحدة أو شريك إقليمي - ويمكن لهذا النظام الصاروخي التكتيكي (أتاكمز) أن يصيب وحدة النقل والنصب والقذف (TEL) الإيرانية وأجهزة قاذفات صواريخ كروز المضادة للسفن المنصوبة ضمن النطاق، وذلك لمنعهم من إطلاق حمولاتهم أو إعادة التحميل بعد الإطلاق. يمكن لشركاء الولايات المتحدة، غير المقيدين بموجب معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى (INF)، تشغيل صواريخ باليستية بمدى أطول.

## تحدي السيطرة على البحر ضد المنطقة المحرمة البحرية

في سيناريو معركة الجو والبحر، يسعى جيش التحرير الشعبى الصينى إلى حرمان الوحدات البحرية الأميركية من حرية المناورة العملياتية في مناطق واسعة من غرب المحيط الهادئ. في المقابل، من المرجح أن تسعى إيران إلى حرمان البحرية الأميركية من حرية المناورة في المياه الأكثر ضيقاً في مضيق هرمز، والخليج العربي، وربما بحر عُمان. يحتوي هذا التحدي على تحديين آخرين: حرب

الألغام ضد حرب مكافحة الألغام، ودفاع أسطول الولايات المتحدة ضد حشد من الزوارق الإيرانية المهاجمة.

نظراً لمحدودية قدرات الجيش الأميركي في الإجراءات والتدابير المضادة للألغام، فقد يكون هذا مجالاً واحداً للمنافسة حيث يمكن أن تتمتع إيران بميزة واضحة. على عكس غرب المحيط الهادئ، حيث المساحات الشاسعة المعنية تساعد في التخفيف من فعالية الألغام، فإن الحدود القريبة للخليج العربي ومضيق هرمز تضخم تأثير القناة من الألغام. يمكن لإيران أن تستخدم الألغام لممارسة السيطرة على سفن الشحن، وتقطيع الممرات البحرية للاتصالات بين الخليج العربي والمحيط الهندي، وتعزز من فعالية هجماتها بواسطة صواريخ كروز المضادة للسفن، والمراقبة الجوية الأمامية، والطائرات المسيّرة. إن قلة الأصول الأميركية لإزالة الألغام وتعرضهم للهجمات الصاروخية في الحدود القريبة من مضيق هرمز، مقرون بقدرة إيران على مواصلة إعادة زرع حقول ألغامها من الشاطئ أو استخدام منصات سرية، يمكن أن يمتد الجدول الزمني العملياتي للقيادة المركزية في إعادة فتح المضيق.

للتغلب على قيود القدرات الخاصة بقدرات "الإقصاء البحري" الإيراني، قد تسعى إيران إلى استغلال المياه الضحلة والمناطق الضيقة في الخليج العربي ومضيق هرمز باستخدام عنصر المفاجأة، والهجوم بأسراب من مسافة قريبة، عن طريق المهاجمة أو التشويش من المناطق الساحلية. هذه التكتيكات من شأنها أن تساعد في تآكل فعالية أجهزة الاستشعار الأميركية مع استفادة القوات البحرية الإيرانية للاستعداد لفرض بعض الاستنزاف من أجل إطلاق "أيقونة اقتل" لمعركة رئيسية مع البحرية الأميركية. خلافاً للصواريخ الباليستية المضادة للسفن المتقدمة لجيش التحرير الشعبي الصيني والتي يمكن إطلاقها على المدى البعيد واستخدام السرعة والمناورة لمواجهة الدفاعات الحركية الأميركية، يمكن لإيران استخدام أسراب من الصواريخ التي تطلق من نقاط متعددة على مقربة من القوات الأميركية للمفاجأة وسحق الأنظمة الدفاعية.

## ملخص

تسعى الحيل والقدرات الإيرانية الموصوفة في هذا القسم إلى استغلال الخصائص الجغرافية والجيواستراتيجية للخليج العربي لتشكيل تحديات خطيرة لقدرة الولايات المتحدة على نشر القوة في المنطقة. على افتراض أن الجيش الأميركي لم يغيّر موقفه الإقليمي، ومفاهيم العمليات، وبرنامج القدرات الموثقة، يمكن لإيران أن تستخدم مجمع "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" لحرمان القوات الأميركية من الوصول إلى القواعد وحرية المناورة في الخليج العربي. عند القيام بذلك، قد تأمل إيران في تأخير التدخل العسكري الأميركي لفترة كافية لكي تتمكن طهران شن أعمال عدائية، أو رفع تكاليف التدخل بشكل باهظ بما يكفي لإقناع صنّاع السياسة الأميركية بعدم اتخاذ إجراء. ومع ذلك، إذا قامت الولايات المتحدة بإجراء تغييرات حكيمة ومعقولة التكلفة على وضعية قواتها في الخليج العربي وتطوير القدرات لدعم مفهوم تمكين العمليات، فيمكنها أن تحول التوازن لصالح القوات الأميركية.

## ثالثاً: سيناريو العمليات العسكرية "من الخارج إلى الداخل"

### عناصر مفهوم تمكين العملياتية

في قسم "أولاً" قدمنا شرح لمفهوم التمكين على أنه مجموعة من خطوات العمليات المتكاملة والمتداخلة المصممة لضمان حرية عمل الجيش الأميركي، وتهيئة الظروف اللازمة للانتصار على مجمع "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الإيراني في منطقة الخليج العربي. وفي قسم "ثانياً" قدمنا وصف تصوري للمكونات الرئيسية لمجمع "منطقة محرمة/منع الوصول A2/AD" الإيراني.

يبدأ هذا القسم "ثالثاً" بتحديد الافتراضات الرئيسية للمساعدة في ربط نمط وشكل الحرب المحتملة بين الولايات المتحدة وإيران. ثم تحدد الخطوات الرئيسية الثلاثة للعمليات الأميركية المصممة للتغلب على إستراتيجية إيران الناشئة "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD". ويختتم بإيجاز العمليات التي يمكن أن تكون جزءاً أساسياً من حملة أوسع ضد إيران إذا تم تنفيذ مفهوم التمكين بنجاح. يمكن أن تشمل هذه الحملة الأوسع عمليات تدمير مجمع أسلحة الدمار الشامل الإيراني؛ تحييد وكلاء إيران الذين تم تدريبهم وتجهيزهم لارتكاب أعمال إرهابية؛ اقتحام الجزر الاستراتيجية الهامة مثل جزيرة أبو موسى وجزيرة سري وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى ومن ثم السيطرة عليها؛ الانزال البرمائي على السواحل الإيرانية والسيطرة عليها؛ والحرب غير التقليدية للمساعدة في وضع الشروط لإسقاط النظام الإيراني.

### الافتراضات الرئيسية

قبل وصف خطوات العمليات المرشحة التي تعالج التحديات الموجزة في قسم "ثانياً"، من الضروري تحديد الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالطابع المحتمل للحرب بين الولايات المتحدة وإيران مستقبلاً. نظراً للاختلافات بين السمات الجغرافية والاستراتيجية في غرب المحيط الهادئ والخليج

العربي، فإن العديد من هذه الافتراضات تختلف بالضرورة عن تلك المحددة في تقرير عن "معركة الجو والبحر AirSea Battle" الذي أعده مركز التقييمات الإستراتيجية والميزانية CBSA. ربما الاختلافات الأكثر أهمية، تتضمن الافتراضات المتعلقة بقدرة إيران المحدودة على إتلاف وتعطيل شبكات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع C4ISR الأميركية والخاصة بالمعركة، واحتمال تهديد إيران باستخدام أسلحة الدمار الشامل بعد تدخل عسكري أميركي في الخليج العربي.

**المعلومات الاستخباراتية والتحذيرية المسبقة ستكون معدومة أو محدودة:** يفترض هذا التقرير أن الولايات المتحدة ستستجيب لحالة طارئة حيث يقوم الجيش الإيراني بأعمال عدائية دون توافر معلومات استخباراتية وتحذيرية مسبقاً أو ستكون محدودة. على الرغم من أنه من المنطقي الافتراض بأن تكون حالة الاستخبارات والتحذير أكثر تشدداً لاختبار مفهوم تمكين العمليات، إلا أن لا يمكن لوزارة الدفاع استبعاد احتمال تورطها في سيناريوهات حيث قد يتصرف الآخرون؛ لمنع إيران من تهديد الاستقرار الإقليمي. وبالتالي، سيكون من المهم بالنسبة لوزارة الدفاع اختبار مفهوم التمكين ضد مجموعة من الحالات أو الأمثلة عن: "الطريق إلى الحرب".

**إيران ستهدد باستخدام أسلحة الدمار الشامل:** في الحرب مع إيران مستقبلاً، يجب على القادة الأميركيين افتراض أن إيران ستهدد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. قد تركز هذه التهديدات على ردع التدخل العسكري الأميركي في الخليج العربي، أو منع حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين وشركاء الأمن من توفير قواعد ومساعدة للقوات الأميركية. ولذلك، من ضمن أهداف هذا التقرير، الاستعداد لعمليات مواجهة أسلحة الدمار الشامل الإيرانية، بما في ذلك الأسلحة النووية والبنية التحتية الحيوية، وهي جزء من حملة أميركية أوسع لمسرح العمليات ولا يتم تناولها كعناصر لمفهوم التمكين.

**لا الأراضي الأميركية ولا الإيرانية ستكون في حالة الملاذ الآمن:** على الرغم من أنه يجب افتراض أن الأراضي الأميركية السيادية لن تعتبر في حالة الملاذ أثناء الحرب مع إيران، إلا أن من المفترض أن نفترض أن الجيش الإيراني سيكون لديه القدرة، على الأقل في المدى القريب، على ضرب الوطن الأميركي مباشرة باستخدام الأسلحة التقليدية بمديات عابرة للقارات. بدلاً من ذلك، يجب افتراض أن إيران ستستخدم وسائل غير مباشرة مثل الهجمات الإرهابية على الأراضي الأميركية، وعمليات الفضاء السيبراني لمحاولة تأخير وتعطيل العمليات العسكرية الأميركية أو تهديد السكان الأميركيين.

التحدي والمبارزة في جميع مجالات العمليات: يجب على الولايات المتحدة أن تفترض أن إيران ستسعى إلى تدهور وتعطيل العمليات العسكرية الأميركية في جميع المجالات، بما في ذلك الفضاء والفضاء السيبراني وعبر الطيف الكهرومغناطيسي. على الرغم من أن قدرات الفضاء السيبراني الإيراني والفضاء المضاد ليست متقدمة كتلك التي لدى جيش التحرير الشعبي الصيني، فمن الحكمة افتراض أن شبكات مسرح المعركة الأميركية، بما في ذلك الاتصالات والمراقبة وأنظمة الملاحة والتوقيت الدقيقة (PNT)، ستتعرض أو تتوقف مؤقتاً وغير متوفرة.

**تقييد حرية التصرف الأميركي أثناء العمليات الأولية:** يفترض هذا التقرير أن إيران ستواصل في إستكمال نمو استراتيجيتها "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" مثل تلك الموصوفة في قسم "ثانياً"، وأنه في حالة وجود حرب مع الولايات المتحدة، ستوظف إيران مجموعة متنوعة من قدرات المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD لتأخير أو منع العمليات العسكرية الأميركية بفعالية. وبالتالي، يجب أن يفترض مفهوم التمكين أن القوات الأميركية المنتشرة في الخليج العربي لدعم عملية طوارئ ضد إيران ستحتاج إلى القتال للدخول إلى المنطقة والحفاظ على حريتها في التصرف.

**المواقع العملياتية القريبة ستكون في خطر:** من المنظور السياسي، لا يمكن للقيادة المركزية أن تفترض أن جميع دول الخليج العربي ستسمح للقوات الأميركية بالانتشار في مواقع العمليات على

أراضيها السيادية خلال المراحل الافتتاحية من النزاع مع إيران. على النقيض من ذلك، من الحكمة الافتراض بأن إيران ستنتج، وإن كان جزئياً أو مؤقتاً، في إجبار جيرانها على منع الولوج للقوات الأميركية. علاوة على ذلك، من المعقول أن الضغوط المحلية ستمنع بعض الحكومات الإقليمية من الدعم المباشر للعمليات العسكرية الأميركية. يجب افتراض أن إيران ستسعى إلى زيادة هذه الضغوط من خلال شن حملة دعائية عنيفة مدعومة بأعمال تخريبية لإثارة معارضة شعبية ضد نشر القوات العسكرية الأميركية.

من منظور التهديد، يمكن التوقع بأن إيران ستستخدم قدراتها العسكرية النظامية وغير النظامية لمهاجمة القوات الأميركية الموجودة بالفعل في الخليج العربي. بمعنى آخر، يجب افتراض أن القوات الأميركية ستكون في خطر إذا تموضعت داخل متناول حلقة تهديدات المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيرانية في بداية النزاع.

**التمكين العملياتي ليس مفهوم فرعي من معركة الجو والبحر:** في حين أن هذا ليس افتراضاً، فإن من المهم التأكيد على أنه لا ينبغي اعتبار مفهوم تمكين العملياتي لمنطقة الخليج العربي بأنه حالة أقل شمولاً من السيناريو المصمم لغرب المحيط الهادئ. يجب أن تكون المفاهيم العملياتيّة مثل: "معركة الجو والبحر AirSea Battle" و "من الخارج إلى الداخل Outside-In" مصممة وفقاً للخصائص الجغرافية والجيوإستراتيجية المحددة لمنطقة ما، والمزايا المحددة التي يمكن أن يربحها الخصم المحتمل من عملياته كمنع الولوج والمنطقة المحرّمة، والأهداف المحتملة لدى قيادة الخصم.

## مقترح لمفهوم عملياتي محتمل

في هذا الجزء نقترح ثلاثة خطوط عملياتية لمنع نجاح استراتيجية "المنطقة المحرّمة/منع الولوج" الإيرانية واستعادة الجيش الأميركي حرية التصرف. وتركز على:

< تهيئة الظروف لردع أو هزيمة وقهر العدوان الإيراني بشكل فعّال، مع نشر قوات أميركية لدعم العمليات الأولية ضد إيران من خارج نطاق تهديداتها بـ منع الولوج؛

< تنفيذ العمليات من نطاق لتقليل فعّالية مجمع المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيراني، من خلال إضعاف قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ISR، وتقليل كثافة المنظومات الهجومية والدفاعية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية، وقدرات الإقصاء البحري، وشبكة الدفاع الجوي؛ و  
< إرساء تفوق جوي وبحري محلي عند الاقتضاء، وحيثما تطلب الأمر ذلك، بما في ذلك السيطرة البحرية عبر مضيق هرمز، لدعم نشر القوة اللاحقة ومسرح عمليات الحملة.

الهدف من السطر الأول للعملية، إنشاء وضعية للقوة الأمامية المنتشرة، من شأنها أن تقلل من تعرض الجيش الأميركي لقدرات إيران لمنع الولوج، وتمكين العمليات الهجومية والدفاعية الأميركية من وضعية ذات ميزة. يعطي السطر الثاني الأولوية للعمليات الطويلة المدى لتقليص الوصول إلى مجمع المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيراني، وكثافته العسكرية من خلال تدمير مكوناته الرئيسية أو تحييدها. وبالتالي، زيادة مساحة المناورة للقوات الأميركية وتقليل قدرة إيران على مواصلة أعمال العدوان. في السطر الأخير، ستتستعيد القوات الجوية والفضاء السيبراني وقوات العمليات الخاصة والقوات البحرية الأميركية - بما في ذلك الوحدات البرمائية الاستكشافية - التفوق الجوي والبحري وتجري عملية دخول إلى مسرح المعركة لإعادة فتح مضيق هرمز، مما يمهد الطريق لتحقيق أهداف الاستراتيجية لحملة معركة قتال أوسع.

على غرار مفهوم معركة الجو والبحر AirSea Battle في غرب المحيط الهادئ، الذي نشر في دراسة سابقة لمركز التقييمات الإستراتيجية والميزانية CBSA، فإن خطوط مفهوم تمكين العمليات لمنطقة الخليج العربي ستنفذ على فترات زمنية مختلفة. الخطان الأول والثاني قد يحدثان في وقت واحد مع بعض الضربات الهجومية ضد إيران وذلك في بداية افتتاح الأعمال القتالية، بدلاً من تأخير الهجوم المضاد لحين اكتمال نشر القوات ويستغرق وقت طويل. سيساعد كلا الخطين على تهيئة الظروف لتحقيق أهداف الخط الثالث للعمل بنجاح.

### التموضع لتنفيذ عمليات من نطاق ممتد

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية يعني أن استراتيجيتنا الحالية المتمثلة في نشر الآلاف من المقاتلات ومئات الآلاف من القوات في ساحة عدونا الخلفية لم تعد قابلة للتطبيق. إن أفضل وسيلة للحماية ضد التهديد المستجد، تتمثل في تحويل أكبر قدر ممكن من عبء نشر القوة - بأسرع ما يمكن - إلى أنظمة بعيدة المدى قادرة على القتال بفعالية في نطاق ما وراء نطاق أسلحة الدمار الشامل. - الجنرال تشاك هورنر.

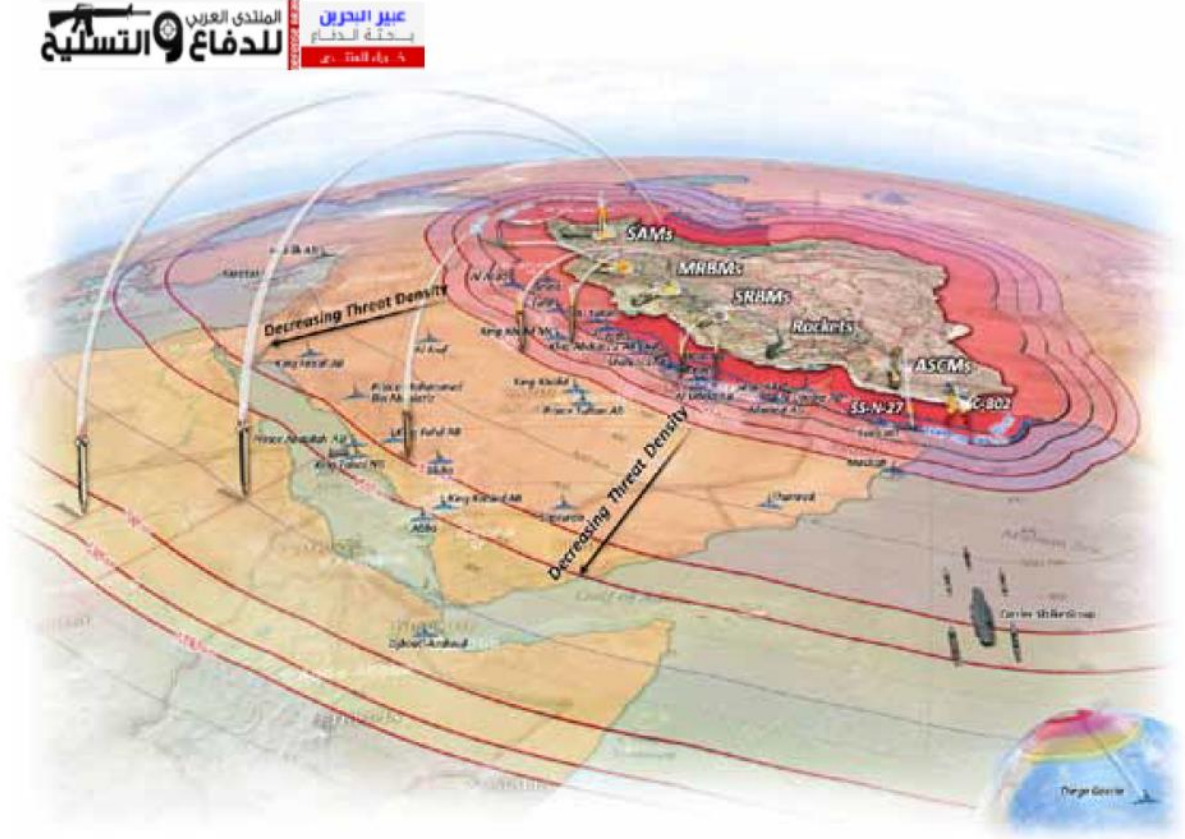
بدلاً من النشر الفوري لعدد هائل من القوات المسلحة في قواعد يمكن أن تكون في متناول العديد من أنظمة منع الولوج الإيرانية، يقترح هذا التقييم أن وزارة الدفاع يجب أن تبتكر وضعية من شأنها أن تقلل من التهديد الذي قد تواجه القوات الأميركية. تمديد مساحة المعركة إلى ما وراء الوصول الفعّال للأنظمة الهجومية الإيرانية، ودعم العمليات من نطاق لمواجهة مجمع "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيراني، بما في ذلك عناصر الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR).

## تشيت وتفرق القوات الأمامية

تشيت وتفرق الوحدات الأمامية عالية القيمة المتموضعة في الخليج العربي إلى مواقع التي من شأنها أن تقلل من قابلية تعرضها للضربات الإيرانية وتعد الخطط الإيرانية، أمر ضروري لإنشاء وضعية ردع تقليدي "من الخارج إلى الداخل". على سبيل المثال، يمكن للوحدات البحرية عالية القيمة مثل المجموعة الضاربة لحاملات الطائرات الأميركية CSG أو المجموعة الهجومية الاستطلاعية ESG إعادة تموضعها إلى مناطق في بحر العرب ومواقع التشغيل الأخرى التي تكون بعيدة عن متناول معظم أجهزة الاستشعار البحرية البرية الإيرانية، وصواريخ كروز المضادة للسفن الساحلية، والزوارق الهجومية السريعة. وبالمثل، قد يكون من المرغوب فيه بالنسبة لبعض الوحدات الأميركية الموجودة في الدول الساحلية لدول الخليج العربي أن تتفرق إلى مواقع بديلة عبر شبه الجزيرة العربية، إن أمكن، من أجل الحد من تعرضها لهجمات الصواريخ الباليستية، وهجمات من وكلاء إيران (انظر الشكل 8). إن الحفاظ على عدد كبير من المطارات المناسبة التي يمكن أن تعمل منها الطائرات الأميركية سيعقد أيضاً مشكلة الاستهدافات الإيرانية بشكل كبير، ويجبر إيران على نشر قواتها الصاروخية المحدودة على عدد أكبر من الأهداف.

الشكل 8. تشتيت وحدات القوات الأمامية المتمركزة في القواعد

FIGURE 8. DISPERSING FORWARD-BASED UNITS



كما أن التشديد من الدولة المضيفة على مرافق القواعد الرئيسية يمكن أن تقلل من التأثير العملياتي لهجمات الصواريخ الباليستية أو قذائف G-RAMM، وتمكين بعض الطائرات المقاتلة الأميركية من أن تتمركز في الأمام. إضافة دفاعات الصواريخ الحركية وغير الحركية لتعزيز القواعد مما تزيد من تقليل فعالية ضربات الصواريخ الإيرانية. كما أن المزيد من أنظمة الدفاعات الصاروخية أميركا والشركاء مهامها الدفاع عن المراكز السكانية الحيوية والبنية التحتية للنفط قد أيضاً "تقوي" دول الخليج العربي للقيام بأعمال القتال، وهذا من شأنه أن يعزز موقف القوات الأميركية بأنه يتلقى الدعم الإقليمي في حالة حدوث نزاع عسكري.

قد يؤدي إخلاء المنشآت الثابتة الكبيرة خلال تطور الأزمة، أو الأسوأ بعد اندلاع الأعمال العدائية، إلى كارثة. مثل هذا الإخلاء أثناء الأزمة يمكن أن يقوّض بشدة ثقة الشركاء في استعداد الولايات المتحدة وقدرتها على الدفاع عنهم. الإخلاء تحت النار سيكون أيضاً مهمة خطيرة. على افتراض أن الولايات المتحدة لا تنوي الشروع في القتال مع إيران (وبالتالي تستفيد إيران من الضرب أولاً)، يبدو أنه من المستحسن نقل وتشنيت أكبر عدد ممكن من هذه الوحدات العسكرية الأمامية ومهماتهم الخطيرة في وقت السلم إلى مواقع التشغيل التي خارج نطاق العديد من قدرات الضربة الإيرانية الأولى.

وبالتالي، على المدى الطويل، ينبغي على القيادة المركزية في وقت السلم أن تعيد النظر في قيمة المحافظة على المنشآت الثابتة الكبيرة في الخليج العربي، مثل القيادة المركزية للقوات الجوية للولايات المتحدة CAOC في قطر ومقر القيادة المركزية للقوات البحرية USNAVCENT في البحرين. إذا ما تعرضنا للتهديدات الهجومية بالصواريخ الباليستية الإيرانية، في حالة الأزمة أو النزاع، قد ترفض الدول المضيفة مثل قطر والبحرين القوات الأميركية استخدام قواعدها أو منشآتها كمراكز لانطلاق العمليات ضد إيران. وستكون هذه المنشآت أيضاً أهدافاً رابحة لإيران. وبالمثل، فإن حاملة الطائرات أو سفينة هجوم برمائية في الخليج العربي ستكون أهدافاً ذات قيمة عالية للقوات الإيرانية التي تسعى لإظهار ضعف الجيش الأميركي. بينما سيكون من الصعب على إيران أن تغرق سفن حربية كبيرة، إلا أنها يمكن أن تجبر على "الانحناء الدفاعي"، حيث تكون منشغلة بالدفاع عن نفسها بدلاً من القيام بعمليات هجومية فعّالة.

بالطبع، تقليص فرص إيران لإستهداف هجومي لا يعني بأن على الولايات المتحدة أن تزيل وجودها العسكري بالكامل من الخليج العربي قبل أو أثناء النزاع النامي. بدلاً من ذلك، ينبغي أن يشمل مفهوم تمكين العملياتية إجراءات لتعزيز وضعية الولايات المتحدة الرادع ومكافحة الحرب عن طريق نشر - حيثما أمكن - قوات تمتلك بصمة صغيرة مثلاً والتي يصعب استهدافها، وبطاريات نظام الصواريخ التكتيكية للجيش ATACMS، وبطاريات منظومة الصاروخ الدفاعي المحمولة، والمركبة تحت الماء غير المأهولة، وربما السفن القتالية الساحلية. يمكن أن تؤدي عمليات النشر هذه إلى تعزيز القدرة القتالية الأميركية وكذلك طمأنة الحلفاء والشركاء الإقليميين.

## النشر لتحقيق ميزة التموضع

لمواجهة خطر إدخال قوات أميركية داخل المظروف الإيراني "منع الولوج A2" قبل أوانه، يجب أن يستغل هذا المفهوم العملياتي ميزة الولايات المتحدة في عزمه لتنفيذ عمليات من نطاقات أوسع وممتدة. على سبيل المثال، عند التمرکز في نطاق واسع وممتد، يمكن نشر عائلة الأنظمة الهجومية الجديدة بعيدة المدى التابعة لوزارة الدفاع، ويمكن إرسالها إلى مواقع التدريب حول محيط الشرق الأوسط، مثل القرن الإفريقي والمحيط الهندي وجنوب وشرق أوروبا وربما حتى البحر الأسود/القوقاز. بالإضافة إلى قدرات المراقبة والهجوم الطويلة المدى للقوات الجوية، فإن حاملة الطائرات للبحرية الأميركية المجهزة بالطائرة بدون طيار (المُطلقة من على متن حاملات الطائرات (Unmanned Carrier-Launched Airborne Surveillance and Strike UCLASS والتي ببصمة منخفضة ونصف قطرها القتالي أكثر من 1200 ميل بحري يمكن أن تعمل من بحر العرب لضرب أهداف متحركة بعيدة المنال. كما أن الغواصات الهجومية (SSN) فئة فيرجينيا والغواصات ذات الصواريخ الموجهة فئة أوهايو (SSGN) المزودة بصواريخ كروز ضد أهداف على الأرض يمكنها استكمال الضربات التي بدأتها الحاملة ضد الأهداف الثابتة.

## الآثار العملياتيّة المترتبة على وضعية "من الخارج"

كما هو الحال مع أي مفهوم جديد لنشر قوة عسكرية خارج البلاد، أولاً، يجب على الجيش الأميركي تقييم المزايا والسلبيات المحتملة للتحويل نحو وضعية من الخارج بالمقارنة مع ميراث وزارة الدفاع لهيكل نشر القوات في الخليج العربي. ربما تكون الفائدة الأكثر أهمية، القدرة على الاستفادة من الميزة النسبية للولايات المتحدة في قدرات هجومية بعيدة المدى لتقليل المخاطر على القوات

الأميركية. وبطبيعة الحال، هذا يفترض أن الجيش الأمريكي يستثمر بكفاية في أنظمة المراقبة والهجوم والذخائر، لإنجاز مهام المفاهيم التمكينية بفعالية وفي غضون فترة زمنية معقولة.

ثانياً، إن الانتشار للقتال من نطاق أوسع وممتد يمكن أن يُعقد إلى حد كبير التخطيط العملياتي لإيران. على وجه التحديد، تحويل أثر أقدام مسرح المعركة الأميركية من القواعد الأمامية، داخل حلقة المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيرانية، إلى موضع "هامشي" من شأنه أن يقلل من قدرة إيران على إدراك وفهم واضح لشكل ساحة القتال، ويمكن أن يحفز إيران على تطوير قدرات باهظة الثمن وهشة جداً في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

ثالثاً، من الناحية المثالية، من شأن تمديد وضعية القواعد الأميركية (لتشمل القوات البحرية القادرة على تنفيذ عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ISR، والهجوم من نطاقات واسعة وممتدة) أن يُعزز من شن هجمات على طول عرض وعمق إيران عبر محاور هجوم متعددة. ستعمل القوات الأميركية، بهذه الطريقة، من أجل المزيد من التعقيد للتخطيط الإيراني وإجبارها على تقليص تركيزها الشديد على نشر الأنظمة الدفاعية على طول الخليج العربي ومضيق هرمز، لكي تخشى من ترك الأصول والمنشآت الرئيسية الأخرى داخل عمقها من دون حماية.

على الجانب السلبي، فإن وضعية القوة في نطاق خارجي ممتد يتطلب قدرات المراقبة والهجوم البرية والبحرية للعمل على نطاق أوسع وأطول من شأنه أن يقلل معدلات طلعة الطائرات ويزيد من الضغوط على طائرات التزود بالوقود الجوي. إن زيادة استخدام الأنظمة المتقدمة والقابلة للبقاء المأهولة وغير المأهولة (من حيث القدرة على البقاء والقدرة على التزود بالوقود) بمزيد من الثبات في مهام الهجمات والاستطلاع والهجوم الإلكتروني المحمول جواً يمكن أن يساعد في تخفيف هذه الآثار السلبية. زيادة التركيز على الحرب الإلكترونية غير الحركية، والطاقة الموجهة، والقدرات السيبرانية الهجومية التي يمكن أن تؤدي إلى تعطيل أنظمة "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية، أو تدهورها أو إتلافها أو تدميرها، قد تساعد في تقليل الضغوط على شبكات اللوجستيات الأميركية، وبذلك تساعد في تقليل التكلفة المرتبطة بهذا المفهوم العملياتي الجديد.

باختصار، بدلاً من نشر قوة كبيرة في الخليج العربي كما حدث خلال حربي الخليج (1990 عاصفة الصحراء وحرب العراق 2003)، وهو مقاربة من المؤكد ستؤدي إلى خسائر كبيرة للولايات المتحدة في حالة وقوع هجوم إيراني مفاجئ، يمكن للولايات المتحدة اعتماد إطار جديد للنشر يعزز من وضعية قواتها لتجنب أضرار هائلة في مستهل الهجمات الإيرانية، أو على الأقل التخفيف من آثارها.

بطبيعة الحال، تتوقف خطة النشر، التي توسع من مسرح العمليات، على توافر قواعد كافية، وتطوير القوى القادرة على العمل من نطاقات أوسع وأكبر. كما سيعتمد، في بعض الحالات، على رغبة الدول الأخرى في منح الإذن بالطيران الحر للقوات الأميركية العاملة من تلك القواعد لضرب إيران. يتم تناول هذا الوضع الموسع في "رابعاً".

## الحد من خطر حلقة التهديد الإيراني "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD"

يمكن للقوات الأميركية، التي تعمل انطلاقاً من وضعية ذات ميزة، أن تنتهز المبادرة وتنفذ عمليات مستمرة من جميع محاور الهجوم لكبح وتدمير واتلاف قدرات إيران في "منع الولوج A2" (انظر الشكل 9). الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو تمكين القوات الأميركية من العمل في مستويات منخفضة المخاطر من القواعد البرية والبحرية القريبة من المناطق المستهدفة المحتملة، وبالتالي زيادة معدلات طلعة الطائرات، تحسين قدرة المراقبة والهجوم، وأنظمة الهجوم الإلكتروني المحمولة جواً، لاختراق عميق داخل إيران، وتهيئة الظروف للعمليات البحرية في المناطق الساحلية الإيرانية.

### الشكل 9. الحد من خطر حلقة التهديد

### FIGURE 9. REDUCING THE THREAT RING



## الفوز في تحدي شبكة C4ISR ضد الشبكة المضادة

على الرغم من أنه يبدو من المحتمل أن الجيش الإيراني سيظل أقل اعتماداً على قدرات القيادة والسيطرة والاتصالات والحوسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع C4ISR الطويلة المدى مقارنة بالولايات المتحدة، إلا أنه يجب أن يكون تحدي الشبكة ضد الشبكة المضادة جزءاً رئيسياً من هذا الخط العملياتي. وعليه فإن القيام بذلك سيكون له تأثير كبير على حملة الصواريخ الإيرانية.

بالرغم من أن بطاريات الصواريخ الإيرانية ربما لا تزال قادرة على استهداف مواقع ثابتة معروفة، دون وسائل الحصول على صورة دقيقة عن ساحة المعركة. بيد أن، لن تعرف بشيء من اليقين ما إذا كانت الأهداف القيّمة موجودة بالفعل في هذه المواقع. ولذلك، حرمان إيران من القدرة على إجراء تقييمات عن أضرار المعارك سيساعد أيضاً في منعها من تحديد مدى فعالية رشقة الصواريخ التي أطلقتها، خاصة إذا كانت القوات الأميركية وقوات التحالف يعملون في المناطق النائية التي لا يمكن بسهولة رصدها من قبل العملاء الإيرانيين المقيمين بين السكان المحليين.

كل هذه العوامل مجتمعة، يمكن أن تُعَدّ من جهود الاستهدافات الإيرانية إلى حدٍ كبير وقد تضطر إلى إنفاق صواريخ ضد أهداف ذات قيمة ضئيلة أو معدومة. بمعنى آخر، عمليات مكافحة الشبكة المضادة بفعالية إلى جانب ديناميكية خطة التشتيب والتفريق للقوات الأميركية يمكن أن تساعد في تغيير معادلة "التحدي الصاروخي" لصالح الجيش الأميركي.

**الإجراءات التحضيرية:** يجب أن تبدأ جهود الولايات المتحدة للفوز في تحدي شبكة C4ISR والشبكة المضادة قبل وقت طويل من بدء الأعمال العدائية مع إيران. يَعدُّ جمع وإعداد المعلومات الاستخباراتية في وقت السلم لساحة المعركة، التي تركز على الجهود المبذولة لرسم خريطة بنية شبكة C4ISR الإيرانية، أمراً بالغ الأهمية في تحديد أولويات الاستهداف الأميركي في الأيام الأولى من النزاع. في حالة وجود تحذير كافٍ، يمكن للقادة الأميركيين أيضاً زيادة "عمق" الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في مسرح المعركة، على سبيل المثال، من خلال وضع أصول المراقبة على قواعد صلبة أو موزعة في جنوب غرب آسيا؛ نشر أجهزة استشعار إضافية تحت سطح البحر في مواقع رئيسية في الخليج العربي وبحر عُمان؛ وربما زرع أجهزة استشعار صغيرة وغير مكلفة قادرة على الكشف عن وحدات أرضية تنتشر في المناطق الساحلية الإيرانية.

**حملة الاعماء:** في بداية العمليات القتالية، يجب أن تتحرك القوات الأميركية بقوة وعنف لتخريب شبكات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع C4ISR الإيرانية وتعطيلها وتدميرها. العمليات الأميركية لمكافحة الشبكة المضادة يجب أن تتضمن ضربات

بعيدة المدى والحرب تحت سطح البحر والحرب الإلكترونية وعمليات الفضاء السيبراني الهجومية ضد رادارات الإنذار المبكر في إيران وأنظمة المراقبة البحرية ومنشآت القيادة والسيطرة.

ولتحقيق هذه الغاية، ستشن قاذفات القنابل التي تعمل من الخارج في قواعد نائية أو طرفية، والغوصات الهجومية SSN وغواصات الصواريخ الموجهة SSGN في بحر العرب تقوم بإطلاق الموجة الأولى من الضربات الحركية باستخدام أسلحة المواجهة من بعد Standoff الهجومية الدقيقة (صواريخ أو قنابل موجهة من Standoff يمكن إطلاقها من على مسافة كافية للسماح للمهاجم بتجنب النيران الدفاعية من المنطقة المستهدفة) ضد أجهزة استشعار إيران الثابتة وعقد القيادة والسيطرة C2. وأيضاً قوات العمليات الخاصة SOF الأميركية التي تم إدخالها إلى داخل إيران يمكن أن تزيد من هذه الضربات عن طريق تعطيل أصول القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة الاستطلاع C4ISR المعروفة التي يصعب اخمادها بأسلحة المواجهة، مثل العقد في شبكات الألياف البصرية. اعطاب وتدمير شبكة C4ISR وأنظمة الدفاع الجوي الإيرانيين سوف تساعد في تمهيد الطريق ليتمكن سلاح الجو الأميركي والقوات البحرية الاختراق لمهاجمة الرادارات المحمولة في إيران، وأنظمة القيادة والسيطرة C2.

عمليات الجيش الأميركي لمكافحة الشبكة المضادة يجب أن تستغل ميزته النسبية في الأنظمة المتقدمة القادرة على السيطرة على الطيف الإلكتروني. إن تنفيذ ضربات سيبرانية لتخريب شبكات C4ISR للعدو يمكن أن يقلل من فعالية العمليات الهجومية الإيرانية ويقلل من خطر الذي تواجهه الأنظمة الأميركية طويلة المدى التي تخترق المجال الجوي العدائي. قد تثبت قدرات الضربة الطويلة المدى التي شكّلت لمكافحة الإنذار المبكر وأنظمة الاستحواذ المستهدفة بأنها حاسمة لنجاح حملة الإغناء. كما يمكن أن يؤدي التشويش الإلكتروني إلى منع السفن "المدنية" من توفير معلومات حول موقع وإعادة تموضع سفن البحرية الأميركية وسفن البضائع التجارية والشحن التي تبحر بشكل قانوني وشرعي. إن إمكانات أسلحة الطاقة الموجهة المستقبلية، مثل أسلحة الميكروويف عالية الطاقة (HPM) التي تتلف أو تعطل أو تدمر الأنظمة الإلكترونية، ستوفر للقادة الأميركيين سلاحاً يؤدي إلى "تغيير قواعد اللعبة" لإعاقة استخدام إيران للطيف الكهرومغناطيسي.

**مكافحة عمليات الشبكة المضادة الإيرانية:** من شبه المؤكد أن تحديد القدرة الإيرانية على تقليص عزيمة الجيش الأميركي في استخدام الفضاء والفضاء السيبراني سيكون جانباً مهماً آخر في تحدي شبكة C4ISR ضد الشبكة المضادة. على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تُشكل قدرات إيران المضادة للفضاء تهديداً كبيراً للأقمار الصناعية الأميركية بقدر ما تمثله القدرات الميدانية لجيش التحرير الشعبي الصيني، إلا أنه سيكون من المهم حماية بنية الفضاء العسكري للجيش الأميركي من الهجمات المحتملة، بما في ذلك المحطات الأرضية الحساسة في الولايات المتحدة وخارجها، وكذلك هجمات وكلاء إيران الإرهابية. يمكن لإيران أن تستخدم أجهزة التشويش الأرضية لتعطيل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ومحطة الفضاء ونظام C4ISR المحمول جواً، بالخصوص حول الأهداف عالية القيمة. نظراً لأن هذه التشويش قد تؤثر على الذخائر الموجهة بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي أو التموضع العالمي (GPS)، فإن تحييدها سيكون مهماً في الفوز بمنافسة تحدي شبكة C4ISR ضد الشبكة المضادة.

وبالمثل، ينبغي التوقع أن إيران وعمالها قد يشنون هجمات سيبرانية، للاستغلال وتعطيل ومنع إتلاف الشبكات اللازمة لتنظيم عمليات نشر القوات الأميركية وعملياتها. إذا نجحت هذه الهجمات يمكنها تمديد الأطر الزمنية العملية للقيادة المركزية بشكل كبير. علاوة على ذلك، قد تحاول إيران استخدام الضربات السيبرانية لتعطيل أنظمة السيطرة والتحكم أو البيانات التي تقوم عليها شبكات الكهرباء المدنية الأميركية وشبكات الاتصالات. قد تأتي هذه الهجمات في شكل معلومات كاذبة، أو قد تكون إجراءات مباشرة لتعطيل تدفق المعلومات أو إتلافه. وبالتالي، قد تكون هناك حاجة إلى عمليات الدفاع عن شبكات الكمبيوتر (CND) المدمجة عبر شبكات الجيش الأميركي لمنع إيران من استخدام الفضاء السيبراني، وهذا كجزء من استراتيجية أوسع لفرض إيران تكاليف على الولايات المتحدة.

يجب أن يبدأ الدفاع المتكامل ضد عمليات الشبكة المضادة الإيرانية قبل بدء النزاع الفعلي بوقت طويل. إن تطوير مفهوم مفصل لقدرات إيران في الشبكة المضادة، وخاصة قدرتها على خلق تأثيرات في الفضاء السيبراني قد يكون من الصعب عزوها ليساعد القادة الأميركيين على وضع خطة دفاعية مناسبة لمعركة الشبكة. والأهم من ذلك، إيفاد شبكة متكاملة متعددة الطبقات من الفضاء وقدرات المعلومات الأرضية من شأنه أن يقلل من تعرض الولايات المتحدة لهجمات الشبكة

المضادة. وهذه البنية يمكن أن تشمل طائرات بدون طيار تحلق على ارتفاعات عالية وطويلة التحمل لتكون بمثابة عُقد القيادة والسيطرة (C2) المحمولة جواً، وإجراء مراقبة واسعة النطاق لدعم أنظمة أخرى تخترق العمق داخل إيران. لتقليل الطلب الإجمالي على شبكات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع C4ISR الأميركية وتحسين العمليات المبكرة في المناطق التي تعاني من تدهور الاتصالات، يمكن للقيادة المركزية استخدام المنصات المتقدمة المأهولة التي تتمتع بالقدرة المستقلة على البحث عن الأهداف المتنقلة وتحديدتها وتعقبها وضربها. ستحتاج القيادة المركزية إلى الحفاظ على عمليات شبكتها المضادة في مستوى مناسب من الجهد طوال الحملة لمنع إيران من تجديد قدراتها على شبكة C4ISR وتنتهج أساليب عمل غير تقليدية، مثل الاعتماد على شبكات الهاتف الخليوي، وتقارير السكان المحليين، أو باستخدام المعلومات التي تم جمعها من خلال الإنترنت ومن البث التجاري الدولي مثل وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. وبالمثل، يجب على الجيش الأميركي أن يتوقع أن تستمر جهود إيران في تقليل قدرات شبكة C4ISR الأميركية طوال الحملة. يجب أن تتوقع القوات الأميركية التي تخترق المجال الجوي الإيراني أن تعمل في ظل ظروف التدهور المحلي للاتصالات ومعلومات تحديد المواقع والملاحة والتوقيت PNT من نظام التموضع العالمي GPS.

### الفوز في تحدي الصواريخ الباليستية الإيرانية

تقليل قدرات العدو على شن هجمات صاروخية على قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف والقواعد والبنية التحتية المدنية الحساسة يجب أن يكون هدفاً رئيسياً ومن أولى الأولويات لمفهوم تمكين العمليات. بالنظر إلى صعوبة الدفاع ضد دفعة صواريخ - خاصة إذا كانت الولايات المتحدة غير قادرة على أن تعزز من وضع أنظمة دفاعها الصاروخي الباليستي BMD قبل بدء الأعمال القتالية - ينبغي على القيادة المركزية أن تثقل من جهودها في وقت مبكر نحو عمليات هجومية لتدمير أو قمع صواريخ كروز المضادة للسفن والصواريخ الباليستية الإيرانية قبل إطلاقها؛ أي التركيز على قتل "رامي السهام" بدلاً من "السهم".

إن بدء الضربات الهجومية لتوجيه ضربات مضادة للصواريخ في أبكر وقت ممكن سيساعد القيادة المركزية في أخذ زمام المبادرة، بالمقارنةً مع مفهوم العمليات المهيمن عليها الدفاع والذي يمكن أن يتنازل العدو عن المبادرة.

يجب أن تتوقع القيادة المركزية مواصلة عمليات الصواريخ المضادة طوال فترة الحرب، خاصة وأن قادة العدو قد يختارون أن يزاوجوا صواريخهم الكروز المضادة للسفن مع صواريخهم الباليستية الأكثر قدرة للحصول على فرص استهداف أكثر ربحاً، أو يطلقونهم فقط عندما يكون من المؤكد بشكل معقول أن قاذفاتهم لن يتم تدميرها في هذه العملية. ونظراً لصعوبة العثور واستهداف وحدة النقل والنصب والقذف TEL المتنقلة ومنصات قاذفات صواريخ الكروز المضادة للسفن التي ينشرها العدو باستخدام تكتيكات ممتازة للخداع والتمويه، فمن المحتمل أن تصبح الحملة الهجومية المضادة للصواريخ مجرد جهد لإخماد الصواريخ بدلاً من تدمير الصواريخ.

**العمليات الهجومية:** العمليات الهجومية المبكرة لتدمير تهديدات الصواريخ في مواقعها تتطلب أنظمة استطلاع وهجوم قادرة على العمل في مديات طويلة وتستمر في المجال الجوي للعدو. تنطلق من مواقع آمنة عموماً، يجب أن تعطى الأولوية لمجموعة من أنظمة المستقبل للضربات طويلة المدى - بما في ذلك قاذفات الشبح، الطائرة بدون طيار (المُطلقة من على متن حاملات الطائرات UCLASS) ببصمة منخفضة وقادرة على التحليق المستمر، وذخائر المواجهة من بُعد Standoff المُطلقة من الجو والبحر، وقدرات الهجوم الإلكتروني المحمولة جواً - وذلك للعثور وتحديد وتتبع وتدمير قوات الصواريخ الإيرانية والبنية التحتية الداعمة لها. إن توفرت في مسرح العمليات، أنظمة برية، مثل النظام الصاروخي المتعدد الإطلاق (MLRS) التابع للجيش المزودة بنظام الصواريخ التكتيكية (أتاكمز) ATACMS طويل المدى، يمكن أن توفر دعم لنيران البطاريات المضادة في جميع الظروف الجوية.

نظراً لأن العديد من قاذفات الصواريخ الإيرانية والقدرات الداعمة لها سيتم تركيبها على منصات متحركة، ستحتاج الضربات الجوية والبحرية والصواريخ الأرضية المضادة للولايات المتحدة إلى معلومات دقيقة في الوقت المناسب عن الاستهداف. وللحصول على هذه المعلومات في مناطق غير

المسموح بها سيكون تحدياً كبيراً للجيش الأميركي. في الواقع، إن أصعب عنصر في العمليات الهجومية المضادة ضد الصواريخ الإيرانية قد يكون تحديد موقع وحدات النقل والنصب والقذف TEL ومنصات القاذفات المتنقلة لصواريخ الكروز المضادة للسفن التي لديها القدرة على "الإطلاق والإخماد" بسرعة أو تكون هذه الوحدات والمنصات محتجبين باستخدام الخداع والتمويه وتكتيكات الإخفاء الأخرى.

لاستهداف المعلومات يمكن إنشاءه ذاتياً من خلال منصات هجومية شديدة الاختراق ومجهزة على متن الأرض تتحرك بأنظمة مؤشر الهدف (GMTI)، أو التي توفرها طائرات مراقبة شبحية مأهولة أو غير مأهولة مع وصلات البيانات إلى جهاز استشعار إطلاق النار الذي يضغط سلسلة القتل. قوات العمليات الخاصة، التي تم إدخالها خلصة إلى داخل إيران باستخدام منصات جوية وبحرية قادرة على العمل على مسافات طويلة، بإمكانهم المساعدة في تحديد وتعيين أهداف ذات قيمة عالية للغارات الجوية. ومع ذلك، فإما أنها ليست جزءاً من القوة العسكرية الحالية للجيش الأميركي، أو أن عددهم ليس بما يكفي للحفاظ على حملة مضادة للصواريخ والمقذوفات من على بعد مسافات طويلة وضد المئات، إن لم يكن الآلاف من نقاط الهدف في مناطق شديدة الخطورة.

**عمليات الدفاع الصاروخي:** على الرغم من أن الهجوم الناجح المضاد للصواريخ من شأنه أن يقلل من القوة القسرية الإيرانية، إلا أنه من غير المرجح أن العمليات الهجومية وحدها ستمنع إيران من شن ضربات بالصواريخ الباليستية والمقذوفات الجوال (الكروز)، خاصة إذا إيران هي التي بدأت في القتال. وبالتالي، فإن الدفاع الطبقي الذي يمكنه اعتراض الصواريخ الباليستية في جميع مراحل رحلتها - التعزيز / الصعود، منتصف الطريق، والنهاية - سيكون جانباً مهماً في التعامل مع تهديدات الصواريخ الإيرانية. قد يكون صاروخ باليستي أكثر هشاً وعرضة للتدمير عندما يكون في طور التعزيز / الصعود، نظراً لسرعته المنخفضة نسبياً وبصمة الحرارة العالية خلال تلك المرحلة.

وفقاً للجنرال روبرت كيهلر، القائد السابق للقيادة الفضائية للقوات الجوية، إن تدمير الصواريخ في مرحلة تعزيزها / صعودها سيكون أولوية قصوى، لأنه يمنع الصواريخ من نشر تدابير مضادة مثل القشر وغيرها من الأفخاخ والشرائك ووسائل التمويه والخداع. كما أنه سيقبل من عدد أجهزة

الاعتراض الحركية المُكلفة للغاية والتي ستكون ضرورية لهزيمة الرؤوس الحربية لصواريخ العدو خلال المرحلة النهائية من رحلتها وتجنب الأضرار الجانبية غير المرغوب فيها الناتجة عن اعتراض الصواريخ على الأراضي الصديقة.

ولتحقيق هذه الغاية، أعرب الجيش الأميركي عن اهتمامه بتطوير أسلحة "تطلق من الجو اضرب حتى تقتل" (ALHK) والتي يمكن أن تحملها منصات جوية قادرة على اختراق المناطق ذات الخطورة المتوسطة والتهديدات الشديدة. على افتراض حدوث تقدم حديث في أبحاث الطاقة الموجهة، في السنوات القادمة، يتم توجيه أسلحة الطاقة الموجهة المثبتة على منصات مع قوة كافية وقدرة التبريد لتوليد شعاع فتاك من الطاقة يمكن أن توفر وسيلة أخرى لهزيمة الصواريخ الباليستية لأنها تصعد إلى مسارها الباليستي.

على الرغم من أن الدفاعات الصاروخية الحركية البرية والبحرية ستكون جزءاً مهماً من العملية الأميركية المضادة للصواريخ الإيرانية، إلا أن نظراً لتكلفتها الباهظة، فمن غير المرجح أن يكون هناك ما يكفي منها في الخليج العربي مع بداية النزاع للدفاع ضد رشقات متعددة من الصواريخ مع درجة عالية من الفعالية. سيكون هذا صحيحاً بشكل خاص إذا ظروف التهديد أثرت على عمليات إعادة التزويد أو إذا اقتصررت إعادة التزويد على النقل الجوي الاستراتيجي. علاوة على ذلك، تظل أنظمة الدفاع الصاروخي الباليستي الحالية وصواريخها المعترضة مكلفة للغاية، مما يخلق الفرصة لإيران لاستخدام الصواريخ الباليستية القصيرة المدى والمتوسطة المدى لفرض تكاليف غير متكافئة على الولايات المتحدة.

منظومة صواريخ باتريوت المتقدمة (PAC-3) تبلغ تكلفتها 3.3 مليون دولار للبطارية الواحدة، ومنظومة صواريخ ثاد تبلغ تكلفتها 9 مليون دولار للمنظومة الواحدة، وفي المستقبل النظام الصاروخي الدفاعي SM-3 قد يكلف ما بين 10 مليون إلى 15 مليون دولار للنظام الواحد. عند هذه الأسعار، قد يكلف الدفاع ضد رشقة واحدة مؤلفة من عشرين أو ثلاثين صاروخاً مقبلة علينا أكثر من 100 مليون دولار، بافتراض أن إطلاق صاروخين اعتراض على كل تهديد صاروخي وارد إلينا كما هو موضح في عقيدة الدفاع الصاروخي الحالي للجيش الأميركي. يمكن لإيران أن تزيد من النسبة غير المواتية للتكاليف من خلال إطلاق صواريخ "غبية" غير دقيقة لإجبار المدافعين

الأميركيين على إهدار اعتراضاتهم الباهظة الثمن، ومن ثم ينفتح الباب أمام متابعة رشقات الصواريخ التي هي الأحدث والأكثر دقة، أو باستخدام صواريخ باليستية برؤوس حربية متعددة ومستقلة (MIRV) ذات أهداف متعددة ومستقلة تستهدف عدة أهداف بشكل مستقل، وهذا يتطلب تطور تكنولوجي للقيام بذلك.

في المستقبل، قد تكون قوات الولايات المتحدة قادرة على استخدام مزيج من الصواريخ الاعتراضية الحركية وأسلحة الطاقة الموجهة لإنشاء دفاع متعدد الطبقات قادر على اعتراض أسراب من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز وكذلك قذائف G-RAMM. أسلحة الطاقة الموجهة القادرة على توليد عدد غير محدود تقريباً من الجولات أو الأشواط مقابل تكلفة الوقود اللازم لإنشاء الطاقة الموجهة المطلوبة (مثل ليزر الحالة الصلبة الكهربائية) يمكن أن تساعد على تغيير نتيجة تحدي الصواريخ لصالح الولايات المتحدة. وأيضاً قد تساعد في تخفيف الضغط على شبكة اللوجستيات العسكرية التابعة للجيش الأمريكي وتقليل الحاجة لمغادرة السفن التي لديها مهمة الدفاع الصاروخي الباليستي BMD لمركز المحطة لفترات طويلة من الوقت لإعادة تسليحها باستخدام الصواريخ المعترضة. بمعنى آخر، قد توفر الدفاعات الصاروخية الجديدة الموجهة بالطاقة للقادة المستقبليين وسائل لقتل "السهام" وكذلك "الرامي". وللقيام بذلك قياساً على نسبة تكاليف التبادل، فإن الجيش الأمريكي يفضل ذلك أكثر بكثير مما هو عليه الحال حالياً.

## ترسيخ التفوق الجوي والبحري محلياً

### خلق جيوب من التفوق الجوي

خلال المراحل الافتتاحية للحملة الجوية ضد إيران، سيكون من المهم إنشاء "جيوب" للتفوق الجوي كافية لتمكين عمليات تقود إلى مدى المنظومات الدفاعية الجوية الإيرانية. هذه المهمة بالتحديد قد تكون صعبة إذا كانت القوات الجوية الأميركية تفتقر لقواعد عسكرية قريبة بشكل كافٍ والبحرية الأميركية لم تتمكن من تشغيل حاملاتها ضمن بضع مئات من الأميال من إيران .

علاوة على ذلك، العمليات الأميركية المضادة للجو في المستقبل ضد نظام الدفاع الجوي المتكامل الإيراني قد لا تشكل حملة "للتراجع" بالمعنى التقليدي. على الرغم من أنه من المشكوك فيه أن تقوم إيران على المدى القريب بإدخال نظام دفاع جوي متكامل IADS يقترب من تطور شبكة الدفاع الجوي التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني، إلا أنه ينبغي افتراض أن إيران ستسعى لتزواج منظومتها الأكثر قدرة على التنقل (منظومة سام SAM) حتى يمكن استخدامها ضد الطائرات الأميركية في وقت لاحق من الحملة، بطريقة مماثلة لتلك التي استخدمتها القوات الصربية خلال حرب كوسوفو عام 1999. بدلاً من إجراء دفاع محدد عن جميع المناطق المستهدفة ذات القيمة العالية، يمكن لمشغلي صواريخ سام SAM الإيرانية التحكم في انبعاثات الرادار الخاصة بهم وتغيير مواقعهم بشكل متكرر واستخدام الأفخاخ والتمويه لتجنب اكتشافهم وإنشاء "كمائن SAM" منبثقة. وبالمثل، قد تختار إيران إخفاء بعض معداتها القتالية في ملاجئ صلبة تقع في عمقها لمنع تدميرها المبكر.

لمواجهة تكتيكات "شبكة الدفاع الجوي الإيرانية"، يمكن للجيش الأميركي أن يستخدم منصات شبكية قادرة على تجنب الكشف، واستخدام الشراك الخداعية وأنظمة الحرب الإلكترونية لاستفزاز الأعداء مشغلي أنظمة السام وتحريكهم إلى تفعيل راداراتهم، وبالتالي الكشف عن مواقعهم. يبدو أن السفينة المصغرة التي أطلقتها وزارة الدفاع الأميركية (MALD) مناسبة تماماً لهذه المهمة. حتى مع هذه

التحسينات في القدرات، يجب على الجيش الأميركي التخطيط لجهد متواصل لقمع تهديدات الدفاع الجوي التي قد تظهر دون سابق إنذار طوال الحملة الجوية ضد إيران.

### تحقيق التفوق البحري: عملية دخول المسرح المشترك

من المرجح أن تشمل المهام الحاسمة، لإعادة إنشاء خطوط الملاحة البحرية في مضيق هرمز والخليج العربي، قمع التهديدات الموجودة تحت سطح البحر، والدفاع ضد صواريخ كروز المضادة للسفن وحشد من الزوارق السريعة، وتطهير الألغام. يخلص هذا التقييم إلى أن عمليات الولايات المتحدة لإزالة الألغام يجب ألا يترتب عليها نشر معدات التدابير المضادة للألغام في مضيق هرمز والخليج العربي حتى يتم قمع أنظمة "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية. بالأحرى، يجب على الولايات المتحدة وقوات التحالف اعتماد نهج يُرسخ السيطرة المحلية على المجال الجوي، ويقمع المراقبة الجوية الأمامية لإيران، وبطاريات صواريخ كروز المضادة للسفن على الساحل، وقوات أنظمة قذائف G-RAMM، وعندها فقط يواصل عمليات نشر معدات التدابير المضادة للألغام MCM لإعادة فتح المضيق. بدلاً من النظر في كل مهمة من هذه المهام على حدة، يتناولها القسم التالي كجزء من عملية دخول المسرح المشترك تهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الإيرانية على طول الساحل الشمالي لمضيق هرمز، والجزر الرئيسية المحيطة بالمضيق، وبحر عمان. هذه الاستعدادات ستركز على قمع التهديدات ضد السفن العاملة في مضيق هرمز وبحر عمان، بدلاً من إنشاء قواعد عملياتية أمامية تمهيداً لغزو بري واسع النطاق لإيران.

## هل عمليات الدخول القسري في بيئات "المنطقة المحرمة/منع الولوج" ممكنة؟

شكك بعض قادة وزارة الدفاع علناً في جدوى القيام بعمليات دخول قسري برمائي في ضوء انتشار صواريخ كروز مضادة للسفن وغيرها من الذخائر الموجهة بدقة. في أغسطس 2010، تحدى الوزير غيتس سلاح مشاة البحرية باختبار عقيدته وتكوين قوته مع الأخذ في الاعتبار ظهور هذه التهديدات:

"بالنظر إلى المستقبل، أعتقد أنه من المناسب أن أسأل ما إذا كان من الممكن عمليات إنزال برمائي هجومي واسعة النطاق على طول خطوط إنتشون (ثالث أكبر تجمع حضري في كوريا الجنوبية بعد سول وبوسان). الصواريخ الجديدة المضادة للسفن ذات المدى الطويل والدقة العالية قد تجعل من الضروري إنزال من السفن 25 أو 40 أو 60 ميلاً أو أكثر في البحر".

لقد لاحظ "روبرت وورك" و "فرانك هوفمان" أن الانقضاضات البرمائية في المستقبل "ستكون بالضرورة مختلفة عن تلك التي نُفذت في الماضي - لأن السبب الأساسي هو أن الاحتكار الافتراضي الذي تتمتع به الولايات المتحدة منذ فترة طويلة في شبكات معركة الأسلحة الموجهة سوف يزول". العناصر الأساسية لعملية دخول المسرح المشترك وتأمين الاستدياعات على الشاطئ [الجزر التي تم الاستيلاء عليها وأجزاء من الشريط الساحلي، والتقرير يعتبرهم بأنهم استدياعات، وبالتالي هي قابلة للاسترداد] وتمكين نشر قوات المتابعة في منطقة العمليات:

< تحقيق التفوق الجوي والبحري وتحت سطح البحر وشبكة المعركة في منطقة مستهدفة؛

< تحييد قدرات العدو المضادة للسفن وتقليل تهديدات قذائف G-RAMM للشاطئ؛ و

< بعد التحضير الكافي لساحة القتال، تنفيذ عملية إنزال برمائي، ربما تدعمها القوات المحمولة جواً، لإنشاء الاستدياع للشاطئ.

أوضح وورك وهوفمان أن استخدامهما لمصطلح "عمليات الدخول إلى المسرح" يهدف إلى تقديم "سياق أكثر ملاءمة وحجة لاستغلال مساهمات الحرب البرمائية في هذا القرن"، بالمقارنة مع "الدخول القسري أو بالقوة والإكراه" الذي يشير إلى القوات البرمائية التي اقتحمت "الخط الساحلي المتنافس عليه على غرار معركة تاراوا أو معركة ايوو جيما" خلال الحرب العالمية الثانية.

## العمليات التمهيدية

وفقاً لهذا الإطار، فإن عملية دخول المسرح المشترك للسيطرة على مضيق هرمز وفتح الباب للخليج العربي ستقوم أولاً بقمع تهديدات بعيدة المدى لـ "منع الولوج A2"؛ مثل: الصواريخ الباليستية، صواريخ كروز المضادة للسفن ASCM، الطائرات بدون طيار UAV، وأنظمة FAC، وغواصات الديزل - التي يمكن استخدامها ضد القوات الأميركية الاستكشافية عند الاقتراب من منطقة برمائية مستهدفة. يمكن أن تشمل العمليات التمهيدية الأخرى غارات جوية لتدمير المنشآت والقوات العسكرية التابعة للحرس الثوري الإيراني على طول مضيق هرمز وخليج عمان، خاصة تمركزهم الجوي الكبير والمقر الرئيسي ومرافق الموانئ في بندر عباس.

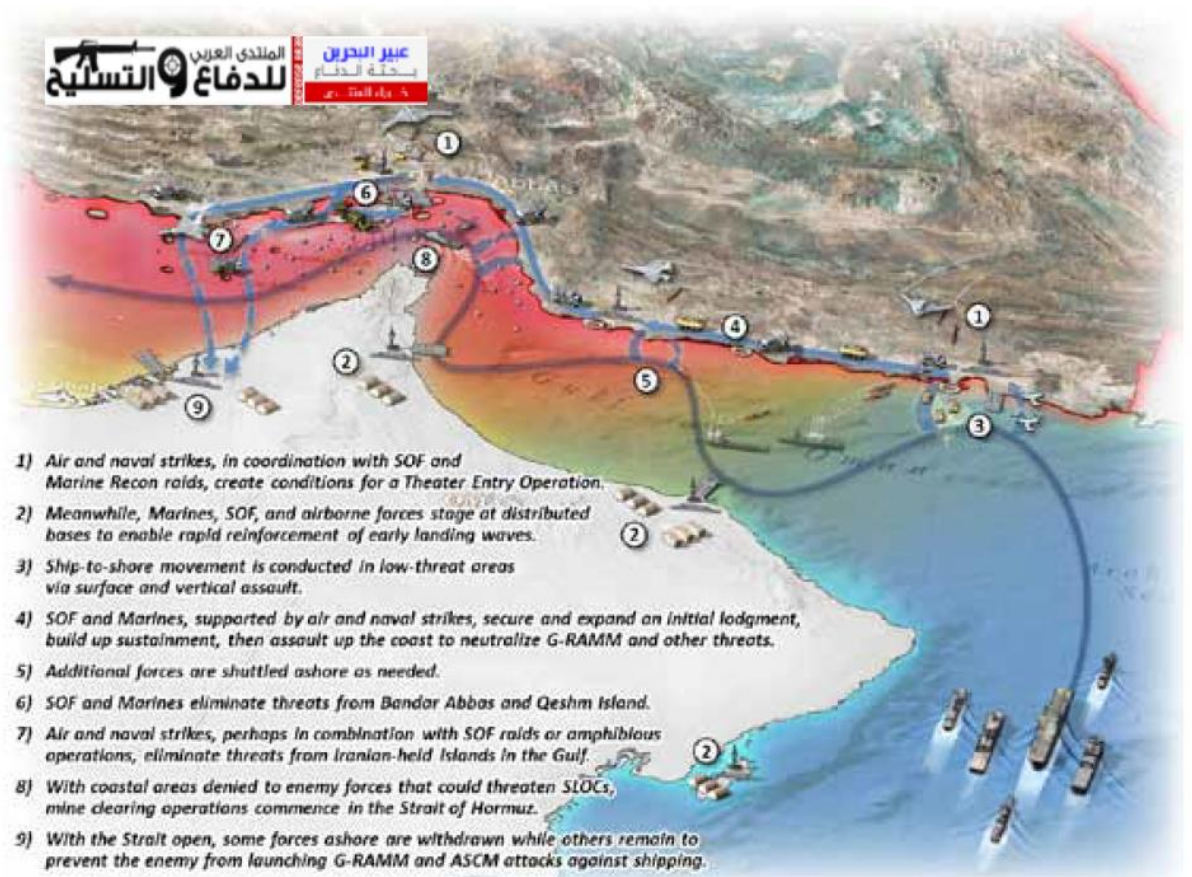
ومن المحتمل أن تشمل أولويات الاستهداف السفن البحرية في الموانئ والأرصعة وتخزين الوقود والذخائر وشبكات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع C4ISR المستخدمة لتنسيق عمليات "منع الولوج البحري" الإيرانية. تستطيع الطائرات الأميركية بعيدة المدى القيام بمهام هجومية مضادة للألغام ضد الموانئ والمرافئ الإيرانية لإعاقة العمليات البحرية الإيرانية بصرامة والمساعدة في إعداد ساحة المعركة للإنزال البرمائي.

نظراً لأن القوات الجوية المشتركة تقمع الأنظمة الإيرانية بعيدة المدى التي يمكن أن تهدد عمليات الإنزال البرمائي، يمكن لوحدات مشاة البحرية جنباً إلى جنب مع الجيش المحمول جواً ووحدات الهجوم الجوي والبنية التحتية اللوجيستية الداعمة لهم، نشر مواقع تدريج أمامية مناسبة - إن وجدت - مثل الموانئ في سلطنة عمان أو حتى جيبوتي.

قد تتطلب هذه الإجراءات التحضيرية أسابيع، وليس أياماً لإكمالها. بالنظر إلى أن الأمر قد يستغرق "تقريباً ما بين 45 و 60 يوماً لتجميع السفن" اللازمة لدعم قوة هجومية برمائية كبيرة، يجب أن يكون هناك وقت كاف لإعداد ساحة المعركة وتمكين أسطول البعثة للاقترب بحدود عشرين أو ثلاثين ميلاً بحرياً من الهدف وهو ساحة الإنزال على طول خط الساحل الجنوبي الإيراني الأقل كثافة بالسكان. (انظر الشكل 10).

الشكل 10. شكل توضيحي مع الشرح لعملية دخول المسرح المشترك

FIGURE 10. AN ILLUSTRATIVE JOINT THEATER-ENTRY OPERATION



شكل توضيحي مع الشرح لعملية دخول المسرح المشترك:

1 - الضربات الجوية والبحرية، بالتنسيق مع قوات العمليات الخاصة (SOF) الأميركية وقوات الاستطلاع لمشاة البحرية، تهيئ الظروف لعملية الدخول إلى المسرح.

2 - في هذه الأثناء، تنتشر قوات المارينز وقوات العمليات الخاصة، والقوات المحمولة جواً، في المسرح ليتسنى تعزيز موجات الإنزال المبكر.

3 - يتم تحريك السفينة إلى الشاطئ في المناطق منخفضة التهديد عن طريق الهجوم السطحي والعمودي.

4 - قوات العمليات الخاصة وقوات الاستطلاع لمشاة البحرية، التي تدعمهم الضربات الجوية والبحرية، تقوم بتأمين وتوسيع نطاق الاستيداع الأولي أو الابتدائي، وبناء الاستدامة، ثم تقوم بالهجوم على الساحل لتحديد أسلحة G-RAMM والتهديدات الأخرى.

5 - يتم نقل سريع جداً لقوات إضافية إلى الشاطئ حسب الحاجة.

6 - قوات العمليات الخاصة وقوات المارينز مهمتهم القضاء على التهديدات من بندر عباس وجزيرة قشم.

7 - الغارات الجوية والبحرية، ربما بالاشتراك مع قوات العمليات الخاصة أو البرمائية، تقضي على تهديدات الجزر التي تحتلها إيران في الخليج العربي (أبو موسى، طناب الكبرى وطناب الصغرى) بالإضافة إلى جزيرة سري.

8 - مع حرمان قوات العدو من المناطق الساحلية التي قد تهدد خطوط الاتصال البحرية، تبدأ عمليات إزالة الألغام في مضيق هرمز.

9 - مع فتح المضيق، يتم سحب بعض القوات إلى الشاطئ، بينما تبقى قوات أخرى لمنع العدو من شن هجمات بأسلحة G-RAMM وصواريخ كروز المضادة للسفن على سفن الشحن.

## تنفيذ إنزال برمائي مشترك

بعد الانتهاء من الإجراءات التحضيرية، يمكن لقوة من لواءين من مشاة البحرية (MEB)، تدعمهما قوات العمليات الخاصة SOF وربما الجيش المحمول جواً ووحدات الهجوم الجوي، يمكنهم الاحتفاظ على الاستعدادات في الزمان والمكان الذي تختاره القيادة المركزية. يجب تحديد منطقة الاستهداف للإنزال البرمائي وأن يكون في موقع تم قمع تهديدات "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" للعدو، وقد لا تكون بالقرب من "الموانئ الحالية والمطارات والبنية التحتية اللوجستية". مباشرة بعد الإنزال، قوات العمليات الخاصة وقوات مشاة البحرية، وقوات الجيش سوف تركز جهودها على توسيع محيط عملياتها ومنع العدو من الإغلاق ضمن نطاق يمكنهم استخدام أسلحة G-RAMM. يمكن أن تساعد القدرات غير الفتاكة وأسلحة الليزر عالية الطاقة المتنقلة في حرمان القوات المعادية من الوصول إلى المناطق الرئيسية وإنشاء "حاجز" دفاعي ضد هجمات أسلحة G-RAMM. وبعد ذلك، يمكن للقوات الأميركية استخدام هذا الاستعداد الآمن كنقطة انطلاق لمتابعة الهجمات على الساحل الإيراني لتطهير المناطق التي يمكن أن يستخدمها العدو لشن هجمات ضد السفن في خليج عُمان ومضيق هرمز بما في ذلك القوات الأميركية لمكافحة الألغام والتي ستكون معرضة للهجوم. خلال عملية الدخول إلى المسرح، يمكن لطائرات المراقبة والهجومية للقوات الجوية والبحرية، إلى جانب أنظمة الصواريخ التكتيكية (أتاكمز) ATACMS للجيش المتمركزة في الإمارات العربية المتحدة أو سلطنة عُمان، إن توفرت، أن تساعد في قمع الصواريخ الباليستية بعيدة المدى وتهديدات صواريخ كروز المضادة للسفن ASCM، لتوفير دعم جوي قريب للقوات الاستكشافية، ومنع قوات العدو البرية من التجمع لتنفيذ الهجمات المضادة.

## الاستيلاء على الجزر في المواقع الاستراتيجية

بالإضافة إلى إنشاء الاستعدادات على الساحل الإيراني، ينبغي استهداف الجزر الواقعة داخل الخليج - بما في ذلك جزيرة أبو موسى وجزيرة سري وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى - عن

طريق ضربات دقيقة واحتلالها بواسطة قوات الحملة الأميركية كما هو موضح في البند 7 في الشكل رقم 10. لأن إذا سُمحت لهذه الجزر بالبقاء تحت قيادة الحرس الثوري الإيراني، يمكن أن تكون منطلق لعمليات إعادة زرع حقول الألغام ومضايقة القوات الأميركية والسفن المدنية التي تعبر المضيق.

### مسح الطريق إلى الخليج العربي

من المحتمل أن يكون إتمام عمليات إزالة الألغام مهمة أساسية لسفن النقل الساحلية المجهزة بوحدات قياس للتدابير المضادة للألغام، المركبات غير المأهولة تحت الماء UUV، الطائرات ذات الأجنحة الدوارة، وأجهزة استشعار داعمة. لمنع إيران من تجديد دفاعاتها لاستراتيجية "الإقصاء البحري"، ستحتاج القوات الجوية الأميركية إلى مواصلة الهجمات ضد مواقع تخزين وتوزيع الألغام المعروفة، وتدمير أو قمع الطائرات الصغيرة والمروحيات والغواصات والسفن "التجارية" للعدو القادرة على توزيع الألغام.

على الرغم من أنه من غير المعروف إلى أي مدى ستوسع إيران مخزونها من الألغام الذكية في المستقبل، إلا أن التاريخ أظهر أنه حتى عدداً صغيراً من الألغام المزروعة في ممرات الشحن البحري "كانت قادرة على إيقاف المرور السطحي عندما كان وجودها معروفاً". كما تشير عمليات مكافحة الألغام في عامي 1991 و 2003، فإن تطهير مناطق واسعة في مضيق هرمز والخليج العربي قد يتطلب شهراً أو أكثر.

### عمليات أخرى محتملة للحملة

على الرغم من أن تقييم كامل لخطوط العمليات الأخرى التي قد تضم خطة شاملة لحملة الخليج العربي يتجاوز نطاق هذا التقييم، إلا أن من المحتمل أن يشمل ذلك القضاء على قدرات أسلحة الدمار

الشامل الإيرانية، ومكافحة شبكة وكلاء إيران المجهزين بأسلحة G-RAMM، وفرض التكاليف على إيران، وإجراء حرب غير تقليدية. من حيث التوقيت، قد تبدأ خطوط العمليات هذه مع بداية النزاع، حيث أن وكلاء إيران المسلحين بأسلحة G-RAMM الإيرانية والأسلحة النووية سوف يؤثرون على طريقة تفكير الولايات المتحدة في نشر القوة في الخليج العربي.

### مكافحة أسلحة الدمار الشامل

باستثناء تغيير غير متوقع في مسار برنامجها النووي، ينبغي افتراض أن إيران ستمتلك عدداً صغيراً من الأسلحة النووية العملية في الإطار الزمني لهذا التقييم (2020 - 2025)، وقد تكون على استعداد لاستخدامها في مجموعة متنوعة من الطرق المباشرة وغير المباشرة لتعزيز استراتيجيتها "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD". إن التهديد بالانتقام النووي الأميركي أو توسيع أهداف الحرب الأميركية لتشمل تغيير النظام في طهران قد يجعل الضربات النووية الإيرانية مباشرة، وخاصة ضد القوات الأمريكية، غير مرجحة.

ومع ذلك، إذا شعر النظام الإيراني بالتهديد الكافي، أو إذا نقلت السيطرة على قواتها النووية لإخضاع القادة بفرض خطتهم على المرووسين القادرين على استخدام هذه الأسلحة بمفردهم، فمن المحتمل أن تتعرض القوات الأميركية والمنشآت الأمامية لهجوم نووي. أيضاً يمكن لإيران أن تلجأ إلى خيار تزويد أحد وكلائها بالوسائل اللازمة لممارسة الإرهاب النووي، أو تفجير سلاح نووي على علو شاهق ليتسبب في نبضة قوية كهرومغناطيسية (HEMP) لتحطيم أو تدمير معدات إلكترونية غير محمية وتعطيل ترددات الاتصالات الراديوية على مساحة واسعة. على الرغم من أن آثار هذا التفجير قد تلحق الضرر ببعض الأنظمة الإيرانية العاملة داخل حقل HEMP، فمن المحتمل أن تكون التأثيرات أكثر ضرراً للقوات الأميركية، التي تعتمد بشدة على الأنظمة الإلكترونية والوصول شبه المستمر إلى شبكات القيادة والسيطرة والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع C4ISR. نظراً لأن تفجير HEMP فوق خليج عُمان أو بحر العرب قد لا يؤدي إلى

عدد كبير من الإصابات، فقد تعتقد إيران أنها يمكن أن تقوم بمثل هذا الهجوم بأقل خطر من الرد النووي الأميركي.

قد تميل إيران أيضاً إلى استخدام التهديد بأسلحتها النووية بشكل غير مباشر كدرع، تهدف من ورائه السعى بنجاح لتحقيق أهدافها والتي هي الهيمنة والسيطرة على الإقليم. على سبيل المثال، إذا امتلكت إيران حتى لو عدداً صغيراً من الأسلحة النووية، فسوف يغريها لتحدي جيرانها من دول الخليج العربي لتخفيض إنتاجهم من النفط والحد من وجود القوات الأميركية على أراضيهم. أيضاً قد تشعر إيران المسلحة نووياً بالجرأة على مواصلة حملة عدائية قسرية بالقوة أكثر تنظيماً وتخطيطاً ضد جيرانها، أو دعم المزيد من الأعمال العدوانية التي تقوم بها شبكة وكلائها.

بغض النظر عن احتمال استخدام إيران للأسلحة النووية خلال الحرب مستقبلاً، أو الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه الأسلحة، ستكون عواقب استخدامها خطيرة للغاية بحيث لا يمكن حذفها من حسابات التخطيط الأميركي. لتحقيق هذا الهدف، يجب على الولايات المتحدة اتخاذ خطوات لردع أي هجوم نووي إيراني، والاستعداد لحرمانها من القدرة على استخدام أو نقل أسلحة نووية إلى دولة أخرى أو جماعة إرهابية بالوكالة، والدفاع ضد الهجمات الصاروخية المسلحة نووياً إذا فشل الردع، والاستعداد لإدارة آثار الهجمات النووية، والحفاظ على مجموعة قوية بما فيه الكفاية من خيارات الرد مثل اذعان إيران تقليدياً وخضوعها نووياً.

## الردع الممتد

قد يكون ردع هجوم نووي إيراني ضد دول في الخليج العربي أكثر صعوبة بكثير من ردع الهجوم على القوات الأميركية العاملة في المنطقة. إن تطبيق نظام ردع ممتد في الشرق الأوسط على غرار ما استخدمته الولايات المتحدة لردع العدوان على حلفائها الأوروبيين والآسيويين خلال الحرب الباردة، قد يكون رداً مناسباً من الولايات المتحدة في حالة تطوير أو حصول إيران على أسلحة نووية. ومع ذلك، فإن عدم وجود مؤسسة أمنية إقليمية رسمية في الخليج العربي تشبه منظمة حلف

شمال الأطلسي (الناتو)، إلى جانب تساؤلات حول مدى استعداد الولايات المتحدة للدفاع من جانب واحد عن الأنظمة العربية غير الديمقراطية، يمكن أن يقوّض مصداقية الردع النووي الممتد.

قد تكون الولايات المتحدة قادرة على إنشاء وضعية ردع أكثر مصداقية وترسيخ سهولة وصولها إلى القواعد الأمامية عن طريق ربط ضمانات الردع الموسعة الخاصة بها بمشاركة مباشرة من القوى الخليجية في حرب مع إيران، لتشمل شرط الإذن بالدخول إلى القاعدة واستخدام قواتهم المسلحة. في الواقع، هذا من شأنه أن يجعل هذه الدول حلفاء للولايات المتحدة في حالة الحرب مع إيران المسلحة نووياً. إن جعل مظلة الردع الممتد المرهونة بمثل هذه الأعمال، بدلاً من مجرد ضمان من جانب واحد، قد يزيد من دعم الرأي العام الأميركي لسياسة الردع الموسع. إن احتمال فقدان هذا الضمان الرادع قد يقلل أيضاً من تعرض بعض دول الخليج العربي للعدوان بالقوة القسرية الإيرانية.

### القضاء على أسلحة الدمار الشامل

على الرغم من هذه التدابير، قد لا يصمد الردع النووي خلال نزاع مع إيران في المستقبل. بالنظر إلى غموض عملية صنع القرار في طهران، فقد يكون من الصعب على القادة الأميركيين تجنب عبور "الخطوط الحمراء" للنظام الإيراني والانتقام دون قصد بالرد النووي. بدلاً من ذلك، إذا قام النظام بنقل السيطرة العملياتية على أسلحته لإخضاع القادة على المرؤوسين، فاحتمالية أن يقوم فرد مارق أو مجموعة صغيرة من الأفراد العسكريين الإيرانيين بشن هجوم نووي. مثل هذا السيناريو بعيد عن الخيال ولكنه محتمل، حيث أن الحرس الثوري الإيراني يحتفظ بالسيطرة على ترسانة إيران النووية وفي صفوف الحرس الثوري الإيراني يحتوي على عدد كبير من "المتطرفين المتشربين بأيديولوجية عقيدة".

بالنظر إلى أن تدابير الردع وحدها قد لا تنجح، يجب أن تكون القيادة المركزية مستعدة لبذل الجهود لحرمان إيران من القدرة على نقل أو توظيف الأسلحة النووية. من المحتمل أن تكون هذه الجهود مقترنة بخطط العمليات الأميركية المستمر لقمع الصواريخ الباليستية الإيرانية. يجب الموازنة بين

الجهود المبذولة لحرمان إيران من القدرة على استخدام أسلحتها النووية وبين الرغبة في عدم إجبار النظام الإيراني على "عدم استخدامها أو فقدانها" بشكل غير مستقر قد يجعل الهجوم النووي أكثر احتمالاً. ولهذه الغاية، قد ترغب القيادة المركزية في تركيز جهودها الأولية على مكافحة أسلحة الدمار الشامل لتدمير الأسلحة النووية التشغيلية لإيران ومنع نقل الأسلحة، بدلاً من الهجوم على روابط القيادة والسيطرة للأسلحة النووية الإيرانية.

### الدفاع ضد هجمات أسلحة الدمار الشامل

من المحتمل أن تتعطل حملة القضاء على أسلحة الدمار الشامل بسبب نقص المعلومات الاستخباراتية الكافية حول التصرف أو التغيير أو الترتيب الإيراني في قواتها النووية. لذلك يجب على القيادة المركزية النظر في إنشاء دفاعات صاروخية متعددة الطبقات حول المنشآت الأميركية الرئيسية والتركيز على القوات، بالإضافة إلى المراكز السكانية للشركاء الرئيسيين ضمن مديات الصواريخ الباليستية الإيرانية المسلحة نووياً. يمكن أن تتكون هذه الدفاعات المتعددة الطبقات من أنظمة محمولة جواً وبحراً، مثل: صواريخ عنصر الدفاع الشبكي المركزي المحمول جواً (NCAD)، وستاندارد ميسايل 3 (RIM-161 Standard Missile 3)، على التوالي، وكذلك الدفاعات الطرفية ذات القاعدة الأرضية مثل منظومة الثاد ومنظومة بطاريات باتريوت باك 3، وأنظمة الطاقة الموجهة المستقبلية.

### تخفيف آثار الهجوم النووي

على الرغم من أن بنية الدفاع الصاروخي متعدد الطبقات يمكن أن تكون أكثر فعالية من شبكة دفاعية تعتمد على نوع أو نوعين فقط من الصواريخ الاعتراضية الحركية، إلا أن لا ينبغي افتراض أنه سيكون من الممكن اعتراض كل صاروخ وارد بنجاح. يمكن لإيران أن تطلق دفعة من الصواريخ برؤوس حربية تقليدية ضد هدف معين لإستنزاف الدفاعات قبل شن هجوم متتابع بصاروخ واحد أو

أكثر محملة برؤوس نووية. قد تلجأ إيران أيضاً إلى وسائل غير تقليدية لإيصال الأسلحة النووية إذا اعتقدت أن الدفاعات الصاروخية الأميركية تكون فعّالة بما فيه الكفاية.

بالنظر إلى اللا-احتمالية (أو عدم إمكانية) الدفاع ضد كل هجوم، على القيادة المركزية السعي لتقليل الآثار المحتملة لانفجار نووي من خلال نقل الأصول المهمة والحرية لمسرح العمليات إلى مواقع خارج مديات الصواريخ الباليستية الإيرانية، وتشتيت القوات المتبقية في الخليج العربي لتعقيد عملية إصابة الصواريخ للهدف. بالإضافة إلى ذلك، يجب على القيادة المركزية تطوير القدرة على إعادة تشكيل شبكات القيادة والسيطرة الخاصة بها في حالة وقوع هجوم تفجير سلاح نووي على علو شاهق ليتسبب في نبضة قوية كهرومغناطيسية (HEMP)، والاستعداد لمواصلة العمليات، على الرغم من انخفاض وتيرة العمليات في البيئات المشعة.

إن الخطوات المتخذة لردع آثار الضربة النووية الإيرانية وحرمانها والدفاع عنها وتقليصها يمكن أن تقنع قادة إيران بأن استخدام الأسلحة النووية لا يستحق العواقب المدمرة للرد الأميركي. بغض النظر عن طبيعة الحرب مع إيران، ستحافظ الولايات المتحدة على ميزتها الإستراتيجية المتصاعدة. ومع ذلك، سيبقى احتمال أن يختار النظام الإيراني، أو قائد إيراني مارق، استخدام سلاح نووي ضد الولايات المتحدة أو شركائها الإقليميين بغض النظر عن العواقب. بالنظر إلى هذه الاعتبارات، قد يكون أفضل طريقة للعمل هي منع إيران من امتلاك أسلحة نووية تماماً.

## مواجهة شبكة الوكلاء المجهزين بأسلحة G-RAMM

الحرب بالوكالة التي تجمع بين الأسلحة المتقدمة وأساليب حرب العصابات ستكون تحدياً رئيسياً للقوات الأميركية والحكومات المضيفة في الخليج العربي. إذا تم توظيف أسلحة G-RAMM باستخدامها بكميات كبيرة، فقد تتسبب في تكاليف باهظة وربما تكاليف محظورة على القوات الأميركية والبنية التحتية اللازمة لدعم العمليات العسكرية في الخليج العربي.

إن خط العمليات لمواجهة هذا التهديد من المحتمل أن يشتمل على ثلاثة عناصر للاخضاع: تقليل قدرات أسلحة G-RAMM التي لدى وكلاء إيران والدفاع ضد هذه الأسلحة، منع إيران من إعادة تزويد عملائها بالسلح المتقدم، تعطيل روابط القيادة والسيطرة الإيرانية مع شبكة وكلائها ودعم جهود الشركاء لمكافحة أسلحة G-RAMM. بالإضافة إلى استنزاف قيادة الوكلاء والأصول الاستخباراتية الإيرانية في الدول الشريكة وهذا من المرجح أن تكون عبر مهمة المتابعة وعملية اصطيادهم للقضاء عليهم.

### الدفاع ضد هجمات أسلحة G-RAMM

قد تكون أصول الحرب الإلكترونية الأميركية قادرة على إتلاف أنظمة التوجيه التي تعتمد عليها أسلحة G-RAMM، في حين أن مزيجاً من القدرات الحركية والطاقة الموجهة يمكن أن يوفر دفاعات طرفية نشطة. يمكن للطائرات المأهولة وغير المأهولة للولايات المتحدة تسيير دوريات جوية قاتلة لسحق قوات الوكلاء، وبالتالي منع أو تعطيل هجمات G-RAMM. دوريات الصيد القاتلة يمكن أن تستخدم خليطاً من الأسلحة الحركية وغير الحركية لاعتراض الهجمات. وسيكون من المفيد تزويد الطائرات بأنظمة طاقة موجهة قادرة على تدمير أو إتلاف الإلكترونيات وأجهزة الاستشعار التي تعتمد عليها أنظمة G-RAMM، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان حيث الأسلحة الحركية يمكن أن تخلق أضراراً جانبية غير مرغوب فيها. هذه المهام لمكافحة أسلحة G-RAMM يمكن تنفيذها بطائرة قصيرة المدى غير شبحية تنتشر داخل المسرح بعد نجاح عملية دخول إلى المسرح المشترك، والتي من شأنها تحرير المنصات الشبحية طويلة المدى للتركيز على المهام الأخرى التي تتطلب قدرات هذه المنصات.

على الأرض، يمكن لأجهزة الاستشعار غير المراقبة والأسلحة المضادة للأفراد أن تمنع قوات الوكلاء من الاقتراب من مواقع العمليات الأميركية. يمكن لقوات الشركاء، وربما بمساعدة أو المشورة من قبل فرق صغيرة من قوات العمليات الخاصة SOF الأميركية، القيام بدوريات حول محيط القاعدة لمزيد من القمع لهجمات أسلحة G-RAMM. كما أن ربط القواعد الأمامية، والأصول المعرضة للخطر بشكل خاص، مثل الطائرات وكل نقطة من النقاط الرئيسية مثل مرافق

التخزين ومناولة البترول والزيوت ومواد التشحيم، سيساعد أيضاً في الحماية من هجمات الأتئين معاً: الصواريخ الباليستية وأسلحة G-RAMM.

مواجهة قدرات أسلحة G-RAMM لوكلاء إيران يجب أن تشمل عمليات لمنع إيران من تزويدهم بالدعم المادي. لقد ثبت أن هذا أمر صعب للغاية في العراق، خاصة وأن العراق وإيران بينهما حدود طويلة. قد يكون من الأسهل على الولايات المتحدة استخدام قدراتها في المراقبة الجوية والبحرية لاعتراض شحنات الأسلحة الإيرانية إلى أماكن بعيدة مثل البحرين والمملكة العربية السعودية وقطر.

### تعطيل القيادة والسيطرة

ضرورة تعزيز الدفاعات النشطة والسلبية للقواعد التي تقع ضمن مدى تهديدات أسلحة G-RAMM ولكنها غير كافية لمواجهة هجمات حرب بالوكالة لوكلاء إيران. النهج الأكثر شمولية قد توفر للقوات الأميركية والقوات الشريكة بعضاً من الحلول وذلك عبر تعطيل وإتلاف قدرة إيران ووكلائها على التواصل وتنسيق الأعمال بينهم. لا ينبغي الافتراض، بشكل حاسم، أن وكلاء إيران مجرد امتدادات للدولة الإيرانية. بدلاً من ذلك، من المحتمل أن يكون لوكلاء إيران أهدافهم واحتياجاتهم. إن فهم هذه الأهداف، والقيام بعمليات لاختراق واستغلال روابط الاتصالات بين إيران وعملائها قد يساعد القوات الأميركية على منع الهجمات المنسقة وكسر التماسك بين مجموعات الوكلاء وورعاتهم في طهران.

### بناء قدرة الشريك

إن زيادة القدرة على مكافحة الإرهاب لشركاء الولايات المتحدة في الخليج العربي في وقت السلم سيكون وسيلة أخرى للحد من احتمال قيام وكلاء إيران بتهديد الاستقرار الإقليمي. إذا لم تكن قدرة الشريك في مكافحة الإرهاب كافية لمكافحة وكلاء إيران، فقد تحتاج القيادة المركزية إلى نشر وحدات من قوات العمليات الخاصة SOF لاستهداف هذه المجموعات وكذلك العملاء الإيرانيين الذين يدعمونهم. هذه المهام تتطلب الكثير من الوقت والموارد، ومع ذلك، فإن وحدات قوات العمليات

الخاصة SOF الأميركية وأصول شبكات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع C4ISR اللازمة للقيام بها قد تكون مشغولة بدعم عمليات ذات الأولوية العليا. بالنظر إلى الحساسيات السياسية المحلية المرتبطة بنشر قوة أميركية كبيرة في العديد من دول الخليج العربي، قد يكون الشكل الرئيسي للتعاون الأميركي في شكل دعم استخباراتي للقوات الشريكة.

### فرض التكاليف على إيران

كجزء من خطة لحملة أوسع، يمكن للقيادة المركزية تنفيذ عمليات من شأنها أن تفرض تكاليف على طهران وتحرمها من احتياجاتها الاقتصادية في زمن الحرب. ستعتمد إيران اعتماداً كبيراً على المصادر الخارجية لاستبدال المعدات والذخائر المستهلكة المستخدمة خلال عملية عسكرية كبيرة و / أو طويلة ضد الولايات المتحدة وشركائها في التحالف. تعتمد إيران أيضاً على الإيرادات الناتجة عن صادراتها من النفط والغاز ومشتقاتها، والتي تعتمد بدورها على التصدير عبر الخليج العربي والبحار المفتوحة. وبالتالي، من المرجح ترسيخ عمليات لمنع إيران من استيراد إمدادات الحرب وتصدير النفط والغاز ومشتقاتها، مع مرور الوقت، لخلق ضغوط في شكل تدهور القدرات العسكرية وتزايد المعارضة الداخلية التي قد لا يطاقها النظام. إذا لزم الأمر، سيكون لدى الولايات المتحدة خيار فرض تكاليف باهظة ومباشرة كجزء من استراتيجية معاقبة إيران من خلال مهاجمة قاعدتها الصناعية، والبنية التحتية للطاقة، وغيرها من الأهداف التي يمكن أن تشمل الدولة الإيرانية.

## وضع شروط غير تقليدية لتغيير النظام

خلال النزاع، يمكن للولايات المتحدة أن تختار تنفيذ مسار سلوك يهدف إلى زعزعة استقرار نظام إيران وتهيئة الظروف لتغيير النظام من الداخل. ربما بالاقتران مع تصرفين لفرض التكاليف على إيران؛ الأول، يمكن للعمليات الخاصة والقوات الجوية الأميركية شن حرب غير تقليدية تدعم الحزبيين الإيرانيين في الداخل للإطاحة بالنظام. وقد يكون لمثل هذا التمرد الداخلي فائدة إضافية تتمثل في إجبار القيادة الإيرانية على تحويل الموارد العسكرية نحو الدفاع الداخلي. الثاني، ستعتمد فعالية حملة الحرب غير التقليدية اعتماداً كبيراً على حركات المعارضة الداخلية الموجودة داخل إيران كما حدث أثناء العمليات ضد طالبان في أفغانستان ومتمر القذافي في ليبيا.

## رابعاً: مبادرات لدعم مفهوم تمكين العملياتية

يختتم هذا التقرير بالتوصية بإجراء تغييرات على سجل برنامج وزارة الدفاع اللازمة للحفاظ على حرية عمل الجيش الأميركي ضد المجمع الإيراني الناشئ "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD". هذا القسم "رابعاً" يبدأ بتناول مبادرات القدرة، ويتم تنظيمه تقريباً لموازنة المناقشة في قسم "ثالثاً". ويشعر في وصف الخيارات المتاحة لتطوير وضعية القاعدة الأمامية لدعم مفهوم تمكين العملياتية. تمثل هذه التوصيات "الخطوة الأولى" في تغيير أولويات الدفاع الأميركية. ينبغي تنقيحها من خلال تحليل أكثر تفصيلاً يتضمن ألعاباً حربية، والتواصل الدبلوماسي مع الشركاء في المنطقة لتحديد ما يمكنهم المساهمة به والإطار الزمني، وتعزيز الاستخبارات فيما يتعلق بنقاط القوة والضعف المتوقعة للجيش الإيراني على المدى الطويل.

## مبادرات القدرة الموصي بها

البنود أدناه ليس القصد منها أن تكون قائمة شاملة بجميع القدرات التي قد تكون ضرورية لعمليات مستقبلية لنشر القوة في الخليج العربي. بدلاً من ذلك، تركز التوصيات على القدرات الجديدة الرئيسية التي قد تنطوي على إمكانات كبيرة للمساعدة في تحقيق الأهداف العملياتية الموضحة في "ثالثاً". وبعض هذه القدرات قيد التطوير، ويجب زيادتها. البعض الآخر أيضاً جزء من برنامج وزارة الدفاع، ويحتاج إلى منح الأولوية في مواجهة التخفيضات الكبيرة في ميزانية الدفاع. لا يزال بعض القدرات الجديدة تحتاج إلى أن تصبح جزءاً من سجل برنامج وزارة الدفاع. بالنظر إلى الميزانية الحالية لوزارة الدفاع، يحدد هذا التقييم أيضاً، حيثما أمكن، القدرات التي يمكن منحها تركيزاً أقل.

## قدرات للحد من تهديدات "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية

### المراقبة والهجوم الاختراقية طويلة المدى

يجب على الجيش الأميركي إعادة التوازن إلى خطته التي تتضمن شراء الطائرات لمدة ثلاثين عاماً، والتركيز بشكل أكبر على القدرات متعددة المهام مع زيادة المدى، قابلة للبقاء وبثبات. بدون وجود طائرة المراقبة للاختراق والهجومية طويلة المدى جديدة، وهنا نقصد أن الخيار قاذفة مأهولة للقوات الجوية، وطائرة المراقبة للاختراق بدون طيار للبحرية المُطلقة من على متن حاملة الطائرات 'Unmanned Carrier-Launched Airborne Surveillance and Strike UCLASS سيكون من الصعب للغاية تنفيذ مفهوم تمكين العمليات كما يتصوره هذا التقرير.

**قاذفة هجومية جديدة طويلة المدى:** أعلنت وزارة الدفاع أنها ستقوم بشراء ما يتراوح بين 80 و 100 قاذفة اختراق جديدة، مع القدرة الأولية المقرر أن تكون على الطريق في منتصف عام 2020. يعد قرار شراء عدد كبير من القاذفات الجدد خطوة مرحب بها لوقف انزلاق وزارة الدفاع نحو تأسيس قوة مستقبلية كبيرة مجهزة بالطائرات قصيرة المدى التي أقل فعالية تجاه تهديدات المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الناشئة. نظراً للقيود المتوقعة على الموارد المالية، يتعين على الجيش الأميركي استكشاف خيارات إضافية لتقليل اعتماده على قدرات المراقبة والهجوم قصيرة المدى لصالح الأنظمة القادرة على القتال من نطاق ممتد ضد شبكات معركة المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD.

**طائرة المراقبة والهجوم غير المأهولة للبحرية مستقبلاً:** نظراً لقيام وزارة الدفاع بالنظر في كيفية تحديد أولويات الموارد للطائرات غير المأهولة في المستقبل، سيكون من المهم تحقيق التوازن الصحيح بين الطائرات بدون طيار البحرية القادرة على العمل في مناطق التهديد المرفوضة والمسموحة. اليوم، على الرغم من أن الغالبية العظمى من طائرات وزارة الدفاع غير المأهولة تفتقر

إلى السمات اللازمة للبقاء في المجال الجوي المتنازع عليه، لا يزال النقاش مستمراً حول المجال الذي ينبغي أن يركز عليه الجيش الأميركي.

على سبيل المثال، تعتزم القوات البحرية إرسال الطائرات بدون طيار المُطلقة من على متن حاملة الطائرات Unmanned Carrier-Launched Airborne Surveillance and Strike UCLASS والتي يمكن أن يطيل من مدى ثبات حاملة الطائرات نفسها. ومع ذلك، هناك أسئلة معلقة حول متطلبات UCLASS وما إذا كان ينبغي أن تكون مثل Reaper UAS غير الشبحية أم أن لديها قدرة أكثر للمراقبة والهجوم وبالسمات المنخفضة اللازمة للعمل في بيئة عمليات "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الناشئة. تخطط البحرية بالفعل لتطوير UAS MQ-4C للمراقبة البحرية والقادرة على العمل في نطاق واسع لتوفير الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة ISR البحري من القواعد البرية والبحرية، والطائرة MQ-8B Fire Scout UAS التي يمكنها العمل لمدة تصل لاثني عشر ساعة مستمرة. وفي ضوء سجل برنامج UAS القياسية والفجوة الناشئة في الطائرات غير المأهولة القادرة على دعم العمليات في بيئات التهديد غير المسموح بها، ينبغي على البحرية تطوير الطائرة بدون طيار الشبحية UCLASS بمدى كافٍ وقادرة على الاستمرار والمواصلة لدعم المفاهيم العملياتية.

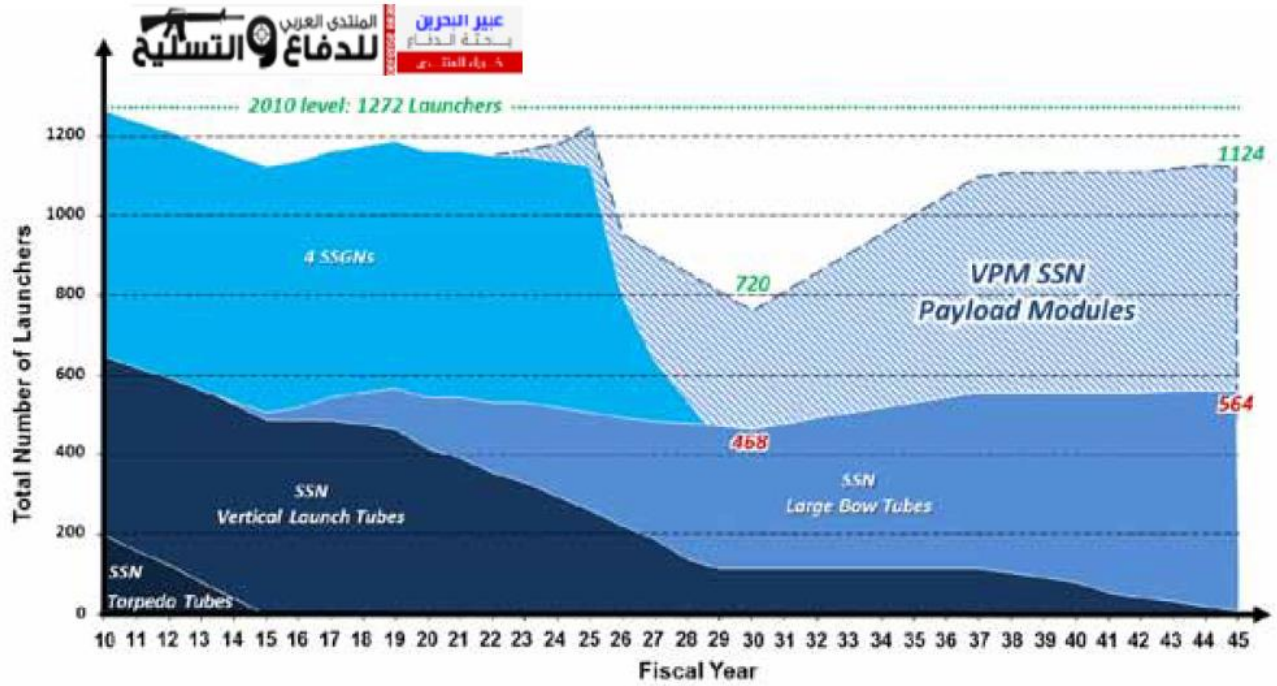
**قدرات المواجهة الهجومية الدقيقة من بُعد Standoff:** (صواريخ أو قنابل موجهة من بعد Standoff يمكن إطلاقها من على مسافة كافية للسماح للمهاجم بتجنب النيران الدفاعية من المنطقة المستهدفة)، كجزء من مزيج متوازن لقدرات الضربة الدقيقة، يجب على وزارة الدفاع إعطاء الأولوية لزيادة قدرة الجيش الأميركي على القيام بضربات مبكرة أثناء الحملة ضد إيران باستخدام أسلحة المواجهة من بعد standoff دون الحاجة إلى الاعتماد على قواعد برية موجودة مباشرة في مسرح العمليات.

**أسلحة الضربة العالمية التقليدية السريعة:** القدرات التي تدعم مهمة ضربة تقليدية عالمية سريعة يمكن أن تكون فعالة للغاية في مهاجمة أهداف عالية القيمة وحساسة للوقت من مواقع الإطلاق التي

تقع خارج نطاق تهديدات "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية. على سبيل المثال، يمكن لأسلحة الضربة التقليدية العالمية السريعة أن توفر كفاءة مفيدة لضرب عدد محدود من الأهداف ذات القيمة العالية للغاية مثل الأسلحة النووية أثناء النقل أو بطارية الصواريخ الباليستية التي تستعد لإطلاق رأس حربي مزود بأسلحة الدمار الشامل. لسوء الحظ، من المحتمل أن تكلف الضربة العالمية السريعة صاروخ باليستي، أو السلاح التقليدي السريع الانحدار فرط صوتي hypersonic مع مدى عابر للقارات، عشرات وربما مئات الملايين من الدولارات للقطعة الواحدة، مما يجعل شراء عدد كبير منها باهظ التكلفة. علاوة على ذلك، باستخدام هذه الأنواع من أسلحة الضربة العالمية التقليدية السريعة ضد أهداف تعتبر حساسة للوقت ولكنها رخيصة الثمن نسبياً مثل شاحنة أو وحدة النصب والقذف (TEL) الإيرانية التي تحمل صواريخ تقليدية ستكون نسبة تكلفة التبادل غير ملائمة إلى حد كبير للجيش الأميركي. ومع ذلك، فهناك بعض قدرات الضربة الدقيقة بأسلحة من بعد standoff التي تستحق مزيداً من التركيز.

**قدرات الدقة تحت سطح البحر:** على البحرية أن تعالج النقص الناشئ في أسلحة الضربة المواجهة من بعد standoff التي يمكن التسليم بواسطة أسطول سلاح البحرية (انظر الشكل 11). بحلول عام 2028 سيتم إيقاف تشغيل أربعة من غواصة الصواريخ الموجهة SSGN التابعة للبحرية، والتي يمكنها حمل ما يصل إلى 154 من صاروخ توماهوك TLAM لكل منهم. وبحلول عام 2030، سيتقلص العدد بسبب حالات تقاعد غواصة الصواريخ الموجهة SSGN، بالإضافة إلى الانخفاض المخطط له في الحجم الكلي لأسطول غواصة الهجوم SSN، سوف يتقلص أصول تحت سطح البحر المهاجمة للبحرية بنسبة 60%.

FIGURE 11. REDUCING THE UNDERSEA STRIKE MAGAZINE SHORTFALL



للحد من هذا النقص المتوقع، يمكن للقوات البحرية أن تدمج غواصة فيرجينا فئة (VPM) في العشرين غواصة فيرجينا فئة (SSN) المخطط لها بدءاً من شراء هياكل Block V عام 2019. غواصة فيرجينا VPM بأربعة أنابيب إطلاق وقطرهم كبير وكل واحد منهم ستزيد من سعة صواريخ توماهوك TLAM ثلاثة أضعاف بدلاً من غواصة فيرجينا SSN التي الواحدة يمكنها حمل 12 إلى 40 صاروخ. وبذلك، 20 من غواصة فيرجينا (VPM) المعدلة من فيرجينا SSN ستقلل من النقص المتوقع للقوات البحرية في البحار بأكثر من 75%، وتوفر للقادة مرونة تشغيلية أكبر وقدرة هجومية موزعة مقارنة بالأسطول الحالي SSN و SSGN. يمكن للبحرية تعديل عشرة من فئة (SSN) لفئة فيرجينا (VPM) وبتكلفة واحدة جديدة مثل أوهايو (SSGN).

قد يكون تطوير وحدة تحميل الحمولة النافعة (TPM) وإدخالها خياراً آخر لزيادة قدرة سلاح البحرية في الضرب بتكلفة أقل من شراء SSGN إضافية. من الناحية النظرية، يمكن سحب TPM إلى منطقة التشغيل وتركها على المحطة لتوفير إطلاق أسلحة المواجهة من بعد standoff عند الطلب. ستحتاج البحرية الأميركية إلى معالجة عدد من المشكلات التشغيلية والتكنولوجية قبل إمكانية تطبيق هذه القدرة، مثل إنشاء نظام طاقة مناسب لدعم المهمات الطويلة الأمد؛ تقنيات لدعم العمليات

المستقلة؛ أمان النظام وحمولته عند فصله عن مركبة السحب الخاصة به؛ القدرة على التحمل وموثوقية المعدات؛ وتأمين أنظمة القيادة والسيطرة.

## شبكة C4ISR والشبكة المضادة

شبكة القيادة والسيطرة C2 وإدارة المعارك المحمولة جواً: يجب على الجيش الأميركي تطوير شبكة مرنة محمولة جواً لتوفير القيادة والسيطرة للأنظمة المأهولة وغير المأهولة التي تعمل في بيئات تمنع الاتصالات. على وجه التحديد، يتعين على وزارة الدفاع تشغيل طائرة غير مأهولة شبكية عالية القدرة على التحمل وطويلة الأمد يمكنها العمل بمثابة ربط عُقد القيادة والسيطرة C2 محمولة جواً وتوفر معلومات الاستهداف ومعلومات عن تهديدات العدو للأنظمة التي تخترق في العمق داخل إيران. يجب على القوات البحرية وسلاح الجو أيضاً تقييم مدى جدوى استخدام روابط خط آمن للبيانات بين قاذفة مأهولة وطائرة غير مأهولة مثل UCLASS، وغيرها من قدرات الضربة الطويلة المدى للحفاظ على السيطرة البشرية لعمليات الضربة العميقة.

**تصميم للعمليات المستقلة:** لتقليل قدرة العدو على تعطيل الحملة الجوية للجيش الأميركي في وقت مبكر من النزاع، يجب على وزارة الدفاع تصميم مجموعة جديدة من الأنظمة الهجومية البعيدة المدى لتكون قادرة على العمل في حالات الاتصالات المتدهورة أو البيئات المرفوضة مع حاجة أقل للمعلومات التي تتوفر خارج شبكات إدارة المعركة.

**قدرات الطاقة الموجهة:** يجب على القوات الجوية والبحرية تطوير وإدخال قدرات جديدة غير حركية، بما في ذلك الهجوم السيبراني، والطاقة الموجهة، والحرب الإلكترونية، وتطبيقات الميكروويف ذات الطاقة العالية، لتعطيل، تدهور، إتلاف، أو تدمير الأنظمة القائمة على الإلكترونيات لشبكة المعركة التي تدعم شبكة معركة "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" للعدو.

## القدرات الهجومية والدفاعية المضادة للصواريخ

يجب على وزارة الدفاع إعطاء الأولوية لتطوير وإدخال القدرات الهجومية والدفاعية التي يمكن أن تغيّر من نسبة تكلفة التبادل غير الملائمة لدفعة من الصواريخ المُطلقة علينا والتي لن تكون لصالح الولايات المتحدة من حيث التكلفة.

**القدرات الهجومية:** لدعم الضربات ضد وحدة النصب والقذف TEL الإيرانية والأهداف المتنقلة الأخرى في المناطق شديدة الخطورة، يتعيّن على القوات الجوية والبحرية وضع طائرات المراقبة والاستطلاع بدون طيار شديدة الثبات مع روابط وصلة بيانات آمنة لاختراق الأنظمة المهاجمة للضغط على مسار البحث عن تحديد مسار التتبع وتدمير سلسلة الدورية. يجب على القوات الجوية والبحرية معاً السعي المشترك للاتجاه نحو الأسلحة الحركية التي يتم إطلاقها من الجو لاعتراض الصواريخ الباليستية في مرحلة التعزيز / الصعود من الرحلة. الأسلحة التي تطلق من الجو "اضرب حتى تقتل" (ALHK) أو أنظمة عنصر الدفاع الشبكي المركزي المحمول جواً (NCAD) والتي تحملها منصات طويلة المدى مثل قاذفة القوات الجوية الجديدة وطائرة القوات البحرية UCLASS يمكنها أن توفر للقيادة المركزية دفاع صاروخي مستمر في مرحلة التعزيز فوق مناطق إطلاق الصواريخ الإيرانية.

**الدفاعات الصاروخية غير الحركية:** يجب على الجيش الأميركي تطوير أسلحة الطاقة الموجهة، التي لديها القدرة على لاستكمال الدفاعات الحركية ضد الهجمات الصاروخية. على سبيل المثال، قد يكون من الممكن تكييف تقنيات الليزر الكيميائية الحالية المطورة لبرامج "Airborne Laser and Theater High Energy Laser" التي تم إلغاؤها لإنشاء أسلحة أرضية من فئة ميغاواط للدفاع عن مواقع العمليات الأمامية ذات القيمة العالية مثل المطارات والموانئ البحرية، ويمكن ترسيخ نظام دفاع صاروخي وفقاً لنسبة تكلفة التبادل التي يفضلها الجيش الأميركي.

## قدرات لتحقيق التفوق الجوي والبحري

### تحقيق التفوق الجوي محلياً

على الرغم من أنه من الصعب القول بأن قوة المقاتلات من الجيل الخامس المخطط لها من وزارة الدفاع لن تحافظ على التفوق الأميركي ضد التهديدات المتوقعة من الدفاع الجوي للعدو في مسرح العمليات في الخليج العربي، إلا أن هناك حجة ينبغي استعراضها، أن المقاتلات قصيرة المدى، تفتقد القواعد القريبة في وقت مبكر من النزاع لعدم توافرها، مما يعني أن المقاتلات سوف تفتقر المدى الكافي والعزم لدعم القوات الأميركية العملياتية داخل في العمق الإيراني.

هناك العديد من الخيارات لمعالجة هذا العجز في القدرات. على المدى القريب، يتعين على الجيش الأميركي دمج أنظمة دفاعية سلبية ونشطة على الطائرات بعيدة المدى لتحسين قدرة بقائهم على قيد الحياة وتقليل الحاجة لدعم المقاتلة بالمرافقين escorts. على المدى الطويل، تشير أحدث خطة لوزارة الدفاع مدتها ثلاثون عاماً لشراء الطائرات، إلى أنه "من المتوقع أن مجموعة من الأنظمة - خليط من الطائرات المأهولة وغير المأهولة مع خصائص شبحية متفاوتة وأسلحة المواجهة المتقدمة standoff - ستغير مستقبل المخزون من المقاتلة الهجومية". كجزء من مجموعة الأنظمة هذه، يجب على القوات الجوية والبحرية تقييم البدائل لقدرات الهيمنة الجوية الجديدة التي ستكون أقل اعتماداً على قواعد المسرح القريبة والتزود بالوقود الجوي. قد تتضمن أنظمة الهيمنة الجوية المستقبلية طائرة كبيرة أقرب إلى "قاذفة مقاتلة" حقيقية تمتلك القدرة على العمل على مدى أطول وتحمل حمولات كبيرة من صواريخ جو - جو ، مضاد لإشعاع صواريخ جو - أرض، وأسلحة "اضرب حتى تقتل" التي تطلق من الجو (ALHK)، وربما أسلحة الطاقة الموجهة. على الرغم من أنه من غير المرجح أن تصبح طائرة من الجيل السادس متوفرة خلال السنوات القادمة، فقد أبدت القوات الجوية والبحرية اهتماماً في استكشاف سماتها المحتملة.

## تحقيق التفوق البحري

المراقبة تحت الماء: يجب أن تقوم البحرية بتقييم إمكانات المركبات غير المأهولة تحت الماء (LDUUV) لتوسيع قدراتها الخاصة للمراقبة تحت الماء، وتحسين إعداد المعلومات الاستخباراتية لمنافسات القتال تحت الماء، وتقليل تحميل المهام على الأنظمة المغمورة تحت الماء. تقوم القوات البحرية الأميركية بالنظر في المركبات غير المأهولة تحت الماء التي يمكن إطلاقها واستردادها من رصيف أو من المنصات البحرية الأخرى بما في ذلك الغواصات. بالرغم من أنها ستكون أكبر من أن يتم إطلاقها من أنبوب الطوربيد، إلا أن المركبات غير المأهولة تحت الماء LDUUV يمكن أن تتلاءم مع حوض غاطس على سطح جاف وأنابيب حمولة رأسية كبيرة على شبكات غواصات فيرجينيا (VPM) و (SSGN) ويمكن أن يكون للمركبات غير المأهولة تحت الماء إمكانات كبيرة كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لزيادة الوعي الظرفي للجيش الأميركي في المياه الخطرة قبالة سواحل إيران. وفقاً للأدميرال رويد:

"أعتقد أن الأنظمة غير المأهولة تحت الماء تصبح امتداداً للغواصة، ويمكن أن تصبح امتداداً للطيران، المأهولة أو غير المأهولة، بقدر ما أو إلى هذا الحد، فإنها تستشعر ساحة المعركة. لذلك إذا كنت تريد أن تسألني إذا كان بإمكانك توسيع منطقة الاستشعار الخاصة بك بأنظمة غير مأهولة، فإن ردة فعلي الأولية هي أنه يمكننا الوصول إلى هناك بتكلفة أقل مما لو كان علينا شراء العديد من الأنظمة المأهولة. وهذا يقلل أيضاً من المخاطر التي يتعرض لها الأفراد. كما أنه يقلل من تكلفة هؤلاء الأفراد الذين قد نضطر إلى الحصول على من لديهم مدة محدودة، على عكس الأنظمة غير المأهولة، والتي يمكن أن تكون أكثر ثباتاً في ساحة المعركة".

يجب تطوير عدد من التقنيات المهمة لتمكين المركبات غير المأهولة تحت الماء LDUUV التي ترغب بها البحرية، للعمل والبقاء في المناطق الساحلية لفترات طويلة (تزيد عن 70 يوماً). ويتعين تحسين قدرة أنظمة الطاقة من خلال العديد من الطلبات الضخمة على القدرات الموجودة اليوم. بدون الاتصالات المستمرة التي تعتمد عليها المركبات الأخرى غير المأهولة، سوف تتطلب المركبات غير المأهولة تحت الماء LDUUV مزيداً من الاستقلالية، بما في ذلك الأنظمة المستقلة القادرة على العمل في بيئة المحيطات المعقدة بالقرب من الموانئ والشواطئ والمواقع السطحية لحركة مرور

عالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب متابعة تقنيات التحمل بما في ذلك تلك التي تقلل من استخدام الطاقة، وتقلل من النمو البيولوجي، وتحسن من موثوقية المكونات والأنظمة.

الدفاعات غير الحركية القائمة على السفن: يتعين على البحرية تطوير وتقديم سلاح ليزر كهربائي (الحالة الصلبة) قائم على السفن لتعزيز دفاع الأسطول. تشير التهديدات الموصوفة في هذا التقييم إلى أن القوات البحرية الأميركية قد لا تكون قادرة على العمل على مقربة من إيران إذا تم تحديثها بدفعة من صواريخ كروز المضادة للسفن، وحشد من الزوارق الهجومية السريعة، والطائرات بدون طيار التي يمكن أن تغطي على الدفاعات الحركية الحالية. من غير المرجح تخصيص وحدات سطحية إضافية للدفاع عن الأسطول، كما من غير المرجح أن توفر الدفاعات الحركية الإضافية المستندة إلى السفن طرق فعالة من حيث التكلفة لمواجهة هذه التحديات. إن تخصيص حصة أكبر من الأسطول السطحي للمهام الدفاعية سيقول من قدرته على دعم المهام الحرجة الأخرى، بما في ذلك الضربة الدقيقة.

لذلك، تحتاج البحرية الأميركية إلى تطوير وإصدار عميق لأصول ذات قدرات منخفضة التكلفة للضربة الواحدة التي تتلقاها السفن السطحية كجزء من دفاع متعدد الطبقات ضد الأثنين معاً؛ حشد من الزوارق الصغيرة المنتشرة في مناطق مترامية الأطراف وصواريخ كروز المضادة للسفن. المرشح الرئيسي لمثل هذه القدرة هو نظام أسلحة أشعاع الليزر الصلبة القائمة على السفن. تثبت الاختراقات والعروض التكنولوجية الحديثة أن هذه القدرة يمكن تسليحها وإدخالها في الميدان خلال السنوات القادمة. إن إدخال ليزر للسفينة من شأنه أن يحسن بشكل كبير من القدرة على تحمل تكلفة مكافحة الطبقات لحشد من الزوارق، والدفاع ضد صواريخ كروز المضادة للسفن، كما يقلل من متوسط تكلفة الطلقة والتكلفة الإجمالية للحصول على مجموعة كاملة من الأنظمة الحركية والليزر الدفاعية. من حيث التكلفة لكل طلقة، سيكون نظام أشعاع الليزر الصلب القائم على السفن حراً تقريباً في التشغيل، بدون أي مواد مستهلكة، وكذلك الصيانة المرتبطة بالأنظمة البصرية لأشعاع الليزر الصلبة. علاوة على ذلك، سيتطلب الأمر شراء عدد أقل من الصواريخ الحركية واستخدامها في التدريب ونقلها لتزويد المخزونات المنشورة في المواقع الأمامية.

قدرات الحرب المضادة للغواصات ASW والحرب الحديثة المضادة لسفن السطح (ASuW): لاستكمال قدرات القوات البحرية الأميركية، يجب على القوة الجوية لسلاح البحرية إعادة تشكيل قدرتها على دعم الحرب المضادة للغواصات ASW والحرب الحديثة المضادة لسفن السطح ASuW من خلال تجهيز القاذفة المستقبلية القادمة لتسليم الصواريخ والألغام المضادة للسفن.

### المراقبة الاستكشافية والهجومية

القدرات الاستطلاعية غير المأهولة المستقبلية: يخطط سلاح مشاة البحرية للحصول على "نظام بدون طيار من المجموعة الرابعة قادر على تشغيله وصيانته من مواقع قاسية". على غرار الحاجة المعلنة للبحرية لـ UCLASS من شأنه أن "يعزز التنوع الذي توفره حاملة طائرات"، فإن أنظمة الطائرات بدون طيار UAS يمكن أن تزود وحدات مشاة البحرية بقدرة المراقبة الاستكشافية والهجومية ذات نطاق واستمرارية أكبر بكثير من طائرة طراز F-35B. ينبغي أن ينظر مشاة البحرية في إمكانية تخفيض تكلفة نظام UAS الجديد من الفئة 4 من خلال الاستفادة من التقنيات المطورة لـ UCLASS وغيرها من برامج الطائرات بدون طيار.

قدرات الاستكشافية ذات الاقلاع القصير والهبوط العمودي (STOVL): على سلاح مشاة البحرية تقييم متطلباته المستقبلية للاستكشافية الهجومية في ضوء المفاهيم التشغيلية الناشئة لعمليات الدخول إلى المسرح المشترك. كما أظهرت العمليات في العراق وأفغانستان وأيضاً في ليبيا، فإن الطائرة المتعددة المهام ذات الاقلاع القصير والهبوط العموي STOVL على الأسطح البرمائية تزود قادة المسرح بديلاً عن تشغيل حاملة طائرات للبحرية، خاصة في العمليات المحدودة التي لا تتطلب قدرات حاملة طائرات كاملة الحجم وجناحها الجوي.

ومع ذلك، يبقى السؤال ما إذا كانت العمليات البرمائية في المستقبل ستتطلب مقاتلات شبحية من طراز F-35B نوع STOVL، خاصة بالنظر إلى ارتفاع تكلفة الطائرة الواحدة طراز F-35B.

سيكون هذا صحيحاً خصوصاً في سياق المفهوم العملياتي، حيث يتم قمع تهديدات "المنطقة المحرمة/منع الوصول A2/AD" بما في ذلك الدفاعات الجوية والأنظمة الهجومية طويلة المدى للعدو - كما استعرضناه سابقاً ضمن سياق هذا التقرير. - ومن بعد القمع سُمحت بعمليات الإنزال البرمائي. في حين أنه من الصحيح أن المقاتلات الشبحية ذات الاقلاع القصير والهبوط العمودي STOVL يمكنها العمل من الحقول الجوية الاستكشافية لدعم عمليات الدخول إلى المسرح، إلا أنه من الصعب تصور حالة لا تؤدي فيها بيئة مسرح التهديد التي تتطلب استخدام الشبحية أيضاً إلى الحاجة لطائرات هجومية ذات نصف قطر قتالي بأكبر بكثير من F-35B.

### عمليات الإنزال البرمائي

النقل البرمائي: على وزارة البحرية Department of the Navy أن تحافظ بشكل كافٍ على النقل السريع الاستكشافي لدعم عملية الدخول إلى المسرح المشترك في الخليج العربي. وفقاً لفيلق مشاة البحرية، هناك حاجة إلى ثلاثين سفينة برمائية لتوفير عمليات النقل لـ لوائين اثنين من مشاة البحرية MEB، بما في ذلك المعدات والمواد الاستهلاكية للحفاظ على عملياتها لمدة ثلاثين يوماً. نظراً لأن ثلاث سفن برمائية بالمتوسط قد لا تتوفر بسبب الصيانة، وسلاح مشاة البحرية يحتفظ بمتطلبات أسطول من ثلاث وثلاثين سفينة برمائية. البحرية حالياً في طريقها نحو تسعة وعشرين من الأسطح البرمائية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى العجز التشغيلي لأربع سفن. قد يكون من الممكن التخفيف جزئياً من هذا النقص من خلال الضمان المستقبلي لتزويد سفن الهجوم البرمائي الحاملة للمروحيات من نوع LHA (بمهبط للمروحيات) واستبدالها بأسطح جيدة لاستيعاب مركبات الإنزال البرمائي.

**المركبة القتالية البرمائية:** يجب على سلاح مشاة البحرية تطوير وتقديم مركبة قتالية برمائية مدرعة جديدة (ACV) لتحل محل المركبات الهجومية البرمائية التي يبلغ عمرها أربعين عاماً تقريباً. يجب تحسين المركبة القتالية البرمائية ACV للقتال البري في بيئة أسلحة G-RAMM. قد يجمع أحد بدائل المركبة القتالية البرمائية ACV في المستقبل بين مركبة قتال برية وسفينة نقل منفصلة تحملها

إلى الشاطئ، كما اقترح قائد سلاح مشاة البحرية. وقد يؤدي هذا النهج القائم على نظامين إلى زيادة مديات أسلحة المواجهة standoff لقوة الانزال البرمائي، تقليل الوقت اللازم لإيصال القوات الاستكشافية إلى الشاطئ، وتقليل الحاجة لاعاقبة المركبة القتالية البرمائية الجديدة ACV المستقبلية مع المتطلبات الصعبة التي ابتليت بها تطوير مركبة القتال الاستكشافية EFV، مثل مزج القوات المدرعة اللازمة للبقاء على قيد الحياة من هجمات العبوات الناسفة في منصة يمكن أن تسبح في المياه عبر مسافات طويلة وبسرعات عالية.

### قدرات مكافحة أسلحة G-RAMM

بالإضافة إلى الدفاع الأرضي بالطاقة الموجهة للقواعد الثابتة، يجب على الجيش الأميركي إعطاء الأولوية لتطوير الأنظمة الدفاعية المتحركة الليزرية ذات الحالة الصلبة والتي من الممكن أن تكمل الدفاعات الحركية ضد أسلحة G-RAMM. قد توفر دفاعات الطاقة الموجهة وسيلة أكثر فعالية من حيث التكلفة للدفاع ضد تهديدات أسلحة G-RAMM فهي أقل ثمنًا من الدفاعات الحركية، ويمكن أن توفر موقع متقدم لمواجهة مخزون أسلحة G-RAMM في العمق يقطع إعادة الترمين والامداد بشكل متكرر. ينبغي على سلاح مشاة البحرية والجيش متابعة القدرات التي يتم تسليمها من الجو والنشر من الأرض مثل الألغام المتقدمة والأنظمة غير الفتاكة الأخرى التي يمكن أن تخلق "حواجز" أمام قوات العدو غير التقليدية التي تحاول استخدام أسلحة G-RAMM ضد القواعد الأميركية والسفن السطحية العاملة في المناطق الساحلية، والقوات التي تدعم عمليات دخول المسرح. قد يكون لهذه القدرات إمكانات كبيرة لإنشاء الاستيادات أثناء العمليات للدخول إلى المسرح المشترك.

## مبادرات أخرى للقدرة

### النقل الجوي الاستراتيجي

يجب على وزارة الدفاع تقييم تأثير تهديدات "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الناشئة في الخليج العربي على متطلبات النقل الاستراتيجي مستقبلاً. وفقاً لقائد قيادة النقل العسكري الأميركية (USTRANSCOM)، خلصت دراسة حديثة لوزارة الدفاع عن "قدرات ومتطلبات التنقل (MCRS)" إلى أن سلاح الجو بتكليف من الكونغرس قد يُخفض أسطول النقل الجوي الاستراتيجي من 316 طائرة إلى 300 طائرة من طراز C-17 وتحديث C-5. على الرغم من أنه من غير المعروف علناً ما إذا كانت السيناريوهات التي تم تقييمها بواسطة MCRS تضمنت الحالات التي تكون فيها قدرات النقل الجوي الاستراتيجي مطلوبة للتعويض عن فقدان خطوط الاتصال البحرية عبر مضيق هرمز، فقد يكون من الحكمة النظر في تداعيات مثل هذا السيناريو قبل إغلاق خط إنتاج C-17.

### إدخال وإخراج قوات العمليات الخاصة SOF

يجب على وزارة الدفاع إعطاء الأولوية لتطوير طائرة شبحية قادرة على إدخال وإخراج قوات العمليات الخاصة SOF في المناطق المحرمة لدعم عمليات الحرب غير التقليدية ومهام الضربة الدقيقة ضد الأهداف ذات الأولوية العالية. تقييم مثل هذا النظام يجب أن يشمل المخاطر التي تنطوي على الاستمرارية في الاعتماد على القدرات ذات الأجنحة الدوارة والأخرى المستندة إلى C-130 لتوفير نقل لقوات العمليات الخاصة SOF في نطاق بعيد عن بيئة العمليات المستقبلية.

## خلق وضعية من سمة أو حالة

"قد تتفاجأ إذا عرفت بأن الوجود العسكري الأميركي بالقرب منا، لا يعتبر قوة للولايات المتحدة، لأن هذه القوات قد تصبح رهائن في أيدينا في ظل ظروف معينة". وزير الدفاع الإيراني السابق علي شمخاني.

وزارة الدفاع طوّرت وضعية لدعم الانتشار السريع لقوة مشتركة كبيرة في الخليج العربي لهزيمة الأعمال العدوانية الرئيسية، وهي من تصور وخيال لتحليلات المفكرين والسياسيين الأميركيين مثل تلك التي قادها بول وولفويتز في عام 1979. [ولفويتز شغل عدة مناصب سياسية منذ عام 1973، وهو منظر للسياسة الخارجية الأميركية، تولى منصب نائب وزير الدفاع من 2001 إلى 2005، وكان أحد مهندسين الحرب على العراق 2003].

على الرغم من أن وضعية أميركا في الخليج العربي كانت بمثابة الأساس لعمليات القيادة المركزية على مدار الثلاثين عاماً الماضية، إلا أنه حالياً قد يكون غير مناسب للبيئة الأمنية المستجدة. بالنظر إلى مجموعة التهديدات التي يمكن أن يشكلها النظام الإيراني العدائي، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. هذا التقرير يجادل وضعية أميركا في الخليج العربي، كما هو مُشكّل حالياً، والتي قد تصبح عائق أكثر من أن تكون رصيذاً مضافاً.

في ضوء هذه التهديدات المستجدة، ينبغي على وزارة الدفاع إعادة تقييم الوضعية العسكرية الأميركية، وأن يأخذ في الاعتبار احتمالية استخدام إيران لأساليب غير متماثلة، وإكراه جيرانها قسراً، وإعاقة عمليات نشر القوة الأميركية، بدلاً من أن تقوم بأعمال عدوانية تقليدية واسعة النطاق شبيهة بغزو صدام حسين للكويت في عام 1990. كما يتعيّن على وزارة الدفاع أن تسعى إلى إنشاء الوضعية التي من شأنها أن تضمن استمرار وصول الولايات المتحدة إلى الخليج العربي وموارد الطاقة في حالة السلم والحرب، وتعزيز الاستقرار الإقليمي عن طريق الحد من الدوافع التي تدفع إيران لشن الضربة الأولى. أخيراً، يجب أن ينظر هذا التقييم في حق التقدم في الوضعية التي من

شأنها أن تدعم مفهوم تمكين العمليات التي يحافظ على حرية عمل الجيش الأميركي في المنطقة في حال فشل الردع. المبادرات التالية تهدف إلى دعم هذه الأهداف.

## الحد من الوضعية الهشة للقوات الأميركية في الخليج العربي

إن تكييف الوضعية الأميركية في الخليج العربي لمعالجة حقائق التهديد المستجد لا يعني تجريد المنطقة من القوات الأميركية اللازمة لدعم مهمات الردع الحاسمة وضمان البعثات. على العكس من ذلك، فإنه يشير إلى أن على القيادة المركزية أن تستمر في النشر الدائم أو النشر بالتناوب لعدد صغير من القوات البرية في المنطقة للعمل كتحوط ضد العدوان أو كقوة رد فعل سريع لدعم الدول الشريكة. ومع ذلك، يجب السعي إلى الحد من البصمة الإجمالية للجيش الأميركي على الأرض مع دعم مهام مثل الدفاع الصاروخي، وبناء قدرات الشركاء، ومكافحة الإرهاب التي من شأنها أن تساعد الشركاء الإقليميين على مقاومة العدوان الإيراني ووكلائه.

يمكن أن يساعد التشديد، وبالتحديد تشديد الشريك، على القواعد القريبة والمرافق الصاروخية ضد هجمات الصواريخ الإيرانية أو أسلحة G-RAMM لحماية الأفراد الأميركيين والشركاء والمعدات في حالة حدوث ضربة إيرانية أولى. بالإضافة إلى ذلك، قد يساعد التشديد على القاعدة في ثني إيران أو وكلائها عن القيام بأعمال عدائية عن طريق تقليل ثقتهم في احتمالية أن بإمكانهم توجيه ضربة قاضية. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تعمل وزارة الدفاع مع الدول المضيفة، والدول المحتملة للاستضافة، لزيادة عدد ونوعية الملاجئ المحصنة ومرافق الدعم في قواعدها. يمكن إنشاء مواقع جديدة للدفاع الصاروخي لمقاومة الهجمات التي تشنها الصواريخ الباليستية الإيرانية أو أسلحة G-RAMM، وأما الأصول التي يصعب من التشديد عليها، مثل الرادارات، فينبغي أن تكون قادرة على الانتقال السريع لتعقيد استهدافها من قبل إيران.

يجب على وزارة الدفاع أيضاً متابعة اتفاقيات الدولة المضيفة لإنشاء شبكة لمواقع العمليات المشتركة عبر شبه الجزيرة العربية والتي يمكن استخدامها لتشتيت وتفريق الوحدات التي تم نشرها في الخليج العربي أثناء الأزمة. علينا أن نلعب "لعبة القوقعة" عن طريق تحريك القوات الأميركية بشكل متكرر

بين هذه القواعد البرية الاستكشافية، إذا كانت متوفرة، سيزيد من تعقيد استهداف الصواريخ الباليستية الإيرانية.

وبالمثل ، يجب أن تبدأ وزارة الدفاع في تغيير وضعها البحري الثابت في الخليج العربي. اليوم، تقوم السفن الكبيرة التي تحمل نظام AEGIS باهضة الثمن بتنفيذ مهام التمرکز في مناطق قريبة بدافع الضرورة، لأن البحرية تفتقر إلى أعداد كبيرة من السفن الأصغر. على النقيض من ذلك، الوضعية البحرية المستقبلية تؤكد على استخدام السفن الساحلية القتالية (Littoral Combat Ship LCS) والطائرات بدون طيار وأنظمة السطح والغطس البحري بالإضافة إلى قوات العمليات الخاصة للحفاظ على وضعية الردع الإقليمي. سيكون للسفن الكبيرة التي تحمل نظام AEGIS مثل الطرادات والمدمرات دوراً مهماً لممارسته خلال النزاع مع إيران، لكن الكثافة المتزايدة لقدرات "الإقصاء البحري" الإيراني قد تمنع هذه السفن من الانتشار في الخليج العربي في بداية النزاع.

### تطوير وضعية للقتال من نطاقات ممتدة

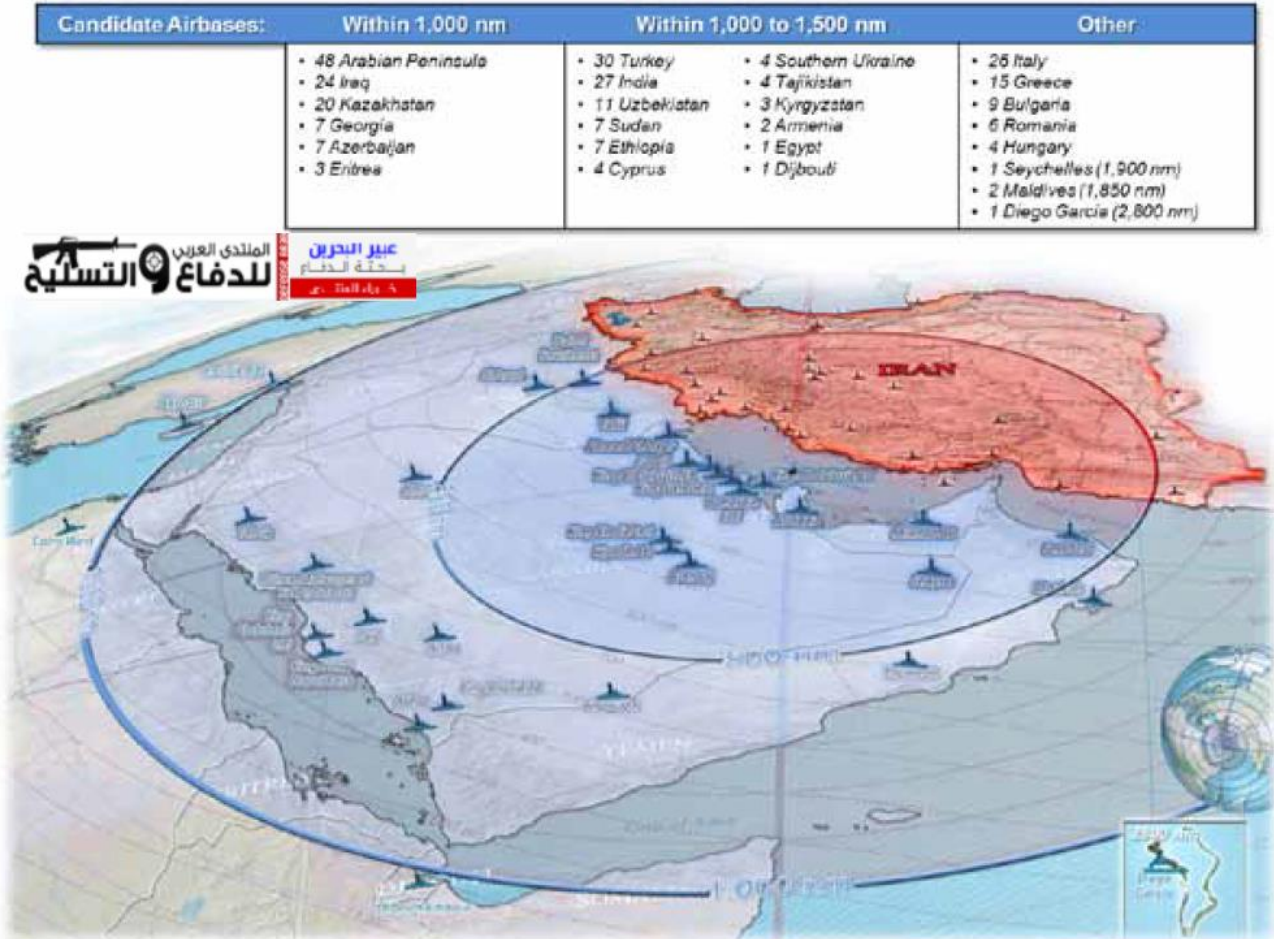
على مدار الثلاثين عاماً الماضية، اعتمدت المفاهيم العملياتية لحالات الطوارئ للولايات المتحدة في الخليج العربي على نشر طائرات تكتيكية قصير المدى ودعم الأصول في قواعد جوية قريبة لترسيخ التفوق الجوي والمساعدة في تحقيق "توقف سريع" لقوات العدو. في المستقبل، يمكن لشبكة "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الإيرانية أن تجعل قواعد جوية كبيرة قريبة غير صالحة للاستعمال بمستويات مقبولة من المخاطر، خاصة في الأيام الأولى من النزاع عندما تكون قدرات إيران في ذروتها. علاوة على ذلك، في عصر العمليات الشبكية والقدرة على "العودة للوصول" إلى المنشآت والمرافق الموجودة خارج مسرح العمليات، قد تكون هناك حاجة أقل للحفاظ على وحدات القيادة والسيطرة الحرجة بالقرب من إيران.

## خلق وضعية متنوعة

بدلاً من التخطيط لنشر وحدات في قواعد قريبة قد تتحمل وطأة الضربات الإيرانية المبكرة أو قد لا تكون متاحة في وقت الأزمة لأسباب سياسية وحزبية، يتعين على وزارة الدفاع إنشاء وضعية أكثر تنوعاً، من شأنه أن يسمح لغالبية قواتها الأولية لإنشاء مسرح العمليات من مناطق تقع خارج حلقة تهديدات المنطقة المحرّمة/منع الولوج الإيرانية. هناك المئات من القواعد المرحلية المرشحة، بما في ذلك المطارات المدنية والعسكرية الموجودة في جنوب أوروبا ومنطقة القوقاز والبحر الأسود وآسيا الوسطى وشرق إفريقيا وسوقطرا وسيشل (انظر الشكل رقم 12).

## الشكل 12. خلق وضعية متنوعة

FIGURE 12. CREATING A DIVERSIFIED POSTURE



## الشكل 12. خلق وضعية متنوعة

### القواعد الجوية المرشحة بنطاق 1000 ميل بحري:

الجزيرة العربية ودول الخليج 48 قاعدة جوية، العراق 21 قاعدة جوية، كازاخستان 20، جورجيا 7، أذربيجان 7، أرتيريا 3،

القواعد الجوية المرشحة بنطاق 1000 - 1500 ميل بحري:

تركيا 30، الهند 27، أوزباكستان 11، السودان 7، قبرص 4، جنوب أوكرانيا 4، طاجيكستان 4،  
قيرقيزستان 3، أرمينيا 2، مصر 1، جيبوتي 1،

### قواعد أخرى:

إيطاليا 26، اليونان 15، بلغاريا 9، رومانيا 5، المجر 4، سيشل 1 (بنطاق 1900 ميل بحري)،  
مالديف 2 (بنطاق 1850 ميل بحري)، ديغو غارسيا 1 (بنطاق 2800 ميل بحري).

الأماكن العملياتية المشار إليها في الشكل 12، يمكن أن تكون في مواقع أصغر يتم مشاركتها مع  
حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، بدلاً من الحاميات ما وراء البحار الكبيرة الدائمة التي تكون مكلفة  
لصيانتها. علاوة على ذلك، هذه الأماكن العملياتية الأمامية قد لا تحتاج لنفس الدرجة من قدرات  
التشدد والتصلب والإصلاح السريع التي ستكون مطلوبة للقواعد التي ستواجهها هجمات الصواريخ  
البالستية الإيرانية وأسلحة G-RAMM وأسلحة الدمار الشامل.

هذه الوضعية المتنوعة سوف تتطلب تركيزاً مضافاً على الاستثمار في الأنظمة القادرة على  
استمرار العمليات من نطاق بعيد، فضلاً عن القدرات الداعمة مثل التزود بالوقود جواً وشبكات  
الاتصالات واللوجستيات القادرة على البقاء. على سبيل المثال، يجب على إدارة القوات البحرية  
والقيادة المركزية النظر في أماكن بديلة للمقر القيادة المركزية للقوات البحرية/مقر الأسطول الخامس  
(الذي في البحرين).

وبالمثل، على القوات الجوية والبحرية والقيادة المركزية العمل على تقييم بدائل لمركز القيادة  
المركزية للقوات الجوية الأميركية CAOC الموجودة في قاعدة العديد الجوية في قطر. هذه البدائل  
يجب أن تشمل على مركز للعمليات بالحري قادر على الانتقال السريع من منطقة الخليج العربي إلى  
أماكن العمليات البعيدة الأكثر أماناً.

## تأهيل الشبكات الإقليمية لمكافحة "المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD"

لخلق وضعية أكثر تنوعاً للقتال من نطاق يمكن النظر إليه على أنه تقليص من حجم الالتزام الأميركي تجاه الخليج العربي. يمكن لوزارة الدفاع تعويض ذلك عن طريق بناء قدرات الشركاء في مجالات تؤهل لمكافحة المنطقة المحرّمة/منع الولوج A2/AD الإيرانية؛ مثل رادارات متقدمة لتتبع الأهداف؛ أنظمة الصواريخ الباليستية والدفاع الجوي؛ صواريخ باليستية متوسطة وقصيرة المدى؛ والفرقاطات والفريقات (كورفيتز) للدفاع عن الممرات البحرية للاتصالات SLOC التي من الممكن أن تساعد في الحفاظ على توازن عسكري ملائم في الخليج العربي.

### تنشيط التحالفات والشراقات

قد تكون الولايات المتحدة قادرة على الاستفادة من التحول نحو وضعية جديدة لتعزيز علاقاتها مع الدول الواقعة خارج منطقة الخليج العربي. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد الانتقال إلى الأماكن الهامشية في تقوية العلاقات الاستراتيجية مع دول مثل جيبوتي وجورجيا وأوكرانيا، بينما أيضاً إعادة تنشيط الناتو من خلال استكشاف فرص إضافية للطوارئ مع دول مثل تركيا وبلغاريا ورومانيا. بشكل حاسم، يمكن أن يكون هذا بمثابة جسر بين ماضي الناتو كمنظمة أمنية في المحيط الأطلسي ومخاوف أمنية مستقبلية. قبل سحب وحدات عسكرية إضافية من القواعد الأميركية في دول الناتو، يبدو من الحكمة تقييم كيف يمكن لدول الناتو دعم مفهوم تمكين العمليات للخليج العربي على النحو الموصى به في هذا التقرير.

## كلمة الختام

يعتمد الوضع العسكري الأميركي الحالية، والمفاهيم العملياتية التقليدية لنشر القوة في الخليج العربي على افتراضات عمرها عشرات السنين، أصبحت تدريجياً أقل أهمية في مواجهة قدرات ناشئة ومستجدة تعتمد على استراتيجية "المنطقة المحرمة/منع لولوج A2/AD" والتي يمكن أن تتحدى الجيش الأميركي في البحر، على الأرض، في الجو، وفي الفضاء السيبراني. تقوم إيران بتطوير وإدخال هذه القدرات، بما في ذلك الصواريخ الباليستية، وأنظمة "الإقصاء البحري"، وأسلحة الدمار الشامل، التي تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة ألا وهي استقرار منطقة الخليج العربي وأمن تجارتها في مجال الطاقة.

يجادل هذا التقييم من أجل تطوير مفهوم جديد لتمكين العملياتية - من الخارج إلى الداخل - يستغل قدرة الجيش الأميركي على القتال من نطاقات شاسعة وممتدة لمواجهة قدرات إيران الناشئة والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة والشركاء في الخليج العربي. يركز هذا المفهوم على نشر القوات الأميركية الجوية والبحرية للاستجابة للأزمات في مناطق العمليات التي لا يمكن للإستراتيجية الإيرانية الناشئة "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" الوصول إليها. من النطاق الواسع الممتد المميز، يمكن للجيش الأمريكي أن يقلل من كثافة القوات الإيرانية بأنظمة "المنطقة المحرمة/منع الولوج A2/AD" ويستعيد حريته في العمل.

لتنفيذ هذا المفهوم التمكيني، ستحتاج وزارة الدفاع إلى تطوير قدرات جديدة وموضع أمامي متنوع، لا يعد أي منهما جزءاً من سجل برنامجها. سيتطلب تحقيق ذلك في عصر التقشف من مخططي الدفاع اتخاذ قرارات صعبة؛ لا يستطيع الجيش الأميركي مواجهة التحديات التي يمكن أن تشكلها إيران لمصالح أميركا الحيوية في الخليج العربي بمجرد إنفاق المزيد لشراء قدرات جديدة. يمكن أن تساعد المفاهيم العملياتية مثل: مفهوم معركة الجو والبحر AirSea Battle ومفهوم من الخارج إلى

الداخل Outside-In في إثراء هذه القرارات الصعبة من خلال توفير النسيج الضام بين الأهداف الاستراتيجية لوزارة الدفاع من ناحية، وأولويات الموارد من ناحية أخرى. يمكن هذه المفاهيم تحديد أوجه القصور المحددة في القدرات والاختلالات في الوضع الإقليمي. وقد تسلط الضوء أيضاً على مناطق أوسع حيث قد يكون لدى الجيش الأميركي قدرات غير كافية أو فائضة.

القدرات اللازمة لدعم مفهوم معركة الجو والبحر AirSea Battle ومفهوم من الداخل إلى الخارج Outside-In لديها قدر كبير من التداخل. يؤكد كلا المفهومين على الحاجة إلى تطوير أنظمة جديدة بعيدة المدى مثل القاذفات والطائرات بدون طيار للاختراق والقائمة على الحاملات؛ زيادة مخزون البحرية الأميركية لقذائف المواجهة؛ وتحسين الدفاعات الجوية والصاروخية المشتركة لحماية شبكات القيادة والسيطرة C4ISR الأميركية والشراكة مع حرمان العدو من شبكاته أو إتلافها والتي هي من الأمور الحاسمة لعمليات القتال في كل من غرب المحيط الهادئ وجنوب غرب آسيا. يؤكد التهديد الذي تشكله الصواريخ الباليستية في كلا المسرحين على الحاجة إلى منظومة دفاع صاروخي جديدة، مثل أسلحة الطاقة الموجهة البرية والبحرية، والتي قد تساعد في خلق نسبة تبادل التكاليف أكثر ملاءمة.

يمكن أن تساعد المفاهيم العملية مثل مفهوم معركة الجو والبحر AirSea Battle ومفهوم من الخارج إلى الداخل Outside-In أيضاً في تحديد المناطق التي قد يقلص فيها الجيش الأميركي استثماراته بمرور الوقت. على سبيل المثال، قد تكون جميع القوات التي تتطلب أن تكون آثار أقدامهم واضحة على المسرح عن قرب، أو مناسبة فقط للعمليات في المناطق المسموح بها وشبه المسموح بها، أو تقتصر على أداء مهام "متخصصة"، مرشحة للحصول على تمويل منخفض. باختصار، نظراً لأن وزارة الدفاع تدرس المبادرات الرامية إلى إعادة توازن سجل برنامجها مع الاستمرار في مواجهة التحديات الأمنية الحالية والناشئة، يجب عليها التركيز بشكل أكبر على الأنظمة متعددة الاستخدامات القادرة على أداء مجموعة من المهام في جميع بيئات التهديد، مع تقليل تركيزها على القدرات المناسبة للعمليات في المناطق المسموح بها.

المصدر

[ [link to csbaonline.org](http://link.to/csbaonline.org) ]

عبير البحرين

المنتدى العربي للدفاع والتسليح